الاستحقاقات التشريعية 2026

تحالف اليسار

ⵜⴰⵎⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⴰⵣⵕⴰⴼⵜ

Alliance de la Gauche

البرنامج السياسي والانتخابي

2031 — 2026

حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي • الحزب الاشتراكي الموحد

« الكرامة أولا»

من أجل مغرب ديمقراطي، منتج، وعادل

دولة الحق والقانون • اقتصاد الإنتاج والسيادة • مجتمع الكرامة والمساواة

المحاور الخمسة الكبرى للبرنامج:

1. الملكية البرلمانية والسيادة الشعبية – إرساء دولة الحق والقانون
2. اقتصاد الإنتاج والسيادة الوطنية – كسر الاحتكار والريع وبناء التنمية المستدامة
3. مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية – نزع التسليع عن الخدمات الأساسية وحفظ حقوق المواطنة
4. السيادة الوطنية – الوحدة الترابية وحقوق مغاربة العالم
5. ميثاق التمويل السيادي

الطبعة الرسمية الكاملة | الموقع الرسمي: yassar.ma/dignity2026.pdf | سنة 2026

الفهرس

مدخل: من أجل مغرب ديمقراطي، منتج، وعادل 4

المحور الأول: الملكية البرلمانية والسيادة الشعبية — تفكيك الاستبداد وإرساء دولة الحق والقانون 7

المرتكز الأساسي للانفتاح: تبييض السجون من معتقلي الرأي والحراكات الشعبية وجبر الضرر 8

مشروعنا الديمقراطي: الملكية البرلمانية، فصل السلط الحقيقي وإخضاع القرار للمساءلة 9

التعاقد الدستوري والمؤسساتي الجديد: تكريس السيادة الشعبية وضمان الحريات العامة 9

تطهير الدولة والمجتمع من الفساد والريع: تجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع واسترجاع الأموال المنهوبة 11

المحور الثاني: اقتصاد الإنتاج والسيادة الوطنية — كسر الاحتكار والريع وبناء التنمية المستدامة 15

رؤيتنا الاقتصادية البديلة: تحرير الاقتصاد من الريع والاحتكار، وتوجيه الاستثمار نحو الإنتاج 16

الفصل الأول: تصنيع وطني استراتيجي – حماية الإنتاج المحلي والنهوض بالصانع التقليدي 17

الفصل الثاني: السيادة الغذائية – أولوية الفلاحة المعيشية 21

الفصل الثالث: النهوض بالعالم القروي 24

الفصل الرابع: العدالة المائية – الماء ملك عمومي غير قابل للتسليع 26

الفصل الخامس: السيادة الطاقية واسترجاع سامير – التحرر من كارتيل المحروقات 28

الفصل السادس: السيادة الرقمية والتكنولوجية – دمقرطة المعرفة وحماية البيانات 32

الفصل السابع: دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة 35

الفصل الثامن: العدالة الجبائية وإعادة توزيع الثروة – فرض ضريبة على الثروة وأرباح الريع والمداخيل الكبرى 37

المحور الثالث: مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية — نزع التسليع عن الخدمات الأساسية وحفظ كرامة الفئات الهشة 40

الفصل التاسع: المدرسة العمومية المجانية والموحدة – 41

الفصل العاشر: الجامعة العمومية واستقلالية البحث العلمي 44

الفصل الحادي عشر: حقوق الشغيلة والعمل اللائق – تحصين العمل النقابي وتجريم الطرد التعسفي 47

الفصل الثاني عشر: الصحة العمومية كحق إنساني – نزع تسليع العلاج والدواء 50

الفصل الثالث عشر: الحماية الاجتماعية والتقاعد الكريم – تعميم التغطية الشاملة 55

الفصل الرابع عشر: حماية القدرة الشرائية – الزيادة العامة في الأجور وتأطير أسعار المواد الأساسية 58
الفصل الخامس عشر: الحق في السكن والنقل العمومي – محاربة المضاربة العقارية 61
الفصل السادس عشر: المساواة الكاملة وتحرر النساء – تجريم العنف والأجر الغير المتساوي 64
الفصل السابع عشر: الشباب والطفولة – ميثاق الكرامة والحق في الإدماج 68
الفصل الثامن عشر: العدالة والإنصاف للفئات المنسية – المسنون وذوي الإعاقة 70
الفصل التاسع عشر: التحرر الثقافي التنويري وصيانة التعدد اللغوي – ترسيم فعلي للأمازيغية وتحرير الإعلام 73

المحور الرابع: السيادة الوطنية والتحرر — الوحدة الترابية وحقوق مغاربة العالم 77

الفصل العشرون: صيانة الوحدة الترابية ودبلوماسية التحرر وعدم الانحياز 78
الفصل الحادي والعشرون: مغاربة العالم – المواطنة الكاملة والتمثيلية النيابية (مواطنون هنا وهناك) 80
الفصل الثاني والعشرون: وقف التطبيع واتفاقياته والانتصار المطلق لفلسطين 83

المحور الخامس: ميثاق التمويل السيادي — تعبئة 162 مليار درهم سنويا عبر العدالة الجبائية 85

الفصل الثالث والعشرون: ميثاق التمويل السيادي وإعادة التوزيع والهندسة المالية 86
أ. الموارد: 162 مليار درهم سنة 2031 (جدول مفصل) 87
ب. الاستعمالات: 162 مليار درهم سنة 2031 (جدول مفصل) 88
ج. مسار الولاية 2027-2031 والتوازن المالي والتحكم في عجز الميزانية 89
د. بند الوقاية: ماذا لو ساءت الظروف الاقتصادية؟ 90
هـ. برنامج المائة يوم الأولى (13 إجراء فوريا حاسما) 90
و. السنة الأولى 2027 (اثنا عشر قانونا هيكليا) 91
ز. مسار الولاية 2027-2031 ومحطات الإنجاز السنوية 92
ح. آليات المحاسبة والشفافية ومؤشرات القياس العمومية 92

خاتمة: من أجل مغرب الكرامة والسيادة 93

ملحق: أهم المعطيات الإحصائية المعتمدة والمصادر الرسمية الشاملة [1 إلى 36] 94

مدخل

من أجل مغرب ديمقراطي، منتج، وعادل

يشهد العالم اليوم مرحلة تاريخية تعيد تشكيل موازين القوى الدولية، وأنماط الإنتاج، ومصادر الثروة، وأدوار الدولة، وقواعد التنافس الاقتصادي. فقد دخل النظام الدولي مرحلة جديدة تتسم بتعدد مراكز القوة، وتسارع التحولات التكنولوجية، وتصاعد الرهانات البيئية والمناخية، وعودة السياسات الصناعية، واشتداد المنافسة حول المعرفة والطاقة والموارد الإستراتيجية. ولم تعد قدرة الدول تقاس فقط بما تملكه من ثروات طبيعية، بل بقدرتها على بناء مؤسسات قوية، واقتصاد منتج، وقدرات بشرية مؤهلة ومبدعة، ومنظومات للبحث والابتكار، ودولة ديمقراطية قادرة على تعبئة المجتمع وتوجيه موارده نحو المستقبل.

وتفرض هذه التحولات على جميع الدول مراجعة نماذجها التنموية وإعادة التفكير في أدوار الدولة والسوق والمجتمع. فقد كشفت الأزمات المالية والصحية والمناخية والجيوسياسية حدود السياسات النيوليبرالية القائمة على تقليص دور الدولة وترك التنمية لقوى السوق وحدها، وأكدت الحاجة إلى دولة استراتيجية، ديمقراطية وفعالة، تقود الاستثمار، وتمنع الاحتكار والريع، وتدعم الاقتصاد المنتج، وتضمن العدالة الاجتماعية، وتصون السيادة الاقتصادية والتكنولوجية، وتواكب التحولات الكبرى التي يعرفها العالم.

وفي قلب هذه التحولات تبرز أربعة رهانات استراتيجية كبرى ستحدد مكانة المغرب خلال العقود المقبلة.

أولها التحول البيئي، بما يفرضه من مراجعة عميقة لأنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن تدبير مستدام للموارد المائية والطاقية، وتطوير الاقتصاد الأخضر، وحماية التنوع البيئي، والتكيف مع آثار التغيرات المناخية التي أصبحت تمس الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وثانيها التحول الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي، اللذان يعيدان تشكيل الاقتصاد العالمي وسوق الشغل وأنماط التعليم والإدارة والخدمات، ويجعلان من الاستثمار في المعرفة، والبحث العلمي، والكفاءات العلمية والتكنولوجية والرقمية، والأمن السيبراني، وتمكين المقاولات الوطنية، خاصة الصغرى والمتوسطة، من الاندماج في الاقتصاد الرقمي، شرطا أساسيا للسيادة والتنافسية.

وثالثها التحول الجيوسياسي، حيث يشهد العالم انتقالا متسارعا من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، بما يصاحبه من تنافس اقتصادي واستراتيجي، واضطرابات إقليمية، وإعادة تشكيل لسلاسل القيمة العالمية. ويزداد هذا الرهان أهمية بالنسبة للمغرب في ظل استمرار النزاع المفتعل حول وحدته الترابية، والتوترات الإقليمية، وما تعرفه منطقة الساحل والصحراء من تحديات أمنية وسياسية وتنموية، بما يجعل تقوية الجبهة الداخلية، وتعزيز التماسك الوطني، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، شروطا أساسية لحماية المصالح العليا للوطن.

أما الرهان الرابع فهو التحول الديمغرافي. فالمغرب يعيش السنوات الأخيرة من نافذة الفرصة الديمغرافية، حيث تشكل الفئات في سن العمل النسبة الأكبر من السكان. وهي فرصة تاريخية لا تتكرر، ولن تستمر إلا لسنوات معدودة، مما يجعل إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، والرفع من جودة

التعليم والتكوين والبحث العلمي، وتطوير المنظومة الصحية، وبناء اقتصاد منتج قادر على خلق فرص الشغل اللائق والمستقر، وضمان حقوق الأجراء وتحسين شروط العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وترسيخ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية باعتبارهما آليتين أساسيتين لتنظيم علاقات الشغل وتحقيق العدالة الاجتماعية، أولوية وطنية لا تحتمل التأجيل.

ويمتلك المغرب من المؤهلات ما يؤهله لتحويل هذه التحولات إلى فرص حقيقية. فموقعه الجغرافي عند ملتقى إفريقيا وأوروبا، وانفتاحه على الفضاءين الأطلسي والمتوسطي، وتنوع موارده الطبيعية، وشبابه، كلها عناصر تمنحه إمكانات كبيرة ليصبح قطبا إقليميا في الصناعة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والخدمات اللوجستية، والتعاون جنوب-جنوب.

غير أن هذه الإمكانات ما تزال تصطدم باختلالات بنيوية عميقة. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار، لم ينجح الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو كافية، ولا في خلق فرص الشغل بالوتيرة التي يحتاجها المجتمع، ولا في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. كما ظل اقتصاد الريع والاحتكار، وتداخل السلطة بالمال، وضعف المنافسة، واختلال الحكامة، عوامل تحد من المبادرة والإنتاج والابتكار، وتضعف الثقة في الاقتصاد والمؤسسات.

ولعل أخطر ما أفرزته هذه الاختلالات هو تراجع الثقة؛ ثقة المواطنات والمواطنين في المؤسسات، وثقة الشباب في السياسة باعتبارها أداة للتغيير، وثقة المستثمر في عدالة المنافسة، وثقة المجتمع في قدرة الدولة على ضمان المساواة والإنصاف وربط المسؤولية بالمحاسبة. ولا يمكن استعادة هذه الثقة إلا بإصلاحات عميقة تعيد الاعتبار للمؤسسات المنتخبة، وترسخ سيادة القانون، وتضمن الشفافية والنزاهة، وتجعل المواطن شريكا حقيقيا في القرار العمومي.

ومن هنا، فإن تحالف اليسار يعتبر أن الأزمة التي يعيشها المغرب ليست أزمة تدبير حكومي ظرفية، ولا مجرد اختلالات قطاعية متفرقة، بل هي أزمة نموذج في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن الإصلاح لم يعد خيارا مؤجلا، بل أصبح ضرورة وطنية لضمان استقرار البلاد، وتعزيز سيادتها، وتحقيق التنمية الشاملة.

لقد تأسس تحالف اليسار، الذي يضم حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، امتدادا لمسار طويل من النضال الديمقراطي والاجتماعي، ومن التراكم الفكري والسياسي لقوى يسارية جعلت من الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والكرامة الإنسانية، والسيادة الوطنية، ثوابتها الأساسية. وانخرط التحالف، إلى جانب مختلف القوى الحية، في الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وساند الحركات الاجتماعية السلمية، وفي مقدمتها حركة 20 فبراير وحراك الريف وحراك جيل زد (Gen Z)، وظل وفيا للدفاع عن الوحدة الترابية واستكمال السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني.

وانطلاقا من هذا المسار، ومن قراءتنا للتحولات التي يعرفها العالم، وللتحديات التي تواجه بلادنا، نتقدم بهذا البرنامج باعتباره مشروعا وطنيا للإصلاح الديمقراطي والتنمية المستدامة، يربط بين الإصلاح السياسي، والتحول الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والانتقال البيئي والرقمي، في إطار رؤية متكاملة لبناء دولة قوية بمؤسساتها، ومجتمع متماسك، واقتصاد منتج.

إننا نؤمن بأن الديمقراطية ليست مطلبا سياسيا منفصلا عن التنمية، بل شرطها الأول؛ وأن العدالة الاجتماعية ليست نتيجة لتوزيع الثروة فحسب، بل ثمرة اقتصاد منتج يخلق القيمة المضافة وفرص الشغل؛ وأن السيادة الوطنية لا تكتمل إلا بسيادة المؤسسات، وسيادة القانون، والسيادة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

ولهذا فإن مشروع تحالف اليسار يقوم على ثلاث انتقالات تاريخية مترابطة، لا يكتمل أي منها دون الآخر، وتشكل مجتمعة الإطار الناظم لهذا البرنامج:

- **أولا: الانتقال من تمركز السلطة إلى دولة المؤسسات، عبر ترسيخ ملكية برلمانية فعلية، وتعزيز سيادة القانون، والفصل المتوازن بين السلط، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوسيع المشاركة الديمقراطية، وضمان استقلال القضاء، وحياد الإدارة.**
- **ثانيا: الانتقال من اقتصاد الريع والامتيازات إلى اقتصاد الإنتاج والابتكار**، يقوم على الصناعة، والزراعة المستدامة، والاقتصاد الرقمي والأخضر، والبحث العلمي، والمقاولة المنتجة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واقتصاد الرعاية، ويجعل من العمل والمعرفة والإبداع المصدر الحقيقي للثروة.
- **ثالثا: الانتقال من مجتمع الهشاشة والإقصاء إلى مجتمع الكرامة والمساواة الفعلية والعدالة الاجتماعية**، يقوم على تعليم عمومي ذي جودة، وصحة للجميع، وحماية اجتماعية فعالة، ومساواة كاملة بين النساء والرجال، وعدالة مجالية، واحترام الحقوق والحريات، وضمان العيش الكريم لكل المواطنات والمواطنين.

إن هذه الانتقالات ليست شعارات انتخابية، بل مشروعا وطنيا لإعادة بناء الدولة والاقتصاد والمجتمع، على أساس تعاقد جديد بين الدولة والمواطن، قوامه الثقة، والحرية، والمسؤولية، والإنتاج، والعدالة.

إنّ تحالف اليسار لا ينظر إلى الإصلاح الدستوري والمؤسساتي بوصفه غاية في ذاته، بل بوصفه المدخل الضروري لبناء دولة قادرة: قادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والرقمي، وعلى تعبئة الموارد الوطنية، وتوزيع الثروة بعدل، وصيانة السيادة الوطنية، وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسساته.

فلا اقتصاد منتجا بمؤسسات محدودة الفعالية، ولا عدالة اجتماعية بلا محاسبة، ولا انتقال بيئيا أو رقميا ناجحا في ظل الريع والاحتكار والفساد. تلك ليست شعارات، بل هي خلاصة تجربة دفع المغاربة ثمنها طويلا.

من هنا، فالديمقراطية ليست مطلبا سياسيا معزولا، بل هي الشرط المؤسِّس للتنمية، وضمانة دولة القانون، والأفق الذي يمكّن المغرب من كسب رهانات القرن الحادي والعشرين.

ذلك هو رهاننا: مغرب المؤسسات لا مغرب الامتيازات، مغرب المواطنة لا مغرب الريع، مغرب تصان فيه الكرامة، وتصنع فيه الثروة وتوزع بعدالة وإنصاف.

مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية – إليه ندعو، ومن أجله نناضل.

المحور الأول

01

المحور الأول: الملكية البرلمانية والسيادة الشعبية — إرساء دولة الحق والقانون

مدخل الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة التنموية

المرتكز الأساسي للانفتاح: تبييض السجون من معتقلي الرأي والحراكات الشعبية وجبر الضرر	8
مشروعنا الديمقراطي: الملكية البرلمانية، فصل السلط الحقيقي وإخضاع القرار للمساءلة	9
التعاقد الدستوري والمؤسساتي الجديد: تكريس السيادة الشعبية وضمان الحريات العامة	9
تطهير الدولة والمجتمع من الفساد والريع: تجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع واسترجاع الأموال المنهوبة	11

أولا: تشخيص الانحباس السياسي والأزمة المؤسساتية

يرى تحالف اليسار أن التحديات التي تواجه المغرب اليوم لا ترجع إلى اختلالات ظرفية في التدبير أو إلى قصور السياسات العمومية فحسب، بل تعكس أزمة بنيوية في نموذج البناء الدستوري والمؤسساتي، والحكامة. فبعد أكثر من عقد على اعتماد دستور 2011، ورغم ما حمله من مكتسبات، ما تزال الممارسة تكشف استمرار اختلالات تحد من فعالية الدولة، وتضعف الثقة في العمل السياسي، وتعيق بناء اقتصاد منتج ومجتمع عادل.

لقد أدى استمرار تمركز السلطة، وضعف توازن السلط، ومحدودية المساءلة السياسية، إلى تقليص دور المؤسسات المنتخبة في رسم السياسات العمومية، وإلى إضعاف المسؤولية السياسية أمام المواطنات والمواطنين. كما أن غياب الترابط الفعلي بين نتائج الاقتراع وصنع القرار العمومي ساهم في تراجع الثقة في الانتخابات، وفي تنامي العزوف السياسي، خاصة في صفوف الشباب.

وفي المقابل، لم تتمكن الجهوية المتقدمة من تحقيق أهدافها بسبب استمرار الوصاية الإدارية وضعف نقل الاختصاصات والموارد، بينما ما تزال الإدارة العمومية تعاني من التداخل بين المسؤوليات، وبطء اتخاذ القرار، وضعف الحكامة والشفافية.

كما أن استمرار اقتصاد الريع والاحتكار، وتضارب المصالح، وتزاوج النفوذ السياسي والاقتصادي، أضعف المنافسة، ووجه جزءا مهما من الموارد نحو أنشطة غير منتجة، وأثر سلبا على الاستثمار، والإنتاجية، وخلق فرص الشغل.

وأصبحت هذه الاختلالات لا تمثل فقط عائقا أمام التطور الديمقراطي، بل أصبحت تحد من قدرة المغرب على مواجهة التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، وفي مقدمتها الانتقال البيئي، والثورة الرقمية، والتحولات الجيوسياسية، والرهان الديمغرافي.

إن تحالف اليسار يعتبر أن الإصلاح الدستوري والمؤسساتي لم يعد مطلبا سياسيا معزولا، بل أصبح شرطا أساسيا لبناء دولة فعالة، واقتصاد منتج، ومجتمع متماسك، ولإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

المرتكز الأساسي للانفتاح: إخلاء السجون من معتقلي الرأي والحراكات الشعبية وجبر الضرر

> ***يعتبر تحالف اليسار أن المدخل الجوهري لاستعادة الثقة وتدشين الانتقال الديمقراطي الحقيقي هو إخلاء السجون من كافة معتقلي الرأي والحراكات الشعبية.***

1. **عفو شامل وفوري**: إطلاق سراح جميع معتقلي الحراكات الشعبية والاجتماعية السلمية (حراك الريف، جرادة، فكيك، زاكورة وجيلZ...)، ومعتقلي الرأي، والصحفيين، والمدونين، والنشطاء النقابيين والحقوقيين، ابتداء من المائة يوم الأولى.
2. **الوقف النهائي للمتابعات الكيدية**: إسقاط وتوقيف جميع المتابعات والأحكام الجارية ضد المعبرين عن آرائهم والمحتجين السلميين.

3. **رد الاعتبار وجبر الضرر**: الاعتراف بالضرر ورد الاعتبار المعنوي والمادي للمعتقلين السياسيين وعائلاتهم، وضمان إعادة إدماجهم المهني والجامعي والاجتماعي فورا.

4. **تحصين قانوني ضد تكرار الاعتقال السياسي**: إلغاء كافة الفصول السالبة للحرية في قضايا الرأي والتعبير والنشر والتظاهر السلمي من القانون الجنائي، وضمان استقلال القضاء وتجريم توظيفه في التضييق على المعارضين.

ثانيا: مشروعنا الديمقراطي: الملكية البرلمانية، فصل السلط الحقيقي وإخضاع القرار للمساءلة

يقترح تحالف اليسار مشروعا ديمقراطيا حداثيا يؤسس لمرحلة جديدة من البناء المؤسساتي، قوامها الحرية الكرامة والعدالة الاجتماعية، يسود فيها القانون، وتستمد فيها الشرعية من الإرادة الشعبية، وتقوم على المسؤولية والمحاسبة، وتضمن التوازن بين فعالية الدولة، واحترام الحقوق والحريات، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويعتبر التحالف أن الملكية البرلمانية تمثل الإطار الدستوري الكفيل بتحقيق هذا التوازن، من خلال ملكية تضطلع بدورها الضامن لاستمرارية الدولة ووحدتها واستقرارها، في حين تمارس الحكومة المنبثقة عن الأغلبية البرلمانية كامل صلاحياتها التنفيذية، ويتولى البرلمان ممارسة سلطته التشريعية والرقابية كاملة، في إطار فصل حقيقي بين السلط.

إن هذا المشروع لا يهدف فقط إلى تطوير المؤسسات، بل إلى بناء دولة استراتيجية قادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والرقمي، وتعزيز السيادة الوطنية بأبعادها الترابية والغذائية والمائية والطاقية والرقمية.

ثالثا: التعاقد الدستوري والمؤسساتي الجديد: تكريس السيادة الشعبية وضمان الحريات العامة والتعددية

نعتبر في تحالف اليسار أن الجواب على التحديات المطروحة وتجاوز الاختلالات يمر عبر إطلاق ورش وطني للإصلاح الدستوري والمؤسساتي، يهدف إلى بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة، ويقوم على المحاور التالية:

1. إصلاح دستوري ديمقراطي

- إرساء ملكية برلمانية فعلية، تكون فيها الحكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان.
- تعزيز الفصل الحقيقي بين السلط، وتوضيح الاختصاصات، وضمان توازنها.
- توسيع آليات الديمقراطية التشاركية والاستفتاء والمبادرة التشريعية الشعبية.

2. انتخابات ذات مصداقية

- ضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها واستقلال الأجهزة المشرفة عليها.
- حياد الإدارة والسلطة، وتكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين السياسيين.

- احترام الإرادة الشعبية باعتبارها مصدر الشرعية الديمقراطية.

3. برلمان يمارس كامل صلاحياته

- تعزيز سلطات البرلمان في التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية.
- تمكينه من ممارسة رقابة فعالة على الحكومة والمؤسسات العمومية.
- تيسير إحداث لجان تقصي الحقائق، وتوسيع صلاحياتها.

4. قضاء مستقل

- ضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية.
- تعزيز استقلال النيابة العامة.
- تقوية مؤسسات الرقابة والحكامة وربط تقاريرها بآليات المحاسبة.

5. جهوية متقدمة وديمقراطية ترابية

- احترام مبدأ التدبير الحر.
- نقل الاختصاصات والموارد إلى الجهات والجماعات الترابية.
- تقليص الوصاية الإدارية وتعويضها برقابة قانونية بعدية.
- تمكين الجماعات الترابية من الوسائل القانونية والمالية اللازمة للقيام بمهامها.

6. دولة النزاهة والشفافية

- تجريم الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.
- حماية المبلغين عن الفساد.
- إحداث قضاء متخصص في جرائم المال العام.
- إخضاع جميع المسؤولين العموميين لمبادئ الشفافية والتصريح بالممتلكات وبالمصالح وإقرار مبدأ المساءلة.

7. الحقوق والحريات والطي النهائي للاعتقال السياسي

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والحراكات الشعبية والاجتماعية وإسقاط المتابعات.
- ضمان حرية التعبير والصحافة والتنظيم والتظاهر السلمي دون أي تضييق أمني أو قضائي.
- حماية حرية الضمير والمعتقد وضمان الحق في الولوج إلى المعلومة.
- الحماية القانونية والمؤسساتية للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية العمل النقابي.

8. المساواة والمواطنة

- تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال.
- مراجعة جميع التشريعات التمييزية.
- مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز.

- إدماج مقاربة المساواة في مختلف السياسات العمومية.

9. صيانة التعدد الثقافي واعتماد سياسة لغوية وطنية واضحة ومستدامة

- حماية اللغة العربية والتفعيل الكامل للطابع الرسمي للأمازيغية، والتفتح على اللغات العالمية
- صيانة التنوع الثقافي واللغوي باعتباره رصيدا وطنيا مشتركا.
- تعزيز الثقافة الوطنية بكل روافدها.

10. حياد الدولة والالتزام الدولي

- ضمان حياد الإدارة والمؤسسات العمومية.
- تكريس الشفافية في تمويل الحياة السياسية.
- ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز حضور المغرب في منظومة القانون الدولي.

إن تحالف اليسار يعتبر أن الإصلاح الدستوري والمؤسساتي ليس غاية في حد ذاته، بل هو المدخل الضروري لبناء دولة قادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والرقمي، وعلى تعبئة الموارد الوطنية، وضمان التوزيع العادل للثروة، وصيانة السيادة الوطنية، وإعادة الثقة في المؤسسات.

لا يمكن بناء اقتصاد منتج، ولا تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا إنجاح الانتقال البيئي والرقمي، في ظل غياب الديمقراطية ومؤسسات محدودة الفعالية، أو غياب المحاسبة، أو استمرار الريع والاحتكار والفساد. ومن ثم، فإن الديمقراطية ليست مطلبا سياسيا معزولا، بل هي الشرط المؤسس للتنمية، والضامن لدولة القانون، والإطار الذي يمكن المغرب من كسب رهانات القرن الحادي والعشرين، وبناء مجتمع الحرية والكرامة والعدالة.

تطهير الدولة من الفساد والريع: تجريم الإثراء غير المشروع واسترجاع الأموال المنهوبة

🔍 تشخيصنا

لا يمثل الفساد مجرد انحراف فردي أو مخالفة قانونية معزولة، بل أصبح كلفة بنيوية تتحملها الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني. فكل درهم يُهدر أو يُختلس أو يُمنح على أساس المحاباة والريع هو في النهاية مورد كان يمكن توجيهه إلى المدرسة العمومية، والصحة، والسكن، والنقل، والبنيات التحتية، وخلق فرص الشغل وتحسين الخدمات الأساسية.

وتتجاوز كلفة الفساد [12] الخسائر المالية المباشرة لتشمل الكلفة غير المباشرة الناجمة عن سوء تخصيص الموارد، وتضخيم كلفة المشاريع والصفقات، وإضعاف المنافسة، وتشجيع الاقتصاد الريعي، وإقصاء المقاولات النزيهة، وإضعاف جاذبية الاستثمار المنتج. كما يؤدي الفساد إلى تقويض فعالية الإنفاق والاستثمار العمومي، بحيث لا تتحول الموارد المالية المرصودة دائما إلى خدمات ونتائج تتناسب مع حجمها.

وتتخذ هذه الكلفة بعدا أخلاقيا ومؤسساتيا أكثر خطورة، لأن انتشار الفساد يضرب الثقة في المؤسسات وفي مبدأ تكافؤ الفرص، ويغذي الاعتقاد بأن النجاح والولوج إلى الثروة والامتيازات يرتبطان بالنفوذ والوساطة والولاءات أكثر مما يرتبطان بالكفاءة والعمل والاستحقاق. وعندما يتحول هذا الاعتقاد إلى قناعة اجتماعية، يصبح الفساد آلية لإعادة إنتاج اللامساواة وتقويض قيم المواطنة وسيادة القانون.

وقد اتخذت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة أشكالا أكثر تعقيدا، فلم تعد تقتصر على الرشوة المباشرة أو الاختلاس التقليدي، وإنما امتدت إلى تضارب المصالح، واستغلال النفوذ، وتفويت واستغلال الممتلكات العمومية، وتوجيه الصفقات، وتضخيم كلفة المشاريع، والامتيازات غير المبررة، واستغلال المعلومات والمعطيات، والتلاعب بالمنافسة، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، وغيرها من أشكال الفساد المرتبطة بالاقتصاد الريعي وبشبكات النفوذ.

كما أن تطور هذه الممارسات وتداخلها مع بعض الأنشطة الاقتصادية والمالية جعل اكتشافها وإثباتها أكثر صعوبة، خصوصا عندما تختفي المنفعة غير المشروعة وراء شركات وواجهات قانونية أو شبكات من الوسطاء والعقود والمعاملات المعقدة. وهو ما يكشف محدودية الاقتصار على التجريم التقليدي للرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، ويؤكد الحاجة إلى الانتقال نحو منظومة حديثة تتعقب تضارب المصالح ومسارات الثروة والمستفيدين الفعليين من العقود والامتيازات العمومية.

إن أخطر ما يترتب عن استمرار هذه الوضعية ليس فقط حجم الأموال التي تضيع، وإنما تآكل الثقة الجماعية في الدولة والمؤسسات وفي جدوى القانون نفسه. فالفساد، حين يستمر دون رقابة فعالة أو مساءلة حقيقية، يبعث برسالة خطيرة مفادها أن القانون لا يطبق بالقدر نفسه على الجميع، وأن النفوذ يمكن أن يوفر الحماية والإفلات من المسؤولية.

ومن ثم، فإن محاربة الفساد بالنسبة لتحالف اليسار ليست مجرد ورش تقني لتحسين الحكامة، وإنما هي معركة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وديمقراطية، هدفها حماية المال العام، واستعادة الثقة في المؤسسات، وإرساء المساواة أمام القانون، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإعادة الاعتبار للعمل والكفاءة والاستحقاق باعتبارها أسسا لبناء مجتمع ديمقراطي عادل.

🎯 مشروعنا: من أجل منظومة وطنية متكاملة للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد

ينطلق مشروع تحالف اليسار من قناعة أساسية مفادها أن محاربة الفساد لا يمكن أن تُختزل في تشديد العقوبات أو في معالجة حالات فردية، بل تقتضي إعادة بناء شاملة لمنظومة النزاهة والشفافية والحكامة، تجعل الوقاية من الفساد، والكشف المبكر عنه، ومساءلة مرتكبيه واسترداد الأموال والممتلكات الناتجة عنه، حلقات متكاملة ضمن سياسة عمومية واضحة وملزمة.

إن مشروعنا لا يهدف إلى إضافة أجهزة جديدة إلى منظومة قائمة، وإنما إلى إعادة هندسة منظومة النزاهة برمتها، بحيث تصبح الوقاية والشفافية والرقابة والمساءلة والعقاب واسترداد الأموال حلقات مترابطة في سياسة وطنية واحدة.

إننا نريد الانتقال من منطق تدبير الفساد بعد وقوعه إلى بناء مؤسسات وقواعد تمنع نشوء أسبابه، وتكشفه مبكرا، وتجعل الإفلات من العقاب أمرا مستحيلا. وبذلك تصبح النزاهة قاعدة للحكم

الديمقراطي، وحماية المال العام مسؤولية مؤسساتية ومجتمعية، ومحاربة الفساد جزءا من مشروعنا لإعادة بناء الدولة على أساس سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعليه، يقترح الحزب الانتقال من منظومة قانونية ومؤسساتية مجزأة ومحدودة الفعالية إلى نظام وطني متكامل للنزاهة، يقوم على وضوح القواعد، واستقلالية مؤسسات الرقابة، وشفافية القرار العمومي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجفيف منابع الريع وتضارب المصالح. ويرتكز هذا المشروع على الالتزامات التالية:

1. **قانون موحد للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد:** إقرار قانون شامل وموحد للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد، يعيد تنظيم وتوحيد المقتضيات المتفرقة في مختلف النصوص القانونية، ويحدد بوضوح قواعد الوقاية من الفساد، وتضارب المصالح، والتصريح بالممتلكات والمصالح، والولوج إلى المعلومات، والشفافية في التدبير العمومي، والرقابة والمساءلة، وحماية المبلغين، والعقوبات المترتبة عن الإخلال بهذه القواعد. ويهدف هذا القانون إلى بناء مرجعية قانونية واحدة ومتكاملة تجعل النزاهة قاعدة ناظمة لكل ممارسة عمومية، وليس مجرد مجموعة من الإجراءات المتفرقة.

2. **إرساء منظومة متقدمة لتضارب المصالح:** اعتماد تعريف قانوني دقيق وشامل لتضارب المصالح، يميز بين التضارب الحقيقي والمحتمل والظاهري، ويشمل المصالح المالية والمهنية والتجارية والعائلية وغيرها من المصالح التي يمكن أن تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حياد القرار العمومي. كما يقترح المشروع إقرار آليات إلزامية للتصريح بتضارب المصالح ومعالجته، بما في ذلك التنحي عن اتخاذ القرار، والتخلي عن بعض المصالح، أو وضع الأصول والمصالح ذات الصلة في ترتيبات مستقلة تحول دون تأثيرها في ممارسة المسؤولية العمومية.

3. **إقرار تجريم الإثراء غير المشروع:** إدراج جريمة الإثراء غير المشروع ضمن القانون الجنائي، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لمواجهة الزيادة غير المبررة في ثروة المسؤول أو الموظف العمومي مقارنة بمداخيله ومصادر دخله المشروعة. ويتم ذلك ضمن إطار يحترم قرينة البراءة وحقوق الدفاع وشروط المحاكمة العادلة، من خلال اعتماد قرائن قانونية قابلة لإثبات العكس وآليات قضائية دقيقة للتحقق من مصادر الثروة، مع تمكين الدولة من استرداد الأموال والممتلكات التي يثبت ارتباطها بأفعال فساد.

4. **تعزيز صلاحيات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (INPPLC):** إعطاء صلاحيات وإمكانات كافية للهيئة الوطنية للنزاهة من أجل الوقاية والرصد والتحري والتقصي والتقييم. وتقوم الهيئة، في إطار احترام الاختصاصات القضائية، بتتبع مؤشرات الفساد، وتلقي التبليغات، وإجراء التحريات الإدارية، وإصدار التوصيات الملزمة في المجالات التي يحددها القانون، وإحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جرائم على الجهات القضائية المختصة، إلى جانب إعداد تقارير دورية وعلنية حول وضعية النزاهة والفساد في البلاد.

5. **تعميم التصريح بالممتلكات والمصالح وربطه بالرقابة الفعلية:** إعادة بناء نظام التصريح بالممتلكات ليصبح أداة فعلية للوقاية والكشف والمساءلة، وليس مجرد إجراء إداري شكلي، مع توسيع نطاق الخاضعين له ليشمل المسؤولين العموميين والمنتخبين وكل من يشغل وظائف ذات حساسية مالية أو تدبيرية. ويشمل التصريح، إلى جانب الممتلكات والأصول، المصالح

والأنشطة المهنية والتجارية والاستثمارات والمساهمات ذات الصلة، مع وضع آليات للتحقق من صحة التصريحات ومقارنتها بالتطور الفعلي للثروة، وفق قواعد تحمي المعطيات الشخصية دون أن تتحول حماية الخصوصية إلى وسيلة لحجب المعلومات ذات الصلة بالمصلحة العامة.

6 **جعل الصفقات العمومية والتدبير العمومي مجالا للشفافية الكاملة:** إرساء قواعد صارمة للشفافية والمنافسة والنزاهة في الصفقات العمومية والاستثمارات والمشاريع الكبرى للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، مع تعزيز الرقمنة الكاملة لمساطر الطلب العمومي وإتاحة المعطيات الأساسية المتعلقة بالصفقات والعقود والمستفيدين الفعليين منها للعموم. كما يلتزم المشروع بمحاربة اقتصاد الريع والامتيازات غير المبررة، وتجفيف قنوات المحاباة والزبونية، وإخضاع كل أشكال الدعم العمومي والامتيازات الاقتصادية لمعايير واضحة وقابلة للقياس والتقييم والمراقبة.

7 **تعزيز استقلالية وفعالية أجهزة الرقابة والمحاسبة:** إعادة الاعتبار للمؤسسات الرقابية، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وتمكينها من الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للقيام بمهامها باستقلالية وفعالية. كما يقترح المشروع تقوية آليات الإحالة والمتابعة، وضمان نشر نتائج عمليات التدقيق والافتحاص في حدود ما يسمح به القانون، وربط الملاحظات والتقارير الرقابية بإجراءات تصحيحية ومسؤوليات واضحة، حتى لا تظل تقارير الرقابة دون أثر فعلي على التدبير العمومي.

8 **حماية المبلغين والشهود والمتعاونين مع العدالة:** إقرار نظام متكامل وفعّال لحماية المبلغين عن الفساد والشهود والخبراء وكل من يتعاون مع أجهزة الرقابة والقضاء في الكشف عن جرائم الفساد، بما يشمل الحماية القانونية والإدارية والمهنية، والحماية من الانتقام أو العزل أو التضييق أو المتابعة الكيدية، مع توفير آليات آمنة وسرية للتبليغ.

9 **شفافية الحياة العامة والولوج إلى المعلومة:** جعل الحق في الحصول على المعلومات العمومية ركيزة أساسية في محاربة الفساد، من خلال توسيع نطاق النشر الاستباقي للمعطيات المتعلقة بالميزانيات والصفقات والدعم العمومي والاستثمارات والبرامج والمشاريع العمومية ونتائج تقييمها. فالشفافية، في تصورنا، ليست مجرد التزام إداري، بل حق للمواطن وشرط لممارسة الرقابة الديمقراطية على المال العام والقرار العمومي.

10 **استرداد الأموال والممتلكات الناتجة عن الفساد:** اعتماد سياسة متكاملة لتتبع الأموال والممتلكات المتحصلة من جرائم الفساد، وتجميدها وحجزها ومصادرتها واستردادها وفق أحكام القانون، مع تعزيز التعاون القضائي والمالي الدولي في هذا المجال. فالهدف من مكافحة الفساد لا ينبغي أن يقتصر على معاقبة الفاعل، وإنما يجب أن يمتد إلى إعادة الأموال المنهوبة إلى المجتمع واستعمالها لفائدة المصلحة العامة.

المحور الثاني

02

المحور الثاني: اقتصاد الإنتاج والسيادة الوطنية — تحرير الاقتصاد من الريع والاحتكار، وتوجيه الاستثمار نحو الإنتاج

مستوى الاستثمار لا ينعكس على نسب النمو ويتحوّل إلى ريع بدل أن يتحوّل إلى إنتاج وأجور.

رؤيتنا الاقتصادية البديلة: تحرير الاقتصاد من الريع والاحتكار، وتوجيه الاستثمار نحو الإنتاج 16

الفصل الأول: تصنيع وطني استراتيجي – حماية الإنتاج المحلي والنهوض بالصانع التقليدي 17

الفصل الثاني: السيادة الغذائية – أولوية الفلاحة المعيشية 21

الفصل الثالث: النهوض بالعالم القروي 24

الفصل الرابع: العدالة المائية – الماء ملك عمومي غير قابل للتسليع 26

الفصل الخامس: السيادة الطاقية واسترجاع سامير – التحرر من كارتيل المحروقات 28

الفصل السادس: السيادة الرقمية والتكنولوجية – دمقرطة المعرفة وحماية البيانات 32

الفصل السابع: دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة 35

الفصل الثامن: العدالة الجبائية وإعادة توزيع الثروة – فرض ضريبة على الثروة وأرباح الريع والمداخيل الكبرى 37

رؤيتنا الاقتصادية البديلة — كبح الاحتكار والريع وبناء التنمية المستدامة

إن المتأمل في مسار الاقتصاد الوطني يلمس بوضوح تناقضا بنيويا عميقا: فرغم مستويات الاستثمار المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة، ظلت المردودية الاقتصادية والاجتماعية دون التطلعات المشروعة للمواطنين. إن النموذج الحالي، الذي يهيمن عليه منطق الريع والتركيز المالي والانفتاح غير المؤطر، أبان عن عجز بين في تحقيق التنمية المؤمولة وخلق مناصب شغل كافية ولائقة، وحماية النسيج الإنتاجي الوطني وضمان السيادة الحيوية في مجالات استراتيجية كالماء، والطاقة، والغذاء، والتكنولوجيا الرقمية.

فقد أفرز هذا النموذج اقتصادا يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد قيمة مضافة أجنبية أكثر مما ينتجها محليا، ويُراكم العجز التجاري المزمن مع الشركاء التجاريين على حساب الاقتصاد الحقيقي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والفئات الهشة. كما أن التحديات المناخية المتسارعة، على رأسها الإجهاد المائي الحاد، تفرض قطيعة تامة مع سياسات استنزاف الموارد الطبيعية وتصدير الماء الافتراضي على حساب الأمن الغذائي والمجالي.

رؤيتنا البديلة: تكامل الحلقات الاستراتيجية

إن مشروعنا الاقتصادي والتنموي لا يقترح مجرد ترقيعات تقنوية أو مساحيق ظرفية، بل يطرح انتقالا جذريا وشجاعا نحو اقتصاد الإنتاج، الابتكار، والسيادة، عبر هندسة متكاملة تتقاطع فيها الفصول الكبرى للسيادة الوطنية:

1. **السياسة الصناعية والصناعة التقليدية:** الخروج من أسر "صناعات التجميع والمناولة" ذات القيمة المضافة الوهمية والتبعية لبراءات أجنبية، نحو سياسة صناعية سيادية ترفع مساهمة الصناعة والصناعة التحويلية، **وتؤسس لشركة وطنية للتجهيز الصناعي** تضمن اندماجا محليا حقيقيا، مع إعادة الاعتبار للصناعة التقليدية وحمايتها من الإغراق والوساطة الريعية.
2. **السيادة الغذائية والفلاحة المعيشية:** إنقاذ الفلاح الصغير والمتوسط من تداعيات التهميش عبر إعادة توجيه الدعم من الأعمال الزراعية التصديرية المستنزفة للمياه نحو فلاحة معاشية تضمن السيادة الغذائية، وتثمن الإنتاج القروي عبر وحدات عصرية تحويلية محلية.
3. **الأمن المائي:** تجاوز منطق التعامل مع الماء كسلعة خاضعة لمنطق السوق، واعتباره حقا إنسانيا وملكا عموميا غير قابل للتفويت. ويقوم نموذجنا على تدبير الطلب لا العرض فقط، عبر وقف دعم زراعات تصدير الماء الافتراضي، وإصلاح شبكات التوزيع للحد من الضياع، وتعميم إعادة استعمال المياه العادمة.
4. **السيادة الطاقية والبيئية:** تحرير الاقتصاد من فاتورة المحروقات الباهظة والتبعية للخارج عبر استرجاع القدرات الوطنية للتكرير (عبر إحياء مصفاة "سامير" بصيغ قانونية آمنة)، وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، وإرساء ضريبة كربون وطنية تحمي النسيج الصناعي من الابتزاز الخارجي.

5 **الثورة الرقمية، الذكاء الاصطناعي والسيادة التكنولوجية**: تحقيق السيادة الرقمية عبر إرساء سحابة عمومية لحماية المعطيات، وتطوير ذكاء اصطناعي وطني يخدم التنمية المجالية والقطاعات الحيوية (الصحة، الفلاحة والتعليم) ويكبح هجرة الكفاءات، مع ضمان الحق في إنترنت عالي الصبيب للجميع ودعم البحث العمومي والبرمجيات المفتوحة لمواجهة الاحتكار الأجنبي.

يرتكز هذا التحول على دولة استراتيجية، مُخطِّطة ومُتدخِّلة، تحمي المشاع الحيوي (الماء، الطاقة، والشبكات الأساسية)، وجعل الاستفادة من الدعم العمومي مشروطة بالتزامات اجتماعية وبيئية، وباحترام نسب ملزمة للاندماج المحلي

إننا نؤمن بأن الثروة الحقيقية للمغرب تكمن في كفاءته وموارده، وبأن التنمية لا تكون عادلة إلا إذا شارك فيها الجميع واستفاد من ثمارها الجميع. ومن خلال هذه الفصول المتكاملة، نقدم بدائل عملية، ممولة ومؤطرة زمنيا، لتأسيس مغرب الإنتاج، الكرامة، والسيادة المستدامة.

الفصل الأول: تصنيع وطني استراتيجي — حماية الإنتاج المحلي والنهوض بكرامة الصانع التقليدي

🔍 تشخيصنا

1. المفارقة الهيكلية: نمو لا يعكس مستوى الاستثمار

يواجه الاقتصاد الوطني مفارقة هيكلية عميقة: فبينما يُسجل المغرب واحدا من أعلى معدلات الاستثمار في المنطقة (بين 30% و34% من الناتج الداخلي الخام)، يعجز هذا المجهود الاستثماري الضخم عن تحقيق إقلاع تنموي حقيقي، وهو ما تكشفه المؤشرات التالية:

- **مستوى نمو ضعيف:** لن يتجاوز متوسط معدل النمو للفترة (2022-2026) سقف **4 %** [4]، مما يفضح زيف الوعود الحكومية التي التزمت بتحقيق 5%، ويؤكد الأزمة البنيوية للنموذج الحالي.
- **أزمة التشغيل:** ضعف مستوى النمو يترجمه العجز الصارخ عن خلق فرص الشغل اللائقة: إذ لم يُحدث الاقتصاد الوطني سوى معدل **23500 ألف منصب شغل صاف خلال الفترة الممتدة من 2022-2025**، في حين تبلغ الحاجيات السنوية الحقيقية نحو **370 ألف منصب**.

2. تغول الريع المالي والافتراس الاقتصادي

يعاني الاقتصاد من انعدام نجاعة بنيوية تصل إلى نحو **53%** من بنيته، ويظل الادخار الوطني محتجزا في دوائر ريعية بدل تمويل الجهاز الإنتاجي.

- **أرباح وقحة مقابل هوامش سالبة:** في مفارقة صارخة، تحقق القطاعات الاحتكارية وشبه الاحتكارية، ربحية فائقة وغير أخلاقية بالنظر للواقع الاجتماعي للبلاد (القطاع البنكي، الاتصالات، مواد البناء، المنتجات المنجمية، المساحات التجارية الكبرى...)
- في المقابل، تمارس الأبناك تقنينا مجحفا للقروض تجاه المقاولات الصغيرة جدا، التي تركت تصارع البقاء وتعيش على إيقاع هوامش ربح سالبة في كثير من الأحيان كما تستغل هذه الشركات الواقع الشبه الاحتكاري لفرض مستوى أسعار يفوق بكثير الأسعار المعمول بها في بلدان أخرى.

3. اتفاقات التبادل الحر ومحدودية الإقلاع الصناعي

أدت سياسات الانفتاح الاقتصادي المعتمدة إلى إضعاف هيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني وتراجع قدراته التنافسية.

- **تفكيك النسيج الصناعي الوطني:** أدت سياسات التحرير الجمركي المتسرع واتفاقيات التبادل الحر غير المتكافئة إلى تفكيك الصناعات التحويلية التقليدية كثيفة التشغيل (النسيج، الجلد، الصناعة الغذائية). لقد تحول شركاؤنا التجاريون (الاتحاد الأوروبي، تركيا، مصر، أمريكا...) إلى وضعية "فائض دائم".
- **صناعة تجميعية بلا اندماج:** يُسوَّق لتوسع قطاعي السيارات والطيران كـ"انتصار صناعي"، بينما الحقيقة أنهما يشتغلان كـ"جيوب تركيب" (Enclaves) ذات قيمة مضافة محلية أقل بكثير مما يُعلن. وبالموازاة مع ذلك يستمر الإنفاق على البحث والتطوير في مستوى هزيل لا يتجاوز **%0,8** من الناتج الداخلي الخام، وهو رقم يجهض أي طموح لبناء سيادة تكنولوجية حقيقية.

4. الصناعة التقليدية: مفارقة الثقل السوسيوثقافي والهشاشة الاقتصادية

رغم دوره المحوري في امتصاص البطالة وتشغيل مئات الآلاف، وحمله للهوية التراثية الوطنية، لا يزال قطاع الصناعة التقليدية يُعامل كـ«اقتصاد كفاف» يغلب عليه الطابع غير المهيكل. وقد أدى هذا التوصيف القاصر إلى إقصاء الحرفيات والحرفيين من الحلقات المدرة للربح داخل سلسلة القيمة، ليقعوا رهينة هيمنة شبكات الوساطة والمضاربة والمنصات الرقمية الدولية، ومضطرين لتسويق معارفهم التراثية بمردودية مالية ضعيفة، وسط منافسة غير متكافئة تفرضها المنتجات الصناعية المقلدة والمستوردة.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو الانتقال من **اقتصاد الريع** إلى **اقتصاد الإنتاج والابتكار**، عبر دولة استراتيجية **مخطّطة ومنظّمة ومنتجة، لا موزّعة للامتيازات**.

ويقوم الاقتصاد الوطني الذي نسعى إليه على ثلاثة أعمدة:

العمود الأول: قطب عمومي كقاطرة مُوجِّهة – إقرار تخطيط ديمقراطي للاستثمار، واستعادة التدبير والمراقبة الديمقراطية على المشترك الحيوي (الماء، الكهرباء، التطهير، والشبكات الاستراتيجية). يتطلب هذا إحداث **بنك عمومي للاستثمار**، وإصلاحا جذريا لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إشراك ممثلي النقابات والمرتفقين في مجالس إدارتها وأجهزة رقابتها واعتماد رقابة إدارية وديمقراطية على أساس عقود - برنامج.

العمود الثاني: قطاع خاص منتج ومبادر – تحرير المبادرة المقاولاتية المنتجة من هيمنة رأسمالية الريع، والاحتكارات، والإغراق الخارجي. ويتحقق ذلك عبر إقرار حماية تجارية مستهدفة، وتأطير صارم للقطاع المالي، مع إخضاع كل درهم من الدعم العمومي وربط الاستفادة منه باحترام صارم الالتزامات **الاجتماعية والإيكولوجية** (ضمان حقوق العمال وحماية البيئة).

العمود الثالث: اقتصاد اجتماعي وتضامني كرافعة للاندماج – القطع مع المقاربة الإحسانية التي تجعل من هذا القطاع مجرد "مُسكّن للبؤس"، وتحويله إلى رافعة حقيقية للاندماج في الاقتصاد المهيكل. وذلك عبر إقرار **حصة قانونية ملزمة (25%)** من الطلبيات والصفقات العمومية لصالح تعاونيات الاقتصاد التضامني والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة المحلية.

معايير جديدة للنجاح التنموي: في إطار هذا التحول، نُضيف معايير جديدة لقياس النجاح نفسه؛ بالانتقال من تقديس «معدل النمو» الكلاسيكي إلى إرفاقه بثلاثية لقياس التنمية:

1. **عدد مناصب الشغل اللائق المُحدَثة.**
2. **نسبة الاندماج المحلي الحقيقي.**
3. **مدى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.**

⚡ مقترحاتنا

أ. سياسة صناعية سيادية

1. **مخطط وطني للإقلاع الصناعي:** يستهدف رفع مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بخمس نقاط، مركزا على: الصناعات التحويلية التقليدية كثيفة التشغيل (النسيج، الجلد، الصناعة الغذائية)، الأدوية والمستلزمات الطبية، معدات الطاقات المتجددة والبطاريات، معالجة المواد المنجمية بما فيها الفوسفاط والأسمدة، مواد البناء المستدامة، والصناعات الرقمية.
2. **إحداث «الشركة الوطنية للتجهيز الصناعي»**: كجواب هيكلي على قصور القطاع الخاص وإحجامه عن الاستثمار في الصناعات المتطورة، نلتزم بتأسيس هذه المقاولة العمومية. ستتولى الشركة تصميم وتطوير وتصنيع المكونات الاستراتيجية، بهدف تحقيق نسبة إدماج محلي حقيقي
3. **الأفضلية الوطنية في الطلبيات العمومية**: هامش تفضيلي قانوني للمنتوج الوطني في كل الصفقات الكبرى.
4. **الحماية التجارية الذكية**: تعليق و/أو إعادة التفاوض حول اتفاقيات التبادل الحر؛ إعادة إقرار رسوم جمركية انتقائية وحواجز غير تعريفية (قواعد منشأ صارمة، معايير صحية ونباتية دقيقة) لحماية الصناعات التحويلية الوطنية من الإغراق.
5. **قطب وطني للأمن الدوائي**: إنتاج محلي للأدوية الأساسية والمواد الأولية الصيدلية واللقاحات (انظر الفصل 11).
6. **الاقتصاد الأزرق**: تثمين الواجهتين الأطلسية والمتوسطية عبر الصناعات البحرية وبناء وإصلاح السفن والتربية المائية والطاقات البحرية.

ب. تمويل الاقتصاد المنتج

7. **إحداث بنك عمومي للاستثمار**: إعادة هيكلة المؤسسات البنكية العمومية القائمة لخلق بنك عمومي كبير للاستثمار، مهمته منح خطوط تمويل **بفائدة صفرية أو ضعيفة جدا** للمقاولات الصغرى والمتوسطة المنتجة، والتعاونيات المحلية، ومشاريع الانتقال الإيكولوجي الترابي.

8 **سقف قانوني لأسعار الفائدة المدينة:** فرض سقف قانوني ملزم على أسعار الفائدة المطبقة على الاستثمارات الإنتاجية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإلزام القطاع البنكي بتوجيه السيولة نحو دعم النسيج الاقتصادي الحقيقي بدل حصرها في الأنشطة الريعية أو منخفضة المخاطر.

9 **الحد من المضاربة** المالية والعقارية عبر إقرار سياسة جبائية ملائمة على فوائض القيمة العقارية (انظر الفصلين 7 و14).

10 **إخضاع كل مشروع استثمار عمومي يفوق نصف مليار درهم لدراسة جدوى اجتماعية-اقتصادية مستقلة ومنشورة**، تتضمن أثره على التشغيل والبصمة المائية والكربونية، وتقييما لاحقا بعد ثلاث سنوات.

11 **ربط الاستثمارات المرتبطة بكأس العالم 2030 بالتنمية المستدامة**: ضرورة ضمان استدامة المنشآت بعد الحدث، ونشر كل التكاليف والعقود.

12 **تمويل 80% من الانتقال الطاقي والإنتاج الذاتي الشمسي داخل الصناعات التحويلية التقليدية** (النسيج والألبسة، الجلد، التصبير الغذائي) – لكسب تنافسية غير سعرية وإفلات من ضريبة الكربون الأوروبية على الحدود (انظر الفصل 4).

13 **تحويل الذكاء الاصطناعي الصناعي إلى «منفعة عامة»:** إتاحة براءات الاختراع والحلول الخوارزمية، الناتجة عن الأبحاث الممولة حكوميا، مجانا أمام المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة.

ج. الصناعة التقليدية: من الهشاشة غير المهيكلة إلى التعاونيات الحرفية والإنتاجية

14 خلق" مركزية عمومية للتوزيع المنصف"

«المركزية العمومية للتوزيع المنصف» هي مؤسسة عمومية تهدف إلى كسر حلقات الاحتكار والوساطة الريعية التي تثقل كاهل المنتجين الصغار والصناع التقليدية، وتقوم على المبادئ والآليات التالية:

- الشراء المباشر بأسعار عادلة: تقتني المؤسسة المنتجات مباشرة من تعاونيات الصناع التقليديين بأسعار مضمونة ومواكبة لتكلفة المعيشة الحقيقية، مما يضمن لهم دخلا لائقا يحميهم من بخس جهدهم.
- التوزيع والتصدير: تتولى المؤسسة مهام التجميع، والتسويق، والتوزيع، والتصدير، لتكون فاعلا عموميا يفرض بوجوده توازنا في الأسعار يخدم المنتج والمستهلك على السواء.
- لا تمثل هذه المركزية احتكارا للدولة، بل هي أداة تدخل لتعديل اختلالات السوق وحماية الحرفيين والتعاونيات من الهشاشة والإقصاء.

15 **الحماية الثقافية ضد الانتحال الصناعي**: منع استيراد النسخ الصناعية الأجنبية للصناعة التقليدية المغربية (الخزف، الزرابي، الصناعة النحاسية، الجلد ...)، وحواجز تعريفية وجمركية صارمة، وتسريع تسجيل العلامات الجماعية وتسميات المنشأ.

16 **نظام «الصانع-المنتِج»**: ولوج مجاني للتأمين الإجباري عن المرض وتقاعد لائق لكل الصناع التقليديين المسجلين.

د. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج تعزيز البنية الصناعية والصناعة التقليدية	في حدود 5,5 مليار درهم	دعم وتوطيد الرأسمال المؤسساتي للاستثمار والتجهيز الصناعي والصناعة التقليدية (تنزيل تدريجي).
برنامج التحول الإيكولوجي والدعم المهني المندمج	في حدود 6,5 مليار درهم	تمويل برامج الانتقال الطاقي للوحدات الإنتاجية وإرساء آليات التوزيع المنصف والمواكبة الاجتماعية.
تعبئة الموارد الذاتية والعدالة الجبائية القطاعية	8,0+ مليار درهم *(موارد متوقعة)*	ترشيد النفقات الجبائية، عقلنة الرسوم وهوامش القطاعات الاستراتيجية، وتفعيل المساهمات التضامنية الموجهة.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**4,0 مليار درهم**	**مساهمة تكميلية موازنة ومضبوطة لتغطية الأثر الصافي للمشروع.**

أفق 2031: معدل 300 ألف منصب شغل صاف سنويا [5] ؛ رفع الاندماج الصناعي المحلي الحقيقي في القطاعات المصدرة إلى 60%؛ رفع نصيب الصناعة بخمس نقاط من الناتج الداخلي؛ 30% من صفقات التموين العمومية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات المتوسطة والصغيرة؛ نشر 100% من عقود البرامج وحصيلتها.

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني: السيادة الغذائية — أولوية الفلاحة المعيشية وحماية الثروة السمكية

🔍 تشخيصنا

اتسم "مخطط المغرب الأخضر"، وامتداده "الجيل الأخضر"، بطابع انتقائي وغير متكافئ؛ إذ ضحّى بالفلاحة المعيشية لصالح الاستثمارات الفلاحية الكبرى والزراعات التصديرية:

- **الجزء الأساسي من الدعم العمومي التقطته الضيعات الكبرى في الدوائر المسقية**، مما شجّع تركيزا عقاريا على حساب الأراضي الجماعية والرعوية، والملكية الصغيرة؛
- **تشجيع التصدير المكثف للماء الافتراضي** (الأفوكادو، التوتيات، الحوامض، الدلاح) في مناطق إجهاد مائي حرج تسبَّب في نضوب الفرشات المائية، وحرم الفلاحة الصغيرة من الماء والأرض.
- هذا المسار دفع آلاف الأسر إلى الهجرة القروية، **لتغذّي البطالة والاقتصاد غير المهيكل الحضري**.
- **اللجوء إلى التوقيف الظرفي والفوضوي لتصدير الخضر** نحو إفريقيا الغربية وأوروبا في 2023-2024 كشفت الغياب التام للتخطيط القائم على السيادة الغذائية.

- **الولوج الحالي للنساء إلى العقار الفلاحي لا يتجاوز 6,9%** [19] .

والحصيلة الكمية واضحة: تقلصت المساحة المزروعة بالحبوب، وظل الإنتاج شديد التقلب من سنة لأخرى. الاعتماد على الأسواق الخارجية في العديد من المواد الفلاحية التي كان المغرب يحقق فيها اكتفاء ذاتيا: اللحوم، البصل، الثوم.

وقد فقد القطاع نحو 1,1 مليون منصب شغل [19] صاف بين سنتي 2008 و2025، وفق معطيات بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط.

أما الصيد البحري، فيعاني من ضغط على المخزون السمكي، ومن ضعف التثمين المحلي (تصدير المنتوج خاما)، ومن هشاشة اجتماعية واسعة لدى بحارة الصيد الساحلي والتقليدي، ومن استمرار امتيازات في رخص الصيد في أعالي البحار.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو الانتقال من فلاحة التصدير كثيفة الاستهلاك للماء إلى فلاحة السيادة الغذائية والاستدامة يكون فيها الفلاح الصغير والمتوسط محور السياسة الفلاحية لا هامشها: فهو المشغّل الأكبر، وحارس التوازن المجالي، وضامن التنوع البيولوجي والمعارف المحلية. ولذلك نحوّل الدعم من منطق الاستثمار الرأسمالي إلى منطق دعم الدخل والحماية الاجتماعية وتأمين المخاطر المناخية، ومن منطق التصدير الخام إلى منطق توطين القيمة المضافة في عين المكان.

⚡ مقترحاتنا

أ. الأرض: وقف المضاربة وإعادة التوزيع

1. إصلاح قانون الأراضي الجماعية (السلاليات): فرض مناصفة حقيقية في الملكية والاستغلال، وتفعيل مراقَبة ديمقراطية لتدبير هذه الأراضي والمساواة في الاستفادة منها.
2. **صندوق عمومي للضمان لمقاولات النساء القرويات**، يتيح قروضا صغرى **بفائدة صفرية** لتعاونيات فلاحية نسائية مستقلة.

ب. السيادة الغذائية

3. **مخطط وطني للسيادة الغذائية 2027-2035** يحدد أهدافا لنسب الاكتفاء الذاتي في المواد الاستراتيجية: الحبوب، القطاني، الزيوت، السكر، الحليب واللحوم.
4. **إعادة توجيه استراتيجية «الجيل الأخضر»** نحو الفلاحة المعيشية واللحوم والحبوب والقطاني والبذور المتلائمة مع المناخ المحلي.
5. **ضمان أسعار مرجعية عند الإنتاج** للحبوب والقطاني، وتعميم **الزراعة المباشرة (semis direct) على مليون هكتار في أفق 2031**.
6. **مخطط وطني للبذور**: تقوية المعهد الوطني للبحث الزراعي وبنوك البذور الوطنية، وحماية البذور المحلية وحقوق الفلاحين في إعادة استعمالها وتبادلها.

7. **تقليص التبعية في الأسمدة** عبر توجيه جزء من الإنتاج الوطني للفوسفاط والأسمدة نحو السوق الداخلية بأسعار تفضيلية للفلاحين الصغار.
8. **مخزون استراتيجي وطني** للمواد الغذائية الأساسية، بحكامة شفافة وتقارير دورية للبرلمان.
9. إخضاع تصدير الخضر الأساسية لترخيص مسبق خلال فترات الندرة، ضمانا لتموين السوق الوطنية واستقرار الأسعار.

ج. دعم الفلاحة المعيشية

10. **تخصيص ميزانية عمومية للتجهيز والسقي الدقيق والتكوين، مخصَّصة حصريا للاستغلاليات الأقل من 5 هكتارات.**
11. **إلزام قانوني للمؤسسات الجهوية والجماعات والمقتصديات بالتموين بنسبة 30% من الفلاحة العائلية المحلية.**
12. **تقوية التعاونيات ومنظمات المنتجين** وتمكينها من التخزين والتلفيف والتسويق المباشر لتقليص دور الوسطاء.
13. **إصلاح أسواق الجملة** وتحديثها وتقليص عدد الوسطاء.
14. **تعميم الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي**: تغطية صحية وتقاعد للفلاحين الصغار والعمال الزراعيين، وتأمين متعدد للمخاطر المناخية بمساهمة مدعومة.

د. الصيد البحري والاقتصاد الأزرق

15. صياغة قانون جديد خاص بالبحارة الصيادين (ينظم العلاقة بين البحارة والمجازين، سن تقاعد يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العمل بالبحر، التعويض عن الراحة البيولوجية للبحارة ...) عوض مدونة الصيد التجارية 1919 .
16. **مراجعة كل رخص الصيد في أعالي البحار** وتحويلها إلى نظام طلبات عروض شفاف محدد المدة، **مع شرط التفريغ والتثمين داخل الموانئ الوطنية**.
17. **تدبير مستدام للمخزون السمكي**: احترام صارم للراحة البيولوجية، ومحاربة الصيد غير المصرح به، وتقوية المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.
18. **تثمين محلي للمنتوج البحري**: تحفيز الصناعات التحويلية بالموانئ، وشرط نسبة تحويل محلي في اتفاقيات الصيد.
19. **الحماية الاجتماعية لبحارة الصيد الساحلي والتقليدي** وتحديث قرى الصيادين.
20. **تطوير التربية المائية** المستدامة.

هـ. التمويل

هذا الفصل هو الأقرب إلى الحياد الميزانياتي، لأنه أساسا **إعادة تخصيص لا نفقة جديدة**:

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي القروي	في حدود **5,0 مليار درهم**	تعميم التغطية السوسيو-مهنية للفلاحين والصيادين التقليديين، تعزيز المقاولاتية النسوية، وتأهيل البنيات التنموية الجماعية بالعالم القروي.
برنامج الحكامة العقارية وتثمين الرصيد الفلاحي	في حدود **3,0 مليار درهم**	إرساء آليات عصرية لتقنين وحماية الوعاء العقاري الفلاحي وتوجيهه نحو الاستثمار المستدام والمنتج.
إعادة هندسة منظومة التحفيزات والعدالة الجبائية	**+4,5 مليار درهم** *(موارد وإعادة توجيه)*	إعادة توجيه الدعم العمومي لتعزيز الصمود الغذائي، وعقلنة الإعفاءات مع مواءمة مساهمة كبار الفاعلين ضمن القانون العام.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**3,5 مليار درهم**	**غلاف تكميلي استراتيجي لضبط التوازن المالي وتأمين استدامة التحول الفلاحي والقروي.**

أفق 2031: رفع نسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب وإلى 65%؛ مليون هكتار بالزراعة المباشرة؛ تعميم التغطية الاجتماعية على الفلاحين الصغار والبحارة؛ رفع ولوج النساء إلى العقار الفلاحي من 6,9% إلى 25%؛ وحدة تحويل عصرية في كل جماعة قروية.

❖ ❖ ❖

الفصل الثالث: النهوض بالعالم القروي — 10 التزامات وطنية لتحقيق العدالة المجالية

لا يزال العالم القروي يعاني من تراكم العجز في البنيات التحتية والخدمات الأساسية، رغم البرامج المتعاقبة. فالربط بالماء الصالح للشرب لم يبلغ التعميم الفعلي، وآلاف المدارس القروية تفتقر للإنترنت والتجهيزات الرقمية، والطرق والمسالك القروية ما تزال عاملا رئيسيا في العزلة والهشاشة، والولوج إلى الخدمات الصحية محدود وغير منتظم، والفجوة بين الحضري والقروي تتعمق في ظل غياب استثمار عمومي كاف ومستدام.

مشروعنا هو القطع مع سياسة الترقيع والحملات الموسمية والانتقال إلى برنامج وطني مندمج ومؤسساتي للتنمية القروية، يقوم على عشر التزامات وطنية قابلة للقياس والمحاسبة، بميزانية مضمونة وجدولة زمنية ملزمة.

مقترحاتنا: عشر التزامات وطنية خلال خمس سنوات

1. **ربط 90% من الدواوير بالماء الصالح للشرب**: تسريع وتيرة مشاريع الربط بالشبكة القارة، وإنهاء الاعتماد على الصهاريج، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر خصاصا.

2. **ربط 80% من المدارس القروية بالإنترنت**: برنامج وطني لتجهيز جميع المدارس في الوسط القروي بالصبيب العالي والأدوات الرقمية اللازمة، بشراكة بين وزارة التربية والفاعلين في الاتصالات.
3. **تأهيل 15.000 كلم من الطرق والمسالك القروية**: برنامج استعجالي لفك العزلة عن الدواوير والجماعات القروية النائية، مع صيانة دائمة للمسالك القائمة.
4. **تعميم النقل المدرسي في المناطق المحتاجة**: توفير حافلات مدرسية لجميع الجماعات القروية التي تبعد فيها المؤسسة التعليمية أكثر من 3 كلم عن السكن، لمحاربة الانقطاع المدرسي.
5. **إنشاء 100 وحدة صحية متنقلة**: وحدات طبية متنقلة مجهزة تغطي المناطق المعزولة ببرمجة دورية ومعلنة، مع ربطها بالطب عن بعد.
6. **إحداث صندوق وطني للاستثمار القروي**: مؤسسة عمومية تُموِّل المشاريع التنموية بالعالم القروي عبر قروض بفائدة صفرية ومنح مشروطة بخلق فرص الشغل المحلي.
7. **مقاولة عصرية في كل جماعة قروية**: إنشاء وحدة إنتاجية أو خدماتية عصرية في كل جماعة قروية، بتمويل من الدولة وتسيير تعاوني محلي، لتوطين القيمة المضافة وخلق فرص الشغل. رفع الغلاف المخصص لوحدات التحويل والتلفيف والتسويق، ودعم التعاونيات النسائية والمختلطة
8. **فك العزلة الرقمية والإدارية**: إحداث مراكز خدمات إدارية رقمية في كل جماعة قروية، مع وسطاء رقميين عموميين لمواكبة المواطنين في مساطرهم الإدارية.

التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
البنيات التحتية القروية (ماء، طرق، إنترنت)	في حدود **8,0 مليار درهم**	**ربط الماء الصالح للشرب، تأهيل الطرق والمسالك، وتعميم الصبيب العالي بالمدارس والجماعات القروية.**
الخدمات الاجتماعية والصحية القروية (نقل مدرسي، وحدات صحية، مراكز إدارية)	في حدود **3,0 مليار درهم**	**تعميم النقل المدرسي، إنشاء وحدات صحية متنقلة، ومراكز خدمات إدارية قربية.**
الاستثمار الإنتاجي القروي (صندوق وطني، مقاولات عصرية، تثمين)	في حدود **5,0 مليار درهم**	**دعم المقاولات القروية الصغرى والتعاونيات، تثمين المنتجات المحلية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار القروي.**
تعبئة الموارد الذاتية وإعادة التخصيص	**2,0+ مليار درهم** *(موارد متوقعة)*	**ترشيد برامج التنمية القروية القائمة والمتفرقة، وتوحيد التمويلات تحت مظلة البرنامج الوطني المندمج.**
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**14,0 مليار درهم**	**غلاف استراتيجي لتحقيق العدالة المجالية وفك العزلة الشاملة عن العالم القروي. الميزانية الإجمالية على الولاية: 71 مليار درهم.**

أفق 2031: 90% من الدواوير مرتبطة بالماء الصالح للشرب؛ 80% من المدارس القروية مرتبطة بالإنترنت؛ 15.000 كلم من الطرق والمسالك مؤهلة؛ نقل مدرسي معمم في المناطق المحتاجة؛ 100 وحدة صحية متنقلة؛ مقاولة عصرية في كل جماعة قروية؛ صندوق وطني للاستثمار القروي.

الفصل الرابع: العدالة المائية — الماء ملك عمومي غير قابل للتسليع ووقف الاستنزاف الريعي للفرشات

🔍 تشخيصنا

الماء هو العائق الهيكلي الأول أمام التنمية المستدامة. فقد تراجع نصيب الفرد من الموارد المائية من حوالي **2.560 مترا مكعبا سنويا سنة 1960 إلى نحو 600 متر مكعب حاليا**، مع توقعات بانخفاضه إلى **540 مترا مكعبا في أفق 2030** – أي دون عتبة الندرة الشديدة المعتمدة أمميا. وفي بعض الأحواض الجنوبية الجافة، ينزل النصيب إلى **أقل من 100 متر مكعب** للفرد سنويا.

وإذا كانت التساقطات المهمة لموسم 2025-2026 قد حسّنت الوضعية بشكل ملموس فإن هذا التحسن **ظرفي ولا يجب أن يُقرأ كحل بنيوي**.

وتتقاطع أزمة الموارد مع **أزمة الحكامة**: ضياع نسب مرتفعة في شبكات التوزيع، وضعف إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وضخ جوفي غير مقنَّن، وتوزيع غير عادل بين الاستعمالات (تستهلك الفلاحة الحصة الأكبر بكثير).

> ***يخطط المغرب لرفع طاقة تحلية المياه إلى 1.7 مليار م³/سنة بحلول 2030 (63% من مياه الشرب)، غير أن تحديات كلفة التحلية وأثرها البيئي تفرض ترشيد الاستهلاك.***

🎯 مشروعنا

الماء **ملك عمومي وحق إنساني، لا سلعة**. وأزمة الماء في المغرب أزمة حكامة بقدر ما هي أزمة موارد.

يحدث مشروعنا تحولا جوهريا في المقاربة: **تقديم ترشيد الطلب** (النجاعة المائية، إعادة الاستخدام، وإصلاح السياسة الزراعية) كأولوية قصوى، دون إغفال الاستثمار في السدود والتحلية كدعامات

ونقترح ترتيب الأولويات ا: **الماء الشروب أولا، ثم الاستعمالات الحيوية والبيئية، ثم الفلاحة، ثم الصناعة، وأخيرا الاستعمالات الترفيهية والتصديرية كثيفة الاستهلاك.**

⚡ مقترحاتنا

أ. الحكامة والملكية العمومية

1. **قانون-إطار للأمن المائي** يكرّس الماء كحق إنساني، ويرتّب الأولويات قانونيا، **ويمنع قطع الماء الصالح للشرب عن الأسر لأسباب مادية**.

2 **الماء ملك عمومي غير قابل للتفويت**: **التدبير العمومي المباشر**، وإخضاع الشبكات الحيوية لإدارة قطب عمومي وطني.

3 **مجلس أعلى للماء والمناخ فعّال**، يجتمع دوريا، وينشر تقاريره، ويُناقَش تقريره السنوي أمام البرلمان.

4 **تقوية وكالات الأحواض المائية** بسلطة تقريرية فعلية وموارد كافية، ونشر الموازنات المائية لكل حوض دوريا.

5 **الشفافية المائية**: نشر آني ومفتوح لمعطيات الموارد والاستعمالات والرخص والضخ لكل حوض.

ب. تخطيط الاعتدال المائي

6 **وقف فوري للدعم على زراعات تصدير الماء الافتراضي** (الأفوكادو، التوتيات، الدلاح) في الأحواض الواقعة تحت إجهاد مائي حرج، **ومنع كل توسع جديد** في تلك التي تعرف خصاصا بنيويا (سوس-ماسة، درعة-تافيلالت، الحوز)، ومراجعة الرخص القائمة.

7 **إحصاء وتقنين الضخ الجوفي**: إحصاء وطني لجميع الآبار والأثقاب، **وتعميم العدادات الذكية الإلزامية على كل الآبار الفلاحية التجارية**، ومنع صارم للحفر غير المقنَّن في الأحواض المستنزفة، مع مراقبة فعلية وعقوبات رادعة.

8 **تسعيرة ثنائية تصاعدية**: مجانية أو تسعير رمزي للحصة الحيوية الأولى لكل أسرة؛ وتصاعدية قوية على الاستهلاك المفرط؛ **وتسعيرة عقابية على الاستعمال التجاري المكثف والاستعمالات الترفيهية** (المسابح، ملاعب الغولف، المساحات الخضراء غير النفعية) – تُخصَّص لتمويل ولوج الساكنة المحلية للماء الصالح للشرب.

9 **إعادة توجيه دعم السقي بالتنقيط** بربطه بخفض فعلي لحجم الماء المستهلك لا فقط برفع الإنتاجية، تفاديا لتحوّل التنقيط إلى أداة لتوسيع المساحات المسقية.

10 **معايير إلزامية للاقتصاد في الماء في البناء الجديد**: تجهيزات مقتصدة، وتجميع مياه الأمطار في المباني العمومية والتجمعات السكنية الجديدة.

ج. الشبكات والعرض

11 **مخطط وطني استعجالي لمحاربة الضياع في الشبكات**، بهدف رفع مردودية شبكات التوزيع إلى **80% على الأقل في أفق 2031**.

12 **تعميم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة**: بلوغ 80% من معالجة المياه العادمة الحضرية، وإعادة استعمال **50% منها على الأقل** في السقي وتنظيف المدن والصناعة في أفق 2031.

13 **مواصلة برنامج التحلية بشروط**: تشغيل المحطات **بالطاقات المتجددة إلزاميا**، وتدبير مؤطر للمياه شديدة الملوحة الناتجة، **وتحكم عمومي في التسعيرة وفي ملكية البنية التحتية الاستراتيجية**.

14. **مخطط وطني لمكافحة توحل السدود** وتنظيف الحقينات وحماية الأحواض المنحدرة بالتشجير.
15. **تعميم السدود التلية والصغرى ومنشآت تجميع مياه الأمطار** في المناطق الجبلية والقروية.
16. **ضمان الماء الشروب للعالم القروي**: إنهاء الاعتماد على الصهاريج، وربط 90% من الدواوير المأهولة بشبكة قارة في أفق 2031.

د. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
البرنامج الوطني للنجاعة الهيدروليكية والربط القروي	في حدود **2,5 مليار درهم**	عصرنة وتأهيل شبكات التوزيع للحد من الهدر، وتأمين التزويد المستدام بالماء الصالح للشرب بالمجالات القروية.
تطوير الموارد غير التقليدية والمنشآت المائية المحلية	في حدود **1,5 مليار درهم**	تسريع برامج الاقتصاد الدائري لإعادة استعمال المياه وتكثيف البنيات التحتية للتخزين المائي المحلي والتأقلم المناخي.
آليات الترشيد الاقتصادي والمسؤولية المائية	**+2,5 مليار درهم** *(موارد متوقعة)*	مواءمة المنظومة التعريفية لتثمين الاستعمالات الاقتصادية والترفيهية المكثفة وتحفيز الحفاظ على الثروة المائية.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**1,5 مليار درهم**	**مساهمة تكميلية موازنة لضمان الأمن المائي والعدالة المجالية في الولوج للماء.**

أفق 2031: رفع مردودية شبكات التوزيع إلى 80% وطنيا؛ إعادة استعمال 180 مليون م³ من المياه العادمة المعالجة سنويا، أي ثلث الحجم المعالَج، في مسار نحو النصف في أفق 2035؛ خفض الاستهلاك الفلاحي بـ20% مع الحفاظ على الإنتاج الغذائي؛ 100% من محطات التحلية تشتغل بالطاقات المتجددة؛ صفر قطع للماء لأسباب مادية.

❖ ❖ ❖

الفصل الخامس: السيادة الطاقية واسترجاع سامير — التحرر من كارتيل المحروقات والتحول الإيكولوجي العادل

🔍 تشخيصنا

فاتورة طاقية بلغت 114 مليار درهم سنة 2024، وصفر قدرة تكرير وطنية منذ 2015. هذان الرقمان يلخصان المعضلة.

لقد حقق المغرب تقدما حقيقيا في الطاقات المتجددة: بلغت القدرة الكهربائية المنشأة نحو **12 جيغاواط سنة 2025، منها 46,1% من مصادر متجددة**، – قبل الموعد الأصلي. وتلتزم خطة تجهيز المكتب الوطني للكهرباء والماء 2026-2030 بإضافة **11,6 جيغاواط من القدرات المتجددة و2,6 جيغاواط من التخزين**.

لكن هذا التقدم يخفي اختلالات جوهرية:

- لا يتجاوز الإنتاج الحقيقي من المصادر المتجددة 25%، حيث لا يزال الإنتاج يعتمد على المصادر الأحفورية بنسبة 75%؛
- **التبعية للطاقة المستوردة** في المزيج الطاقي الإجمالي (المحروقات، الغاز، الفحم) ما تزال حادة؛
- **الجزء الأكبر من القيمة المضافة في الطاقات المتجددة يتحقق خارج المغرب** لضعف الاندماج الصناعي المحلي في صناعة الألواح والتوربينات والبطاريات؛

أما بيئيا، فالوضع مقلق: تلوث الهواء في المدن الكبرى، وتدهور التربة والتصحر، وتراجع الغطاء الغابوي وتزايد الحرائق، وتلوث الفرشات بالنترات والمبيدات، وتدبير ضعيف للنفايات، وتعرية ساحلية، وتوسع عمراني غير مؤطر على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الرطبة. والمغرب من أكثر بلدان المتوسط عرضة للتغير المناخي.

مشروعنا

مشروعنا هو **انتقال طاقي وبيئي عادل**: عادل اجتماعيا (لا تتحمل كلفته الفئات الهشة)، وعادل مجاليا، وسيادي (تُصنع تجهيزاته في المغرب لا تُستورد فقط).

ومبدئنا البيئي هو **القاعدة الخضراء**: يُمنع أخذ أي موارد من الطبيعة تفوق قدرتها على التجدد.

وفي الطاقة، لا يكفي إنتاج كهرباء نظيفة: يجب **بناء صناعة وطنية للانتقال الطاقي**، **واستعادة القدرة الوطنية على التكرير**، **وإخضاع الشبكات الحيوية للتحكم العمومي** حتى يستفيد المواطنون والمقاولات الوطنية من انخفاض كلفة الإنتاج، لا المستثمرون الخواص الأجانب.

مقترحاتنا

أ. ملف «سامير»: من الشعار إلى الهندسة القانونية

التزامنا **استرجاع المصفاة عبر مسطرة التصفية نفسها**، وهو المسار القانوني الوحيد الآمن

1. **تمويل «سامير» خارج الميزانية العامة**: تخصيص **15% من الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المحروقات** (التي تدرّ حوالي 20-22 مليار درهم سنويا) لمدة 8 سنوات ≈ 3 مليارات درهم سنويا؛ **وقرض وطني طاقي** يكتتب فيه البنوك وشركات التأمين وصندوق الإيداع والتدبير؛ **والبنك العمومي للاستثمار**.

ب. الطاقة والشبكات

2. **رفع هدف الطاقات المتجددة إلى 55% على الأقل من القدرة المنشأة و38% من الإنتاج في أفق 2031، مع خطة واضحة للتخلي عن الفحم.**
3. **صناعة وطنية للانتقال الطاقي**: شرط اندماج محلي متدرج في كل مشاريع الطاقات المتجددة (**30% في 2028، 50% في 2031**)، ودعم إنتاج الألواح والتوربينات والكابلات والبطاريات محليا.

4. **تحرير فعلي للإنتاج الذاتي**: تفعيل كامل للقانون 82.21، وتبسيط مساطر الربط بالشبكة، وضمان حق الولوج المتساوي، وتطوير **المجموعات الطاقية المواطِنة**.

5. **التدبير العمومي للشبكات الحيوية**: الماء والكهرباء والتطهير والاتصالات الحيوية تحت مراقبة وإدارة قطب عمومي وطني، وتحديث الشبكة والاستثمار في التخزين والربط البيني.

6. **تعريفة اجتماعية للكهرباء والماء**، وحماية الأسر الهشة والمقاولات الصغيرة.

7. **مخطط وطني للنجاعة الطاقية**: معايير إلزامية للبناء الجديد، وبرنامج للترميم الطاقي للمباني العمومية والسكن، وتحديث الإنارة العمومية.

8. **الهيدروجين الأخضر بشروط وطنية**: أولوية الاستعمال الداخلي (الأسمدة، الصناعة)، وضمان ألا يتم على حساب الموارد المائية والطاقية للساكنة، ونشر كل الاتفاقيات المبرمة.

ج. المناخ والجباية الإيكولوجية

9. **ضريبة الكربون الوطنية: 100 درهم للطن على الصناعة**، مع **تضريب بديل متماثل** مع الآلية الأوروبية، وتخصيص كامل لتمويل الانتقال الطاقي للصناعة الوطنية.

> ***إن لم نُضرِّب كربوننا بأنفسنا، ستُضرِّبه بروكسيل عبر آلية تعديل الكربون على الحدود، وستذهب المداخيل إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي بدل ميزانيتنا. ضريبة الكربون الوطنية ليست تنازلا بيئيا لأوروبا: إنها استرجاع لمورد مالي مغربي.***

10. **قانون-إطار للمناخ** يحدد ميزانيات كربونية قطاعية ملزمة ومسارا وطنيا نحو الحياد الكربوني، مع مجلس مستقل للمناخ ينشر تقريرا سنويا.

11. **مخطط وطني للتكيف** مركز على الفلاحة والماء والصحة والسواحل، بميزانية مضمونة وأولوية للمناطق الأكثر هشاشة.

12. **الانتقال الطاقي العادل**: كل موقع مُقرَّر إغلاقه لأسباب بيئية يستفيد من **عقد انتقال ترابي** يضمن إعادة تصنيف كل أجير بأجر محافَظ عليه وتكوين مؤدى عنه. **لا إغلاق بدون بديل** – هذا هو الفرق بين اليسار الإيكولوجي والايكولوجيا العقابية.

د. البيئة والتنوع البيولوجي

13. **مخطط وطني للتشجير وإعادة تأهيل الغابات**: 100 ألف هكتار سنويا، بإشراك الساكنة المحلية وتعويض الحقوق العرفية.

14. **إصلاح تدبير النفايات والاقتصاد الدائري**: تعميم الفرز من المصدر، وبلوغ **40% من التدوير في أفق 2035**، وإغلاق المطارح العشوائية، **وتمديد فترات الضمان القانوني للهواتف والحواسيب ومنع التقادم المبرمَج**، وتأسيس خدمة عمومية وطنية لإعادة التدوير والتركيب بدعم «ورشات الإصلاح الجماعية» والتعاونيات.

15. **الصفقات العمومية الخضراء**: معايير إيكولوجية إلزامية في دفاتر التحملات، مع أفضلية مُشرَّعة للإنتاج المحلي والتعاونيات.

16 **مكافحة تلوث الهواء**: شبكة وطنية للقياس مع نشر آني للمعطيات، ومعايير صارمة للانبعاثات الصناعية، وتشجيع النقل الجماعي والتنقل النشيط.

17 **حماية السواحل والمجالات الحساسة والأراضي الفلاحية الخصبة**: تفعيل صارم لقانون الساحل، ومنع البناء في المجالات المهددة، **وتوسيع المناطق المحمية البرية والبحرية إلى 15% من التراب الوطني**، ومنع تشييد مراكز البيانات والمشاريع العقارية على الأراضي الفلاحية الخصبة.

18 **العدالة البيئية**: تقييم أثر بيئي وصحي إلزامي ومنشور لكل مشروع صناعي أو منجمي، وحق الساكنة في الاستشارة والطعن، وجبر الأضرار البيئية المتراكمة.

19 **مخطط وطني للتشجير الحضري والتكيف مع موجات الحر في الأحياء الشعبية**، حيث الجيوب الحرارية أشد.

20 **الشرطة البيئية وقضاء بيئي متخصص** بصلاحيات وموارد حقيقية.

هـ. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج السيادة الطاقية وتأهيل المنظومة الوطنية للتكرير والتخزين	في حدود **3,0 مليار درهم** *(عبر آليات تمويل مهيكلة ومبتكرة)*	استعادة وتطوير البنية التحتية الوطنية للتكرير، تعزيز المخزون الاستراتيجي الطاقي، وتأمين استقرار الإمدادات الوطنية خارج الميزانية العامة.
البرنامج الوطني للصمود المناخي والاقتصاد الدائري والانتقال العادل	في حدود **5,0 مليار درهم**	تمويل مشاريع التكيف والتشجير، تعزيز دور صندوق مواجهة المخاطر المناخية، ومواكبة التحول الاقتصادي للمناطق والأنشطة المتأثرة بيئيا.
تفعيل منظومة التسعير البيئي وتثمين العوائد الطاقية المدمجة	**+4,0 مليار درهم** *(موارد سيادية وتحفيزية متوقعة)*	إرساء آلية وطنية للملاءمة الكربونية والعدالة البيئية متوافقة مع المعايير الدولية، وتثمين الهوامش الصناعية لتعزيز التحول الطاقي.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**4,0 مليار درهم**	**غلاف تكميلي استراتيجي لتأمين التوازن المالي الشامل للورش البيئي والطاقي.**

أفق 2031: 55% من القدرة الكهربائية متجددة؛ 50% اندماج صناعي محلي في مشاريع الطاقات المتجددة؛ إعادة تشغيل «سامير»؛ 100 ألف هكتار تشجير سنويا؛ 40% تدوير في أفق 2035؛ 15% من التراب مناطق محمية.

الفصل السادس: السيادة الرقمية والتكنولوجية — دمقرطة المعرفة وحماية البيانات من التبعية الاحتكارية

🔍 تشخيصنا

الأمية الرقمية تبلغ 56%، بسبب غياب التغطية وبنيات الاتصالات في المناطق القروية والجبلية. الفجوة الرقمية اليوم جدار بدل جسر.

وقد انتقد **المجلس الأعلى للحسابات** حصيلة برامج التحول الرقمي: مشاريع كبرى لم تحقق أهدافها بسبب ضعف التقائية الفاعلين، وتعثر برامج استراتيجية (منصة التشغيل البيني المشتركة، المخطط التوجيهي للتحول الرقمي)، واستنزاف مالي دون نجاعة إدارية.

والفجوة بين طموحات «المغرب الرقمي 2030» والواقع صارخة: الرؤية تسعى لرفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى **6% من الناتج الداخلي الخام**، بينما يغرق الواقع في **أنشطة التعهيد رخيصة الأجر ذات القيمة المضافة المنخفضة**. وطموح تكوين 100.000 موهبة سنويا يصطدم بأمية رقمية نسبتها 56% وبنقص حاد في تجهيزات المدارس.

والأخطر هو **ضعف السيادة الرقمية**: استضافة معظم البيانات الحساسة خارج التراب الوطني أو لدى مزودين أجانب، وتبعية شبه كاملة في البنيات السحابية والبرمجيات الأساسية.

وأخيرا، رغم أن المغرب يسجل **أعلى نسب خريجات الهندسة عالميا بنسبة تفوق 42%**، تواجه النساء إقصاء مستمرا وتمييزا في الأجور داخل المقاولات في مجال التكنولوجيا.

🎯 مشروعنا

التكنولوجيا الرقمية منفعة عامة ومشاع إنساني، شأنها شأن الماء والكهرباء والتعليم. والولوج العادل للرقمية حق دستوري أصيل.

ومشروعنا هو **سيادة رقمية وطنية**: أن يتحكم المغرب في بياناته وبنياته التحتية وكفاءاته، وألا يكون سوقا استهلاكية أو منطقة مناولة رقمية منخفضة التكلفة.

⚡ مقترحاتنا

أ. تأميم البنية التحتية والسيادة التكنولوجيا

1. **السحابة السيادية العمومية**: مراكز بيانات عمومية ومراكز حساب فائقة القدرة لتخزين البيانات السيادية للدولة والقطاعات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإدارة) **على خوادم داخل الحدود خاضعة حصريا للقانون المغربي**.
2. **رفض تسليم المعطيات الحساسة والمصيرية للمواطنين** لشركات احتكارية خاضعة لقوانين خارج نطاق السيادة الوطنية.
3. **فرض البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر**: قانون وطني يفرض على كافة الإدارات والمؤسسات العمومية والمدارس الانتقال التدريجي والكامل نحوها.

4 **تأميم ومراقبة محطات إنزال وممرات الكابلات البحرية**، وتسييرها وفق منطق السيادة والأمن القومي.

5 **الضوابط البيئية لمراكز البيانات**: حظر تشييدها بالمناطق الفلاحية الخصبة، والحد من استهلاكها المفرط للمياه، وفرض مخططات هندسية تضمن **إعادة التدوير الحراري** والاستفادة من الحرارة المنبعثة من الخوادم.

ب. دمقرطة الولوج والعدالة الاجتماعية الرقمية

6 **دسترة الحق في الإنترنت عالي الصبيب**: قانون يضمن حدا أدنى من الولوج المجاني عالي الصبيب لكافة الأسر الهشة، وللمدارس والمراكز الطبية بالأرياف، **ومنع قطع الخدمة لأسباب مادية**.

7 **تعميم الصبيب العالي القار على 100% من الجماعات الترابية في أفق 2031**، مع خدمة كونية ممولة من صندوق مخصص، وتعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات ومراجعة التعريفات.

8 **تأمين البديل المادي (غير الرقمي)**: الإبقاء الإلزامي على مكاتب ومراكز الاستقبال في كل الإدارات، مجهزة بأطر مؤهلة. **«الرقمنة» لا يجب أن تكون اسما جميلا للإقصاء.**

9 **الوساطة الرقمية**: نشر **مراكز خدمة عمومية للقرب مجهزة بمرشدين رقميين عموميين**.

10 **مخطط وطني لمحو الأمية الرقمية** موجَّه بالأولوية للنساء القرويات وكبار السن (انظر الفصل 8).

ج. العدالة اللغوية والدمج الرقمي

11 **ترسيم اللغتين العربية والأمازيغية في الفضاء الرقمي**: مراجعة شاملة لجميع منصات ومواقع وبوابات الإدارات والمؤسسات العمومية لدمج اللغتين (بحروف تيفيناغ) بصفة إلزامية وواضحة.

12 **تفعيل صندوق دعم الأمازيغية في التحول الرقمي (FOMAP)** بالشكل الصحيح، تماشيا مع القرار المشترك 910.25، لتمويل التعاونيات والجمعيات والشركات الناشئة لتطوير **برمجيات حرة وأدوات معالجة آلية للغتين العربية والأمازيغية**، وإدماجها في المحاكم والمدارس والمستشفيات.

13 **مركز وطني عمومي للذكاء الاصطناعي** بشراكة بين الجامعة والدولة والمقاولة، يطوّر نماذج ومعطيات بالعربية والأمازيغية، وينشر نتائجه كمنفعة عامة.

د. أنسنة التكنولوجيا وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

14 **الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي**: لجنة وطنية مستقلة تضم العلماء والجمعيات الحقوقية والنقابات، لمراقبة وتدقيق الخوارزميات وتنقيتها من الانحياز والتمييز الطبقي والمجالي والنوعي في التشغيل والترقية والاستحقاق الاجتماعي.

15 **قانون لتأطير الذكاء الاصطناعي** قائم على تصنيف المخاطر: منع الاستعمالات المحظورة، وإلزامية الشفافية والقابلية للتفسير في كل خوارزمية تُستعمل في قرار عمومي.

16 **حظر قانوني مطلق للمراقبة البيومترية والتعرف على الوجه في الفضاءات والشوارع العمومية**، حماية للخصوصية ولحرية التظاهر السلمي (انظر المحور الأول).

17 **قانون جديد لحماية المعطيات الشخصية** يواكب الذكاء الاصطناعي، بسلطة رقابية مستقلة ذات صلاحيات زجرية فعلية.

18 **صيانة حرية الرأي والتعبير** من الرقابة التلقائية والخوارزمية لشبكات التواصل الاحتكارية.

19 **استراتيجية وطنية للأمن السيبراني** وحماية البنيات الحيوية (الماء، الطاقة، الصحة، المالية).

هـ. الكفاءات والاقتصاد الرقمي والرشادة

20 **مخطط وطني للكفاءات الرقمية**: تكوين 100 ألف كفاءة رقمية في أفق 2031، مع مسالك مهنية قصيرة ومكثفة، وإدماج البرمجة والثقافة الرقمية والتفكير النقدي تجاه الذكاء الاصطناعي في المناهج منذ الابتدائي.

21 **العدالة الجندرية في القطاع التكنولوجي**: فرض المساواة الكاملة في الأجور، وكوطا إلزامية لتمكين الكفاءات النسائية من مناصب القرار الرقمي.

22 **تسخير الابتكار للمعضلات الوطنية**: توجيه ميزانية مركز الابتكار الرقمي المُحدَث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**38 مليون دولار**) لتطوير مشاريع ذكاء اصطناعي وطنية ومفتوحة المصدر، موجَّهة لتشخيص الأمراض في العالم القروي، وتدبير الماء الصالح للشرب، والتنبؤ بالجفاف ومخاطر المناخ.

23 **تأهيل مراكز النداء وقطاع ترحيل الخدمات** نحو مهام عالية القيمة المضافة، مع مخطط لمواكبة إعادة التأهيل استباقا لأثر التشغيل الآلي.

24 **إقرار البرمجة الصديقة للبيئة والمرشدة للطاقة**: دمج مناهج البرمجة الرشيدة طاقيا في المقررات التقنية وفي دفاتر تحملات الصفقات العمومية، **ومنع الإشهار الرقمي المسرِف** باللوحات الإشهارية بالشوارع، وتقنين الاستهلاك الطاقي لتعدين العملات المشفَّرة.

و. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج السيادة الرقمية، الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي	في حدود **4,0 مليار درهم**	إرساء السحابة الوطنية السيادية، تطوير البنيات التحتية المتقدمة لمعالجة البيانات والذكاء الاصطناعي، ودعم آليات الحكامة والتقنين.
برنامج الإدماج والعدالة المجالية للاتصالات	في حدود **2,0 مليار درهم**	تسريع تعميم الصبيب العالي بالمجالات القروية ولصالح الفئات الهشة، وتعزيز الوساطة والمواكبة الميدانية لتقليص الفجوة الرقمية.
الترشيد الميزانياتي، العدالة الجبائية الرقمية والشراكات	**+3,0 مليار درهم** *(موارد ووفورات متوقعة)*	عقلنة نفقات الحلول والبرمجيات، إعادة هندسة المخصصات الرقمية القطاعية، تعبئة الشراكات الإنمائية، ومواءمة مساهمة المنصات الرقمية الدولية.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**3,0 مليار درهم**	**مساهمة تكميلية استراتيجية لضمان الريادة الرقمية الوطنية وتكافؤ الفرص التكنولوجية.**

أفق 2031: تغطية 95% بالصبيب العالي؛ خفض الأمية الرقمية من 56% إلى أقل من 25%؛ 100 ألف كفاءة رقمية مكوَّنة؛ 100% من البيانات العمومية الحساسة مستضافة وطنيا؛ قانون للذكاء الاصطناعي معتمد خلال 24 شهرا؛ صفر مسطرة رقمية بدون بديل مادي.

❖ ❖ ❖

الفصل السابع: دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة

🔍 تشخيصنا

تشكل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الغالبية العظمى من النسيج المقاولاتي وأكبر مشغّل خاص، لكنها تحصل على الحصة الأصغر من التمويل البنكي وتتحمل العبء الأكبر من الضغط الضريبي والإداري، وتعيش بـ**هوامش سالبة قدرها -7,6%** في المتوسط. وتظل **آجال الأداء** – خاصة من الإدارات والمؤسسات العمومية والمقاولات الكبرى – أحد أهم أسباب الصعوبات التي تعترضها.

ويمثل **الاقتصاد غير المهيكل حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام** (خارج الفلاحة)، ويشغّل ملايين المغاربة في ظروف هشة. وتؤكد المعطيات أن **68,4% من المشتغلين لا يستفيدون من أية تغطية صحية مرتبطة بعملهم**، وترتفع النسبة إلى **92,2% في الفلاحة والغابات والصيد البحري**.

أما على مستوى المنافسة، يعرف الاقتصاد الوطني تركيزا مفرطا في أسواق أساسية (القطاع المالي، الاتصالات، المحروقات، الزيوت، مواد البناء، توزيع المواد الغذائية.....)، مع هوامش ربح جد مرتفعة على حساب المستهلك، في غياب آلية للحكامة ناجعة.

🎯 مشروعنا

مشروعنا يقوم على قاعدة واحدة: **تكافؤ الفرص وسيادة القانون على الجميع.**. فالمقاولة المنتجة لا تحتاج امتيازات، بل تحتاج منافسة نزيهة، وتمويلا في المتناول، وإدارة سريعة، وأداء في الآجال، وقضاء يحمي العقود.

ومعالجة الاقتصاد غير المهيكل **لا تتم بالزجر بل بجعل الإدماج في القطاع المهيكل مربحا**: تغطية اجتماعية فعلية، وتبسيط جبائي جذري، وولوج إلى التمويل والصفقات العمومية. **الانتقال إلى المهيكل يمرّ عبر الحقوق، لا عبر الزجر.**

⚡ مقترحاتنا

أ. المقاولة

1. **الأداء داخل 45 يوما كقاعدة للدولة والجماعات والمؤسسات العمومية**، مع أداء تلقائي لغرامات التأخير دون طلب، ومسؤولية شخصية للآمر بالصرف المتسبب في التأخير.
2. **حصة إلزامية لا تقل عن 30% من الصفقات العمومية** للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مع تجزيء الصفقات الكبرى إلى حصص.

3. **حصة إلزامية 30% من صفقات التموين العمومية** (الإطعام المدرسي، المستشفيات، الإدارات، الثكنات) لتعاونيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة المحلية.
4. **نافذة موحدة رقمية لخلق المقاولة وتدبيرها** في مسطرة واحدة لا تتجاوز 48 ساعة.
5. **تمويل بديل**: تطوير رأس المال المخاطر والتمويل التشاركي والقروض الشرفية، وتعزيز صندوق الضمان المركزي بموارد موجهة للصناعة والابتكار والاقتصاد الأخضر.
6. **الدمقرطة المالية عبر التمويل الصغير الشعبي**: تعبئة إطار القانون رقم 50-20 لتحويل مؤسسات التمويل الصغير إلى تعاضديات أو تعاونيات للادخار والقرض يتحكم فيها المستخدمون والمرتفقون.
7. **تطوير منظومة إنقاذ المقاولات**: تبسيط مساطر التسوية القضائية وإدماج آليات "الفرصة الثانية" لدعم استمرارية الأعمال.
8. **التمييز الإيجابي للمقاولات النسائية والشبابية والقروية والتعاونيات** في الولوج إلى التمويل والصفقات والعقار الصناعي.

ب. المنافسة وحماية المستهلك

9. **تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة مع تشديد العقوبات الرادعة.**
10. **قانون متطور لحماية المستهلك**: دعوى جماعية (action de groupe)، وتقوية جمعيات المستهلكين، وشفافية إلزامية في العقود والفوترة.

ج. إدماج الاقتصاد غير المهيكل

11. **نظام «المساهمة المهنية الموحَّدة الاجتماعية»**: مساهمة وحيدة نسبية على رقم المعاملات تشمل الضريبة والتغطية الصحية والتقاعد، مع إعفاء كامل تحت عتبة محددة خلال السنوات الثلاث الأولى.
12. **تسوية وضعية الأنشطة القائمة**: مسطرة إدماج طوعي دون أثر رجعي جبائي، مقابل التصريح والانخراط في التغطية الاجتماعية.
13. **تعميم الأداء الإلكتروني** وتقليص كلفته على التاجر الصغير، مع تحفيزات على الفوترة الإلكترونية.
14. **تأهيل الأسواق والمناطق التجارية للباعة المتجولين والصناع التقليديين**، بالتشاور مع الفاعلين والجماعات الترابية.

د. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج الإدماج الاقتصادي ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	في حدود **1,5 مليار درهم**	مواكبة المبادرات المقاولاتية الصغرى والتعاونيات، توفير حوافز الانطلاق، وتيسير آليات التمويل التضامني والمهني.
توسيع قاعدة الحماية والاندماج في الاقتصاد المنظم	**+0,5 مليار درهم** *(عائدات ومساهمات مندمجة بالمنظومة الشاملة)*	تعزيز شمولية التغطية السوسيو-مهنية، استيعاب الأنماط المهنية المستجدة وغير النمطية، ومواءمة آليات المساهمة التضامنية.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**1,0 مليار درهم**	**غلاف مالي استراتيجي ومضبوط لتأمين دينامية التحفيز والمواكبة الميدانية للاندماج.**

أفق 2031: خفض حصة الاقتصاد غير المهيكل بمقدار الثلث؛ 30% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛ خفض نسبة المشتغلين بدون تغطية صحية من 68% إلى أقل من 40%؛ آجال الأداء العمومي 45 يوما.

❖ ❖ ❖

الفصل الثامن: العدالة الجبائية وإعادة توزيع الثروة — فرض الضريبة على الثروة والقطع مع الامتيازات الريعية

🔍 تشخيصنا

النظام الجبائي يرتكز بشكل مفرط على الضرائب غير المباشرة، التي تثقل كاهل الفئات المتوسطة والفقيرة. أما الضريبة على الدخل فيتحمل الأجراء حصتها الأكبر عبر الاقتطاع من المنبع، فيما تفلت مداخيل الرأسمال من الخضوع للجدول التصاعدي عبر ضريبة جزافية محددة "flat tax".

وتشكل **النفقات الجبائية (32 مليار درهم** [13] **)** كتلة مهمة من الموارد الضائعة، تتركز في العقار (5,5 مليار درهم للأنشطة العقارية سنة 2025) والفلاحة الكبرى وبعض القطاعات المصدرة، دون تقييم منهجي لأثرها على التشغيل والاستثمار.

🎯 مشروعنا

لا دولة اجتماعية بدون ثورة جبائية. والمعادلة بسيطة: العبء المساهماتي يجب أن يرتكز على **الضريبة المباشرة التصاعدية** بدل الضريبة غير المباشرة العمياء.

إن الإشكال الحقيقي في المغرب لا يكمن في ندرة الموارد، بل في غياب العدالة الضريبية وتآكل الوعاء الجبائي. ولا يمكن إرساء دعائم دولة العدالة الاجتماعية عبر الاستمرار في إثقال كاهل الأجراء والمستهلكين؛ بل يمر الحل حتما عبر توسيع القاعدة الضريبية، والتصدي الصارم للتهرب، وفرض ضريبة على الثروات غير المنتجة، وحوكمة النفقات والإعفاءات الجبائية.

مقترحاتنا

أ. عدالة ضريبية

1. **أشطر إضافية جديدة للضريبة على الدخل** على المداخيل المرتفعة جدا، مع رفع عتبة الإعفاء إلى 60.000 درهم وتوسيع الأشطر الوسطى لتخفيف العبء على الطبقة المتوسطة.
2. **إدماج جميع أصناف المداخيل في وعاء تصاعدي موحد** (الأجور، المداخيل العقارية، مداخيل رؤوس الأموال المنقولة)، **وإلغاء الاقتطاعات الإبرائية** التي تجعل الرأسمال يؤدي أقل من العمل.
3. **رفع المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح الكبرى.**
4. **ضريبة الريوع الاحتكارية** على القطاعات المحمية ذات الهوامش المرتفعة (البنوك، التأمينات، الاتصالات، الإسمنت،…).

ب. العدالة الجبائية للثروة: تضريب الأصول الكبرى، تفكيك الريع ومحاربة المضاربة

5. **إحداث السجل الوطني للممتلكات** في السنة الأولى: تقاطع معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمديرية العامة للضرائب والأبناك والبورصة. **لا ضريبة جادة على الثروة بدون سجل.**
6. **الضريبة على الثروة العقارية في السنة الأولى** – وعاؤها معروف بدقة اليوم ولا يحتاج لأي انتظار.
7. **ضريبة التضامن على الثروة الشاملة في السنة الثالثة**، بمعدلات تصاعدية: 0,5% من 10 إلى 50 مليون درهم؛ 1% من 50 إلى 100؛ 1,5% من 100 إلى 500؛ 2% فوق 500 مليون درهم – مع إعفاء السكن الرئيسي إلى حدود 10 ملايين درهم، واعتماد تسقيف إجمالي (درع ضريبي) محدد في 60% من الدخل، بحيث لا يتعدى مجموع الضرائب المستحقة (ضريبة الدخل + الاقتطاعات الاجتماعية + ضريبة الثروة) نسبة 60% من صافي المداخيل السنوية، تفاديا للطابع المُصادِر للأصول.
8. **الضريبة على التركات الكبرى** (فوق 20 ملايين درهم)، بمعدلات تصاعدية.
9. **إصلاح الضريبة على الأراضي غير المبنية** الحضرية وتفعيلها فعليا (وعاؤها معروف لدى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية)، **وضريبة على المساكن الشاغرة** تصاعدية حسب مدة الشغور.
10. **جباية تصاعدية على أرباح التفويتات العقارية القصيرة الأمد**: 30% لأقل من سنتين، 25% من سنتين إلى أربع سنوات.

ج. الضريبة غير المباشرة والجباية الإيكولوجية والصحية

11. **إعفاء كامل (0%) من الضريبة على القيمة المضافة** للأدوية والمستلزمات الطبية وسلة المواد الأساسية والطاقة المنزلية في الشطر الأول (انظر الفصل 13)، مع تعميم الاسترجاع الفعلي وتسريعه للمقاولات.
12. **ضريبة الكربون الوطنية**: 100 درهم للطن على الصناعة، مع تعديل حدودي متماثل مع الآلية الأوروبية (انظر الفصل 4).
13. **وضع رسوم على استغلال المقالع والمعادن** تُخصَّص لصندوق التضامن بين الجهات.

14. **ضرائب الصحة العمومية**: التبغ، المشروبات المحلاة، ألعاب الحظ.
15. **ضريبة على الخدمات الرقمية** لعمالقة التكنولوجيا: 3% من رقم المعاملات المُنجَز بالمغرب.

د. العدالة الجبائية، محاربة التهرب وحماية الأصول العامة

16. **خطة وطنية لمكافحة التهرب والغش الضريبي**: تعزيز المديرية العامة للضرائب بـ**2.000 عون إضافي**، والتقاطع الآلي للمعطيات (البنوك، العقار، الجمارك، التجارة)، وتشديد العقوبات، ونشر الحصيلة سنويا.
17. **مكافحة أسعار التحويل والتحويلات غير المشروعة**، ومراجعة الاتفاقيات الجبائية الدولية التي تسمح بتفريغ الوعاء، والانخراط الكامل في التبادل التلقائي للمعلومات.
18. **التقييم الإلزامي لكل النفقات الجبائية** كل ثلاث سنوات، **وإلغاء كل إعفاء التي لم يثبت أثره على التشغيل والاستثمار**
19. **قوانين برمجة متعددة السنوات** للصحة والتعليم (انظر الفصلين 8 و11).
20. **ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي** بمؤشرات إلزامية قابلة للتتبع، و**ميزانية خضراء** تصنّف كل النفقات حسب أثرها المناخي.
21. **التخلي النهائي عن تفويت مساهمات الدولة** (6 مليارات درهم مُدرَجة في قانون مالية 2026)، **وتقنين صارم للتمويلات المبتكرة** التي هي في جوهرها بيع أصول عمومية وإعادة استئجارها – أي دَين مقنَّع: تُحصر حصريا في الاستثمار المنتج، بسقف ونشر إلزامي لأثرها على الدَّين.

> ***لا يمكننا أن ننتقد الخوصصة صباحا ونُدرِج عائدها في ميزانيتنا مساء. تكلفة هذا الانسجام: 9,5 مليار درهم سنويا، ونتحملها. هذان الرقمان السالبان هما دليل صدق هذه الوثيقة.***

22. **مسار التحكم في المديونية**: سقف عجز عند 4% من الناتج طيلة الولاية.

هـ. التمويل

هذا الفصل هو **مصدر تمويل البرنامج كله**. مجموع الموارد المعبَّأة يبلغ **162 مليار درهم في أفق سنة 2031**.

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: تعزيز المديرية العامة للضرائب (2.000 عون) وأنظمة التقاطع المعلوماتي	-1,0 مليار درهم
مورد: العائد المباشر لهذا التعزيز (محتسب في المحور الخامس)	+12,0 مليار درهم

أفق 2031: رفع الضغط الجبائي إلى 25,8% من الناتج الداخلي الخام؛ خفض النفقات الجبائية غير المبررة بنحو 39%؛ دَين الخزينة عند 63%؛ نشر الأثر التوزيعي بالعشيرات لكل مقتضى جبائي قبل التصويت.

المحور الثالث

03

المحور الثالث: مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية — نزع التسليع عن الخدمات الأساسية وحقوق المواطنة

نزع طابع السلعة عن الحاجات الأساسية: الصحة والتعليم والماء والكهرباء والسكن والولوج الرقمي منافع عامة، لا أسواق. ثروة المواطن يجب ألا تحدّد حظوظه في الكرامةالانسانية.

الفصل التاسع: المدرسة العمومية المجانية والموحدة –	41
الفصل العاشر: الجامعة العمومية واستقلالية البحث العلمي	44
الفصل الحادي عشر: حقوق الشغيلة والعمل اللائق – تحصين العمل النقابي وتجريم الطرد التعسفي	47
الفصل الثاني عشر: الصحة العمومية كحق إنساني – نزع تسليع العلاج والدواء	50
الفصل الثالث عشر: الحماية الاجتماعية والتقاعد الكريم – تعميم التغطية الشاملة	55
الفصل الرابع عشر: حماية القدرة الشرائية – الزيادة العامة في الأجور وتأطير أسعار المواد الأساسية	58
الفصل الخامس عشر: الحق في السكن والنقل العمومي – محاربة المضاربة العقارية	61
الفصل السادس عشر: المساواة الكاملة وتحرر النساء – تجريم العنف والأجر الغير المتساوي	64
الفصل السابع عشر: الشباب والطفولة – ميثاق الكرامة والحق في الإدماج	68
الفصل الثامن عشر: العدالة والإنصاف للفئات المنسية – المسنون وذوي الإعاقة	70
الفصل التاسع عشر: التحرر الثقافي التنويري وصيانة التعدد اللغوي – ترسيم فعلي للأمازيغية وتحرير الإعلام	73

الفصل التاسع: المدرسة العمومية المجانية والموحدة — وقف تسليع التعليم وضمان الحق في المعرفة لكافة أبناء الشعب

🔍 تشخيصنا

المدرسة المغربية اليوم **مصنع لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية** أكثر مما هي مصعد اجتماعي:

بين 280 و331 ألف تلميذ وتلميذة يغادرون المدرسة سنويا قبل الأوان حسب المصدر والسنة (تقديرات اليونيسف ووزارة التربية الوطنية وتقارير برلمانية)، منهم نحو **160 ألفا في السلك الإعدادي** – الحلقة الأكثر هشاشة في المسار الدراسي.

في الاختبارات الدولية (TIMSS وPISA)، جاء تلاميذ المغرب ضمن المراتب الأخيرة، مع نسبة مرتفعة من التلاميذ في نهاية الابتدائي لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه (**فقر التعلم**).

ازدواجية التعليم الخصوصي والعمومي دمّر المصعد الاجتماعي، و**الحاجز اللغوي** في سوق الشغل المهيكل يقصي أبناء الطبقات الشعبية منذ البداية.

غياب البنيات (النقل المدرسي، دور الطالبة الآمنة، الإطعام) يحكم على الفتيات القرويات بالانقطاع منذ الإعدادي.

48,2% من النساء البالغات 25 سنة فما فوق بدون أي مستوى تعليمي؛ وفي العالم القروي ترتفع النسبة إلى 70,6%.

ويشكل اللجوء الواسع إلى **الساعات الإضافية المؤدى عنها** تحويلا فعليا لكلفة التعليم إلى الأسر.

أما **الأطر التربوية**، فقد خلّفت سياسة التوظيف بالتعاقد أزمة ثقة مزمنة، وتفاوتات في الأنظمة الأساسية، وضعفا في التكوين، وتراجعا في جاذبية المهنة.

و**التكوين المهني**، رغم تطوير مدن المهن والكفاءات، تظل ملاءمته محدودة وصورته الاجتماعية سلبية، مع ضعف الجسور نحو التعليم العام والعالي.

🎯 مشروعنا

يقوم مشروعنا على بناء مدرسة عمومية مجانية وعالية الجودة متاحة للجميع، لتغدو الخيار الأول والمفضل للأسر بدلا من كونها ملاذا اضطراريا.

وتشكل هيئة التدريس الركيزة الأساسية لهذه الجودة عبر تجويد التكوين، وتحسين الوضعين الاعتباري والمادي، وضمان الاستقرار المهني؛ إذ يستحيل تحقيق أي إصلاح تعليمي بمعزل عن المدرسين أو في تعارض معهم. كما نضع التعليم الأولي في صلب أولوياتنا باعتباره الاستثمار العمومي الأعلى مردودية والأداة الأنجع لإرساء تكافؤ الفرص منذ البداية.

ويتطلب ذلك الإلغاء الفوري لكافة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الخصوصية الربحية وإعادة توجيه كل درهم منها لدعم المدرسة العمومية، بالتوازي مع فرض رقابة قانونية صارمة على رسوم التمدرس (تسقيف الزيادات، منع الرسوم المقنعة، وإلزامية الشفافية ونشر الحسابات)، وحظر تشغيل

الأساتذة دون عقود رسمية وتصريح قانوني. إن الرهان الحقيقي لمواجهة منطق تسليع التعليم يكمن في منافسته بالجودة: مدرسة عمومية مجانية ومجهزة، بأقسام نموذجية مخففة الاكتظاظ لا تتجاوز ما بين 24 و 30 تلميذا في كل قسم عبر ربوع المملكة. وتوفير الأعداد الكافية والمؤهلة من الموارد البشرية

مقترحاتنا

أ. تحصين الميزانية بقانون-إطار مُلزِم

1. نلتزم بهدف **7% من الناتج الداخلي الخام للمدرسة العمومية والجامعة**، ونقول بصراحة متى:

السنة	ميزانية التربية والتعليم والجامعة (% من الناتج الداخلي الخام)
اليوم	**~4,7%**
2029	**5,6%**
2031	**6,0%**
2035	7,0% (الولاية الموالية)

2. **الوسيلة**: قانون-إطار للبرمجة الميزانياتية يفرض على كل قانون مالية **زيادة سنوية دنيا لا تقل عن 0,30 نقطة إلى غاية 2029 ثم 0,20 نقطة من الناتج الداخلي الخام**.
3. **مجانية فعلية للتعليم العمومي** في كل الأسلاك، ومنع كل أداء مقنّع.
4. **تعاقد جهوي على أساس النتائج** مع الأكاديميات الجهوية (نسب التمكن، الهدر، الاكتظاظ)، مع نشر النتائج سنويا.
5. **هيئة وطنية مستقلة لتقييم المنظومة التربوية** تنشر تقارير سنوية غير خاضعة للوزارة.

ب. التعليم الأولي والتعلمات الأساسية

6. **تعميم التعليم الأولي العمومي والمجاني** لكل الأطفال من 4 إلى 6 سنوات في أفق 2031، مع تكوين مؤهل للمربيات والمربين ووضع نظامي قار.
7. **الأولوية المطلقة للتعلمات الأساسية**: خطة وطنية لضمان إتقان القراءة والكتابة والحساب في نهاية السنة الرابعة ابتدائي، مع تقييم وطني سنوي ومعالجة فورية للتعثرات.
8. **خفض حاسم للاكتظاظ**: سقف أقصى ملزم **24 تلميذا في القسم بالتعليم الابتدائي والأولي في أفق 2029**، و**30 تلميذا بالثانوي الإعدادي والتأهيلي في أفق 2031**، مع الإنهاء التام للأقسام المشتركة لأكثر من مستويين في العالم القروي.
9. **الدعم التربوي المجاني داخل المؤسسة** لتعويض الساعات الإضافية المؤدى عنها.

ج. مخطط «صفر انقطاع»

10. **مجانية تامة للنقل المدرسي في العالم القروي** – الشرط رقم واحد لتمدرس الفتاة القروية.

11. **التكفل بنسبة 100% بالإطعام المدرسي (مطاعم مجانية) وباللوازم المدرسية**. و**30% من صفقات تموين هذه المطاعم تُخصَّص إلزاميا لتعاونيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والفلاحة المعيشية المحلية**: الوجبة المدرسية تصبح رافعة اقتصادية محلية.
12. **دور الطالبة والطالب**: بناء وتأهيل وتأمين شبكة وطنية بمعايير موحدة، **مع أطر تربوية دائمة لا متطوعين**.
13. **منحة الدراسة والنقل للأسر الهشة**، مربوطة بالتمدرس الفعلي.
14. **نظام إنذار مبكر رقمي** يرصد الغياب المتكرر ويطلق تدخلا فوريا، **ومساعدون اجتماعيون ونفسيون في كل مؤسسة إعدادية**.
15. **مدارس الفرصة الثانية**: شبكة وطنية عمومية للتكوين المهني المؤهِّل والمؤدى عنه لكل المنقطعين فوق 15 سنة.
16. **تعميم التغطية الصحية المدرسية** والفحص الدوري للنظر والسمع.

د. الأطر التربوية

17. **إقرار نظام أساسي موحّد وعادل ومنصف** لجميع العاملات والعاملين بقطاع التربية الوطنية، عبر حوار قطاعي جاد ومسؤول يفضي إلى حلول منصفة ومستدامة.
18. **إصلاح التكوين الأساسي لنساء ورجال التعليم**: مسار جامعي متخصص لمهن التربية لا يقل عن خمس سنوات، مع تدريب ميداني مكثف.
19. **تكوين مستمر إلزامي ومؤدى عنه**، لا يقل عن 60 ساعة سنويا.
20. **تحفيزات فعلية للعمل في العالم القروي والمناطق الصعبة**: سكن وظيفي، وتعويض مجالي مهم، وأولوية في الحركة الانتقالية بعد مدة محددة.

هـ. العدالة اللغوية والمعرفية والتكوين المهني

21. **تعليم مجاني ومكثف للفرنسية والإنجليزية منذ التعليم الأولي في العمومي**، لكسر احتكار الخصوصي على المفتاح اللغوي لسوق الشغل.
22. **تثمين العربية والأمازيغية**، مع تنزيل حقيقي لا رمزي، وسياسة لغوية واضحة ومستقرة تنهي التذبذب في لغة تدريس المواد العلمية.
23. **مخطط وطني لمحو الأمية الوظيفية والرقمية** يستهدف بالأولوية النساء القرويات فوق 25 سنة بدون تعليم (70,6%)، **بربط تعلّم القراءة بتكوينات تقنية فلاحية وتدبير التعاونيات والولوج للخدمات المالية الرقمية**. الهدف: خفض معدل الأمية إلى أقل من 10% في أفق 2035.
24. **مراجعة المناهج**: تخفيف الحشو وتطوير الكفايات – التفكير النقدي، حل المشكلات، اللغات، الرقميات، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة، والتربية البيئية، **والتربية على الإعلام لمواجهة الأخبار الزائفة**.

25 **إعادة الاعتبار للفنون والرياضة والأنشطة الموازية** كمواد أساسية لا كمالية، مع تعميم القاعات المتعددة الاستعمالات والمكتبات المدرسية.

26 **إصلاح التكوين المهني**: تعميم التكوين بالتناوب والتدريب المؤدى عنه في المقاولة، وجسور فعلية نحو التعليم العالي، ومشاركة إلزامية للقطاعات المهنية في تحديد البرامج، **ورفع عدد المتدربين بنسبة 50% في أفق 2031**.

و. التمويل

الحاجة: **14+ مليار درهم في أفق 2031** للتعليم المدرسي والأولي والتكوين المهني (وتُضاف إليها 5 مليارات للتعليم العالي والبحث، الفصل 9 – أي 19 مليار درهم للمنظومة التعليمية ككل).

الرافعة التمويلية / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التعبئة والأثر الاستراتيجي
المساهمات التضامنية المهيكلة لتمويل المدرسة العمومية	في حدود **6,0 مليار درهم**	تفعيل آليات التضامن الوطني وتثمين مساهمة كبار الفاعلين والأصول الرأسمالية في الارتقاء بجودة التعليم وتكافؤ الفرص.
ترشيد وعقلنة منظومة التحفيزات والنفقات الجبائية	في حدود **5,0 مليار درهم**	مراجعة وتدقيق الإعفاءات والامتيازات الضريبية غير المجدية، ومواءمة التدخلات التحفيزية مع أولوية المصلحة العامة.
تعزيز الامتثال الجبائي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية	في حدود **3,0 مليار درهم**	توسيع الوعاء الضريبي، تقوية آليات التحصيل ومكافحة التهرب، مع إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري نحو البنيات المدرسية.
المجموع الإجمالي للموارد المعبأة	**+14,0 مليار درهم**	**موارد سنوية مهيكلة ومستدامة مخصصة لتأمين التحول الشامل والنوعي للمدرسة العمومية.**

أفق 2031: 6,0% من الناتج الداخلي للمنظومة التعليمية؛ تعميم التعليم الأولي؛ خفض الهدر المدرسي [11] بنسبة 60%.

70% من تلاميذ الرابعة ابتدائي يتقنون القراءة والحساب؛ صفر قسم يفوق 24 تلميذا في الابتدائي والأولي؛ نقل مدرسي وإطعام مجانيان لـ100% من تلاميذ العالم القروي.

❖ ❖ ❖

الفصل العاشر: الجامعة العمومية واستقلالية البحث العلمي — تحرير الفكر وربط المعرفة بقضايا التحرر والتنمية

🔍 تشخيصنا

يعرف التعليم العالي ضغطا ديمغرافيا هائلا: أعداد متزايدة في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، مع اكتظاظ حاد، وضعف في التأطير، ونقص في المدرجات والمختبرات والخدمات الجامعية (السكن، المنح،

المطاعم). وتنتج المنظومة أعدادا كبيرة من الخريجين في شعب ذات فرص تشغيل محدودة، بينما تعاني قطاعات أخرى من خصاص حاد.

ويظل **البحث العلمي** الحلقة الأضعف: الإنفاق على البحث والتطوير **لا يتجاوز 0,8% من الناتج الداخلي الخام** – أقل بكثير من الأهداف المعلنة (1,5% في أفق 2025 و2% في أفق 2030) ومن متوسط الدول الصاعدة. ويتسم البحث بضعف الارتباط بالنسيج الإنتاجي، وبمحدودية تمويل المختبرات، وبثقل المساطر، وبضعف الأجور والآفاق المهنية للباحثين. [30]

والنتيجة **هجرة أدمغة** مستمرة: أطباء ومهندسون وباحثون يغادرون سنويا – بما يمثل خسارة مزدوجة: كلفة تكوين تتحملها الميزانية العمومية، وقيمة مضافة تستفيد منها اقتصادات أخرى.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو جامعة عمومية **مجانية، مستقلة، ومنتجة للمعرفة**، مرتبطة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والمجالي.

ويشكّل البحث العلمي مدخلا استراتيجيا لبناء السيادة الوطنية الشاملة: فالأمن الغذائي مشروط بتطوير البحث الزراعي، والمنظومة الصحية ترتهن للبحث الطبي والصيدلي، في حين تتأسس السيادتان الطاقية والرقمية على التطوير التكنولوجي الرائد.

⚡ مقترحاتنا

أ. الجامعة

1. **مجانية تامة** للتعليم العالي العمومي، **وحكامة ديمقراطية**: انتخاب المسؤولين، وتمثيلية الطلبة والأساتذة والإداريين في مجالس التدبير.
2. **استثمار مكثف لإنهاء الاكتظاظ**: توسيع الطاقة الاستيعابية و**توظيف 10 آلاف أستاذ باحث إضافي في أفق 2031**.
3. **منحة الاستقلالية**: مراجعة شاملة للمنح لكل الطلبة والمتدربين من الطبقات الشعبية والمتوسطة، برفع القيمة وربطها بمؤشر التكاليف، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية والمطاعم.
4. **الاستقلالية الفعلية للجامعات** في التدبير البيداغوجي والمالي، مقابل تعاقد على النتائج وتقييم مستقل منشور.
5. **إعادة هيكلة العرض التكويني** وربطه بالخريطة الاقتصادية الجهوية، مع تطوير الإجازات المهنية.
6. **إلزامية التدريب المهني المؤدى عنه** ضمن المسار الجامعي، وتطوير مكاتب الإدماج المهني في كل جامعة.
7. **الحريات الأكاديمية**: ضمان حرية التعبير والتنظيم داخل الجامعة، واستقلالية البحث عن الضغوط السياسية.

ب. البحث العلمي والابتكار

8 **الرفع التدريجي للإنفاق على البحث والتطوير من 0,8% إلى 1,2% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2031** و2% في أفق 2035، بمسار سنوي ملزم في قانون المالية. **هذا هو الشرط المادي لأي سيادة تكنولوجية.**

9 **وكالة وطنية للبحث العلمي والابتكار** مستقلة، تموّل المشاريع عبر طلبات عروض تنافسية شفافة، بمساطر مبسطة وتقييم بالأقران.

10 **تحفيز ضريبي قوي للبحث والتطوير في المقاولة**، مشروط بالإنجاز المحلي والتوظيف.

11 **أولويات وطنية للبحث**: الماء والفلاحة المقاومة للجفاف، الصحة والأدوية، الطاقات المتجددة والتخزين، الذكاء الاصطناعي واللغات الوطنية، المواد المنجمية والفوسفاط، علوم البحر، والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

12 **وضع نظامي جذاب للباحثين**: أجور تنافسية، **و3 آلاف عقد دكتوراه ممول سنويا تهم المجالات الحساسة**، ومسار مهني واضح.

13 **المشاع العلمي**: إطلاق **خدمة عمومية وطنية للمنشورات العلمية** تتاح مجانا للمهتمين والباحثين والطلبة الولوج لكافة الأبحاث المُنجَزة داخل الجامعات ومراكز البحث العمومية، **وكسر احتكار قواعد البيانات والمجلات الخاصة**.

14 **مواجهة هجرة الأدمغة**: حاضنة تشريعية ومؤسساتية متكاملة تقدّم شروط عمل لائقة ورواتب عادلة لاستقطاب الكفاءات والمهندسين المغاربة بالخارج لقيادة المشاريع السيادية.

15 **تثمين البحث**: مكاتب لنقل التكنولوجيا في كل جامعة، وحاضنات ومسرّعات، ودعم الشراكات مع المقاولات الوطنية، **مع وضع براءات البحث العمومي مجانا رهن إشارة الصناعات الوطنية الصغرى والمتوسطة**.

ج. التمويل

المصدر	المبلغ السنوي (أفق 2031)
ضريبة التضامن على الثروة – الشطر المخصَّص للتعليم العالي والبحث	+1,5 مليار درهم
الضريبة على التركات الكبرى – الشطر المخصَّص للتعليم العالي والبحث	+1,5 مليار درهم
إلغاء الإنفاق الجبائي غير المبرَّر – الشطر المخصَّص للبحث	+1,0 مليار درهم
ترشيد ميزانيات الدراسات والتواصل ومشاريع الهيبة	+1,0 مليار درهم
المجموع	**+5,0 مليار درهم**

أفق 2031: 1.2% من الناتج الداخلي للبحث والتطوير؛ 10 آلاف أستاذ باحث إضافي؛ 3 آلاف عقد دكتوراه ممول سنويا؛ مضاعفة عدد براءات الاختراع الوطنية؛ ولوج مجاني للأبحاث الممولة بالمال العام.

الفصل الحادي عشر: حقوق الشغيلة والعمل اللائق — تحصين العمل النقابي، تجريم الطرد التعسفي والقضاء على الهشاشة

🔍 تشخيصنا

الشغل هو المؤشر الذي ينهار فيه النموذج بالكامل:

- **معدل التشغيل الوطني انهار إلى مستوى تاريخي: 35,3% سنة 2025**، بينما تراوح البطالة عند **13,0%** (1,62 مليون عاطل).
- **بطالة الشباب 15-24 سنة: 37,2%** وطنيا، و**48% في الوسط الحضري**.
- **بطالة حاملي الشهادات: 19,1%.**
- **64,8% من العاطلين في وضعية بطالة منذ أكثر من سنة**، بمدة بحث متوسطة تبلغ **33 شهرا**.
- معدل النشاط: 42,2% فقط خلال الفصل الثاني من 2026، بفارق صارخ بين الرجال (66,5%) والنساء (18,1%). ولا تمثل النساء سوى 21,5% من اليد العاملة.
- **الشغل الناقص: نحو 1,25 مليون شخص (10,9%).**
- **2,94 مليون شاب وشابة (15-29 سنة) خارج التعليم والتكوين والشغل (NEET)، أي 33,6%** من هذه الفئة العمرية.
- **73,2% من الشباب الأجراء يشتغلون بدون عقد**، و**42% من الشباب النشيطين المشتغلين يعملون بدون أجر** (وترتفع النسبة إلى **82,6% لدى الشابات القرويات**).
- **خُمس اليد العاملة موسمي أو عرضي**، و**68,4% من المشتغلين بلا تغطية صحية مرتبطة بالعمل**.
- و**56% من الشباب الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي يعتبرون نقص الخبرة المهنية** أبرز عائق أمام الولوج إلى سوق الشغل.

والاقتصاد أحدث **193 ألف منصب صاف سنة 2025** مقابل حاجة سنوية تقدَّر بـ**370 ألف منصب**. والخطر الحقيقي، هو أن **يشيخ المغرب قبل أن يغتني**.

🎯 مشروعنا

الشغل هو الأولوية المطلقة لبرنامجنا. ومشروعنا يقوم على ثلاث ركائز: **اقتصاد يخلق الشغل**، و**دولة توظف مباشرة في الخدمات الأساسية** (الصحة، التعليم، الرعاية، الماء، البيئة)، و**حماية قانونية فعلية للأجراء**.

ونرفض المقاربة التي تختزل التشغيل في «قابلية التشغيل» وتحمّل الشباب مسؤولية بطالتهم عبر وهم المقاولة الذاتية. المشكل ليس في الشباب بل في نموذج اقتصادي لا يخلق ما يكفي من مناصب الشغل اللائق.

ونعتبر أن **اقتصاد الرعاية** أهم خزان غير مستغل لمناصب الشغل، خاصة للنساء (انظر الفصل 15).

مقترحاتنا

أ. ضمانة الشغل للشباب

1. **إحداث «برنامج الشغل للشباب»**: نقترح على كل شاب وشابة بين 18 و25 سنة، بدون شغل ولا تكوين، إما **شغلا ذا منفعة عامة** (الانتقال الإيكولوجي، محو الأمية، المساعدة الاجتماعية، الثقافة، ترميم المدارس والمستشفيات) **بأجر لا يقل عن الحد الأدنى**، أو **تكوينا مؤهِّلا مؤدى عنه**.
2. **الجدولة**: 50.000 مستفيد سنة 2027 ← 100.000 (2028) ← 130.000 (2029) ← **150.000 في أفق 2031**.
3. هذه الضمانة **تحلّ محل** برنامجي «أوراش» و«فرصة»، اللذين ينقلان مسؤولية البطالة إلى الفرد، وتُدمَج ميزانيتهما فيها.
4. **دخل التنقّل للخريجين الجدد**: **1.500 درهم شهريا لمدة 12 شهرا كحد أقصى** لكل حاصل جديد على شهادة التعليم العالي أو التكوين المهني، مع مواكبة إلزامية من الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل – **بهدف 150.000 مستفيد سنويا**.

ب. محاربة الهشاشة

5. **مضاعفة عدد مفتشي الشغل بثلاث مرات (3×)** وإحداث سلك مفتشية مستقل بضمانات نظامية وصلاحيات زجرية فعلية.
6. **قرينة الأجر لعمال المنصات**: تعديل فوري وحاسم لمدونة الشغل يفرض تصنيف عمال التوصيل والتنقل وتطبيقات الخدمات **كأجراء بصفة آلية**، لضمان حقوقهم الكاملة في التغطية الصحية والحد الأدنى للأجر والعمل النقابي..
7. **تقنين الحق في قطع الاتصال** خارج أوقات العمل الرسمية، وإلزام المشغِّلين بتأمين كافة الأجهزة الرقمية واللوجستيكية للعاملين عن بعد والتعويض اليومي لتكاليف الإنترنت والكهرباء.
8. **تجريم العمل غير المؤدى عنه والمفرط**: منع وتجريم ساعات العمل الإضافية القسرية وغير المدفوعة في شركات تطوير البرمجيات والألعاب، وحماية حقوق المتدربين ومنع استعمال التدريب كبديل عن التشغيل.
9. **منع وتجريم العمل غير المؤدى عنه للفتيات في الاستغلاليات الفلاحية العائلية أو التجارية.**
10. حذف الإعانات والامتيازات الجبائية عن المقاولات الخاصة التي لا تحترم **حصة 15% من التشغيل الجديد في عقود غير محددة المدة** مع تغطية اجتماعية إلزامية.
11. **تأطير المناولة** ومنع استعمالها للالتفاف على الحقوق، مع مسؤولية تضامنية للمقاولة الآمرة.
12. **مكافحة التمييز في الأجور**: نشر الفجوة الأجرية بين النساء والرجال في المقاولات فوق 100 أجير، مع أجل التصحيح (انظر الفصل 15).
13. **السلامة والصحة في العمل**: تشديد المعايير في البناء والفلاحة والمناجم، وآلية وطنية للتحقيق في حوادث الشغل القاتلة ونشر نتائجها.

ج. العاملات والعاملون المنسيّون

14 **العاملات المنزليات**: تفعيل حقيقي للقانون 19-12 بمفتشية مختصة، ونظام تصريح مبسَّط عبر منصة عمومية، وتغطية اجتماعية إلزامية، **ومنع تشغيل من هم دون 18 سنة بدون استثناء**.

15 **نظام «الصانع-المنتِج»**: ولوج سلس للتأمين الإجباري عن المرض وتقاعد لائق لكل الصناع التقليديين المسجلين (انظر الفصل 1).

16 **العمال الفلاحيون وبحارة الصيد الساحلي والتقليدي**: تغطية صحية وتقاعد وتأمين ضد حوادث العمل (انظر الفصل 2).

د. الحقوق النقابية والحوار الاجتماعي

17 **قانون الإضراب**: مراجعة المقتضيات المقيدة بما يضمن الممارسة الفعلية للحق الدستوري في الإضراب، ومنع الاقتطاع الجزافي والتعسفي، وحماية الممثلين النقابيين من الطرد.

18 **مأسسة الحوار الاجتماعي**: جولات دورية إلزامية (وطنية، قطاعية، جهوية)، مع تفعيل ملزم للاتفاقات الموقعة وجدولة زمنية منشورة.

19 **تشجيع المفاوضة الجماعية** ورفع نسبة تغطية الاتفاقيات الجماعية.

20 **مراجعة مدونة الشغل** بالتوافق مع الشركاء الاجتماعيين: تقنين العقود المحددة المدة، وحماية أفضل من الطرد التعسفي، **وتعميم وتحسين التعويض عن فقدان الشغل** مبلغا ومدة وشروطَ استفادة.

21 برنامج توظيف 20.000 مهندس وإطار إداري وتقني إضافي خلال الولاية: معالجة النقص الكبير في المهندسين والأطر الإدارية والتقنيين الذي تعرفه القطاعات الحكومية الأكثر حساسية واستراتيجية، ولا سيما الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتجهيز والماء، والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والاقتصاد والمالية. ويُوجَّه الجزء الأكبر منهم نحو القطاعات التي تعاني خصاصا فعليا في الموارد البشرية والكفاءات، مع إعطاء الأولوية للمصالح الجهوية والإدارات الترابية. **الجدولة**: 3.000 توظيف سنة 2027، ثم 4.000 سنويا في الفترة 2028-2031. **الكلفة الإجمالية: 11 مليار درهم على الولاية**

22 رفع سن الولوج إلى الوظيفة العمومية إلى 45 سنة، وإلى 50 سنة بالنسبة لحاملي الدكتوراه والخبرات المهنية المتخصصة

د. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: برنامج الشغل للشباب (150.000 مستفيد) **الكلفة:** 11,6 مليار درهم على امتداد الفترة 2027-2031، أي 570 ألف سنة-مستفيد بكلفة سنوية تبلغ 20.351 درهما للمستفيد الواحد (منحة تشغيل بقيمة 1.700 درهم شهريا للمشغّل، شاملة مصاريف التأطير والتتبع). ويتوزع الغلاف على الشكل التالي: 1,02 مليار درهم سنة 2027، ثم 2,03 و2,65 و2,85، ليستقر عند 3,05 مليار درهم سنة 2031.	-11,6 مليار درهم
مورد: إلغاء ميزانيات «أوراش» و«فرصة» وإدماجها	+2,5 مليار درهم
تكلفة: دخل التنقّل (150.000 خريج/سنة × 1.500 درهم ×6)	-2,7 مليار درهم
تكلفة: تعزيز مفتشية الشغل (×3)	-0,7 مليار درهم
تكلفة: برنامج توظيف 20.000 مهندس وإطار إداري وتقني (الولاية: 11 مليار درهم)	-2,2 مليار درهم
مورد: توسيع وعاء المساهمات الاجتماعية (منصات + غير مهيكل + عاملات منزليات)	+3,5 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**11,2 مليار درهم**

أفق 2031: رفع معدل نشاط النساء إلى 30%؛ خفض بطالة الشباب دون 25%؛ 300 ألف منصب شغل صاف سنويا؛ خفض نسبة الشباب الأجراء بدون عقد من 73% إلى أقل من 35%؛ خفض الشغل غير المصرح به بالنصف؛ توظيف 20.000 مهندس وإطار إداري وتقني في القطاعات الاستراتيجية

الفصل الثاني عشر: الصحة العمومية كحق إنساني — نزع تسليع العلاج والدواء ومواجهة لوبيات المصحات الخاصة

🔍 تشخيصنا

تعميم التغطية إحصائي وإقصاءي. هذه هي خلاصة ورش التغطية الصحية:

- **حوالي 32 مليون مسجل في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (نحو 88% من الساكنة)**. غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في رأيه حول مشروع القانون 54.23 المصادق عليه في يناير 2026، قدّر أن **حوالي 30,4% من السكان – أي ما يناهز 11 مليون شخص – لا يستفيدون فعليا من التغطية**، إما لعدم التسجيل أو بسبب وضعية **«الحقوق المغلقة»**. ومن بين هؤلاء، **أكثر**

من 4 ملايين خارج المنظومة كليا، و**نحو 3,5 ملايين مسجلين لكن حقوقهم مغلقة** – بنسب تبلغ 43% لدى منخرطي «أمو الشامل» و65% لدى المسجلين في «أمو غير الأجراء».

> ***والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أوصى صراحة بإلغاء وضعية «الحقوق المغلقة».***

- **نسبة الاستخلاص لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كارثية: حوالي 37%، وتنزل إلى 22% لدى الفلاحين** – وهي ليست بالضرورة دليل تهرّب بل **دليل خطأ في التصميم**: مساهمات جزافية لا تراعي الدخل الحقيقي.
- **حوالي 91% من نفقات التأمين الإجباري عن المرض يستحوذ عليها القطاع الخاص التجاري** (وحتى 97% بالنسبة لأجراء القطاع الخاص)، ولا يبقى للمستشفى العمومي سوى **9%**.
- **80% من العيادات الخاصة الخاضعة للمراقبة كانت في وضعية مخالفة صريحة**: شيكات الضمان، الفوترة الزائدة، الأداءات غير الرسمية.
- **التسعيرة الوطنية المرجعية مجمَّدة منذ 2006**، مما يفرض على الأسر **متبقيا على الحساب يتراوح بين 30% و37%، ويصل إلى 47% في الأمراض المزمنة والخطيرة** (السرطانات، السكري).
- **77% من الأسرّة الاستشفائية (حوالي 41.000 سرير) متمركزة في 5 جهات فقط.**
- **كثافة الموارد البشرية الصحية تتراوح بين 1,5 و2,2 مهني صحة لكل 1000 نسمة** حسب نطاق الاحتساب، مقابل عتبة حرجة تحددها منظمة الصحة العالمية عند **4,45**. وتُقدَّر الحاجيات الإضافية بـ**83.020 مهنيا، منهم 27.673 طبيبا و55.347 ممرضا وتقنيا في أفق 2030**، فيما يهاجر نحو **700 طبيب سنويا**.
- **ر**غم الارتفاع المسجل سنة 2026، إذ انتقلت ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من 32,6 إلى 42,4 مليار درهم، فإنها لا تمثل سوى 8,7 في المائة من الميزانية العامة للدولة، أي أقل بكثير من عتبة 15 في المائة التي أقرها إعلان أبوجا سنة 2001 كمرجع قاري لتمويل الصحة. وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، لا تتجاوز هذه الميزانية 2,3 في المائة، فيما توصي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية برفع الإنفاق الصحي الإجمالي إلى 8,2 في المائة من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030.
- **الصحة النفسية**: حوالي **454 طبيبا نفسانيا لـ37 مليون نسمة**، و**شاب من كل خمسة (15-34 سنة) يعاني اضطرابات نفسية**.
- **صحة الأمهات في العالم القروي**: وفيات الأمهات القرويات تبلغ **111,1 لكل 100.000 ولادة، أي قرابة ثلاثة أضعاف الوسط الحضري (44,6)**، وفي حوالي 95% من الحالات يرتبط التخلي عن العلاج بإكراهات مالية مباشرة.

🎯 مشروعنا

الصحة ليست سلعة. إنها حق إنساني ودستوري غير قابل للتصرف.

ومشروعنا هو منظومة صحية عمومية قوية، مجانية عند نقطة الولوج، وقريبة. **فالتغطية الصحية بدون عرض صحي مجرد بطاقة، والبطاقة لا تعالج.**

ونضع **الموارد البشرية في قلب الإصلاح**، ونجعل من **الصحة الأولية والوقاية** أولوية، لأن نظاما يعالج فقط ولا يقي هو نظام يعالج دائما.

مقترحاتنا

أ. إلغاء «الحقوق المغلقة» فورا

1. **إلغاء غير مشروط «الحقوق المغلقة»**: إلغاء كل مقتض يعلّق التعويض أو الولوج للعلاج بسبب عدم أداء المساهمة. **الولوج للعلاج غير مشروط.** وعلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن يلجأ لطرق الاستخلاص العادية دون أن يمنع أبدا الولوج للمستشفى أو للعلاجات الخارجية.
2. **مراجعة أسس مساهمات غير الأجراء** لتُحتسَب على **الدخل الحقيقي** لا على أساس جزافي أعمى.
3. **هذا الإجراء وحده يعيد الملايين إلى الحق الفعلي في العلاج. إنه أول قانون نودعه.**

ب. الصندوق الوطني الموحد للتضامن

4. **إحداث الصندوق الوطني الموحد للتضامن**: مؤسسة عمومية توحّد أنظمة التغطية بمنطق **الدافع الوحيد**، بتدبير مشترك بين الدولة والنقابات والحركة التعاضدية، ممولة بجباية تصاعدية ومساهمات **غير مسقوفة**.
5. **الحفاظ على التعاضديات ودمقرطتها**: نُبقي على التدبير المفوَّض الذي تضمنه التعاضديات، ونعدّل مدونة التعاضد لتقوية مراقبة المنخرطين.

ج. إعادة توجيه المال العمومي نحو المستشفى العمومي

6. **مسار متدرّج وملزم** لحصة تدفقات التأمين الإجباري الموجهة للمستشفى العمومي:

السنة	الحصة الدنيا المُلزِمة من تدفقات التأمين نحو المستشفى العمومي
اليوم	**9%**
2027	**25%**
2029	**40%**
2031	**50%**

د. إخضاع القطاع الخاص للانضباط المواطن

7. **تجريم فعلي لشيك الضمان**: تعديل القانون 131-13 لمعاقبة اشتراطه بـ**غرامة تعادل 25% من رقم معاملات المؤسسة**.
8. **حجز جنائي فوري للعيادات المدانة بفوترة تدخلات طبية وهمية** (نصب على التأمين).

9 **مراجعة عاجلة للتسعيرة الوطنية المرجعية المجمَّدة منذ 2006، مقابل التعاقد الإلزامي الصارم**: لا عيادة خاصة تستفيد من تعويض التأمين العمومي إذا طبّقت أي تجاوز في الأتعاب أو فوترت خدمات خارج اللائحة الرسمية. **صفر تجاوز أو صفر تعويض.**

10 **منع بيع الأدوية للمرضى الخارجيين من صيدليات العيادات**، وحصر استعمالها في المرضى المستشفَين تحت مراقبة مشتركة.

11 **الفاتورة التقديرية الرقمية الإلزامية** عبر الورقة العلاجية الإلكترونية، 48 ساعة قبل أي "فعل طبي" غير مستعجل، مصادَق عليها آنيا من المريض والهيئة المؤدية.

هـ. كسر ريع الدواء

12 **إحداث المكتب الوطني للصيدلة**: احتكار عمومي لاستيراد المواد الأولية، والإنتاج المحلي تحت الرخصة المسبقة للأدوية الأساسية، **مع تفعيل التراخيص الإجبارية عند الضرورة الصحية**.

13 **حماية صيدلية القرب**: لإنقاذ حوالي 12.000 صيدلية مهدَّدة، **إحداث أجر ثابت عن كل علبة مصروفة، مفصول عن ثمن الدواء**: نؤدّي عن فعل النصح المهني، لا عن قيمة السلعة.

14 **حق الاستبدال الآلي**: حق مطلق للصيدلي في استبدال الدواء الأصلي بجنيسه الأرخص، وإلزامية الوصفة بالتسمية الدولية المشتركة تحت طائلة العقوبة.

15 **ثمن مرجعي أقصى للجنيس** أقل بـ40% إلى 50% من ثمن الأصلي.

16 **الهدف: رفع اختراق الجنيس من 39% إلى 65% في أفق 2031** – وهو ما يوفّر على التأمين وعلى الأسر ما بين 3 و4 مليارات درهم سنويا.

17 **السيادة الدوائية**: إنتاج وطني للأدوية الأساسية واللقاحات والمستلزمات الطبية، ومخزون استراتيجي.

و. مخطط استعجالي للمستشفى العمومي

18 **توظيف 15.000 مهني صحي على 3 سنوات** (بتسريع مناصب 2026)، بأولوية مطلقة للمناطق القروية المهمَّشة ومصالح المستعجلات بالمناطق شبه الحضرية – في أفق بلوغ **45 مهني صحة لكل 10 آلاف نسمة**.

19 رفع استثنائي للأجر الأساسي القار للأطباء والممرضين بالقطاع العام، مع جزء متغيّر شفاف يُحتسَب حصريا على الأعمال ذات المنفعة العامة المنجَزة داخل المرفق العمومي، وتعويض مجالي وسكن وظيفي في مناطق الخصاص.

20 **إعادة بناء الصحة الأولية**: تأهيل شامل للمراكز الصحية والمستوصفات، وضمان طبيب عام دائم وقابلة وممرض في كل مركز، وطب الأسرة كبوابة أولى، **وتعميم نظام الفرز السريري ونشر مساعدين طبّيين-اجتماعيين بالاستقبال**.

21 **المجموعات الصحية الترابية**: تفعيل حقيقي بموارد ذاتية وسلطة تقريرية جهوية، مع نشر مؤشرات الأداء لكل مجموعة.

22 **تأهيل المستعجلات** وتعميم شبكة إسعاف طبي مستعجل.

23 **تأميم تدبير الدم ومشتقاته** عبر الوكالة المغربية للدم (القانون 11.22) لضمان مجانية تامة لمنتجات الدم.

24 **الملف الطبي المشترك الإلزامي المُدبَّر من الدولة**، لضمان استمرارية العلاج ومنع الفحوصات المكرَّرة ذات الغاية التجارية.

ز. صحة الأم والطفل والصحة النفسية والوقاية

25 **صحة الأمهات في العالم القروي**: استثمار في وحدات التوليد الاستعجالية ودور الولادة من المستوى الأول في الجماعات القروية، **ومجانية تامة للنقل الطبي الاستعجالي وللعلاجات ما قبل الولادة**، ووحدات طبية متنقلة مبرمجة ومعلنة، والطب عن بعد، والإجلاء الطبي المضمون.

26 **مخطط وطني استعجالي للصحة النفسية**: **قطب مجاني للطب النفسي في كل مركز صحي وفي كل جامعة**، وتوظيف مكثف للأطباء النفسانيين والأخصائيين النفسيين، **وتعويض 100% للاستشارات والعلاجات النفسية للشباب**.

27 **الوقاية والصحة العمومية**: برامج وطنية للتلقيح، ومحاربة السمنة والسكري وارتفاع الضغط، وتقليص السكر والملح في المنتجات، والصحة البيئية والمهنية، **ووكالة وطنية مستقلة للصحة العمومية**.

28 **جودة وحقوق المرضى**: هيئة وطنية مستقلة لاعتماد وتقييم المؤسسات الصحية، وميثاق للمريض، وآلية للشكايات والتعويض عن الأخطاء الطبية.

ح. التمويل

الهدف المُشرَّع: الانتقال من حوالي **6% من الميزانية العامة للدولة اليوم إلى 12% في أفق 2031**، في اتجاه هدف أبوجا (15%) في الولاية الموالية. أي **24+ مليار درهم سنويا في أفق 2031**، بوتيرة حوالي 5 مليارات سنويا.

المصدر	المبلغ السنوي (أفق 2031)
المساهمة الاجتماعية للتضامن المعمَّقة على الأرباح الكبرى	+7,0 مليار درهم
ضريبة الريوع الاحتكارية (بنوك، تأمينات، اتصالات، إسمنت)	+5,0 مليار درهم
إعادة تخصيص الإنفاق الجبائي على القطاع العقاري والامتيازات غير المبرَّرة	+3,5 مليار درهم
إلغاء الإعانات والإعفاءات الجبائية غير المباشرة للقطاع العيادي الخاص	+2,5 مليار درهم
توفير: خفض هوامش الدواء + رفع اختراق الجنيس إلى 65%	+3,5 مليار درهم
توفير: الملف الطبي المشترك (إلغاء الفحوصات المكرَّرة)	+1,5 مليار درهم
ضرائب الصحة العمومية (تبغ، مشروبات محلاة، ألعاب الحظ)	+1,0 مليار درهم
المجموع	**+24,0 مليار درهم**

أفق 2031: 12% من الميزانية العامة للصحة؛ صفر «حقوق مغلقة»؛ 60% من تدفقات التأمين نحو المستشفى العمومي؛ 15.000 مهني صحي مُوظَّف؛ خفض المتبقي على حساب الأسر من 30-37% إلى أقل من 20%؛ اختراق الجنيس 65%؛ زمن وصول الإسعاف دون 30 دقيقة؛ خفض وفيات الأمهات القرويات بالنصف.

❖ ❖ ❖

الفصل الثالث عشر — تعميم التغطية الشاملة وحماية كرامة المتقاعدين والمسنين

🔍 تشخيصنا

عرف المغرب توسعا غير مسبوق في الحماية الاجتماعية: تعميم التأمين الإجباري عن المرض، وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي يستفيد منه حوالي **3,9 مليون أسرة** بتعويضات شهرية تتراوح بين **500 و1350 درهما**.

- **52,4% من المسنين لا يتوفرون على أي دخل قار.**
- **795.800 متقاعد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعيشون بمعاش متوسط قدره 1.814 درهما شهريا.**
- **0,8% فقط من النساء القرويات يتقاضين معاشا.**

وعلى مستوى الاستهداف، يطرح السجل الاجتماعي الموحد ونظام النقط إشكالات حقيقية: إقصاء خاطئ لأسر مستحقة، وغموض معايير الاحتساب، وصعوبة الطعن.

وتظل الفوارق حادة: **متوسط إنفاق الخُمس الأكثر يسرا يفوق بأكثر من سبع مرات متوسط إنفاق الخُمس الأقل يسرا**، و**أكثر من 3 ملايين مواطن** [2] **انزلقوا إلى الفقر أو الهشاشة**.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو الانتقال من **المساعدة إلى الحق**: حماية اجتماعية شاملة، قائمة على الحقوق لا على الاستهداف الضيق، ممولة بشكل مستدام من عدالة جبائية حقيقية، ومقترنة بخدمات عمومية فعلية.

وفي التقاعد، نتبنّى موقفا واضحا ومنسجما – وهو **نقطة تحكيم صريحة** داخل برنامجنا:

يُمنع أن تُستنزَف احتياطات أجراء القطاع الخاص (**43,67 مليار درهم**) لتعويض اختلالات بنيوية ناتجة عن انسحاب الدولة؛

ونلتزم بمبدأ **عدم التراجع**: لا يجوز خفض أي مكتسب اجتماعي بدعوى التوازنات المالية، بل يجب البحث عن الموارد من خلال توسيع الوعاء ومحاربة التهرب وترشيد النفقات الجبائية.

مقترحاتنا

أ. بنية المنظومة

1. **قانون-إطار للحماية الاجتماعية يحدد الحقوق والمستويات الدنيا للتعويضات، ويمنع التراجع عنها، ويحدد مصادر تمويلها.**
2. **تعميم الحماية الاجتماعية على الفئات المستثناة فعليا: العمال المستقلون، العمال الفلاحيون، العاملات والعمال المنزليون، الحرفيون، الصيادون، والعاملون عبر المنصات – عبر نظام «المساهمة المهنية الموحَّدة الاجتماعية» (انظر الفصل 6).**
3. **تعميم التعويض عن فقدان الشغل وتحسين مبلغه ومدته وشروط الاستفادة منه.**

ب. التقاعد والعدالة للمتقاعدين

4. **زيادة 2.000 درهم شهريا في معاشات المتقاعدين مع إقرار حد أدنى لا يقل عن 3.000 درهم وربطه بالتضخم وإلغاء الضريبة عليه: إقرار زيادة عامة قدرها 2.000 درهم شهريا في معاشات التقاعد لإنصاف المتقاعدات والمتقاعدين وصيانة كرامتهم، وإلزام صناديق التقاعد (CNSS, CMR, RCAR) بألا يقل الحد الأدنى لمعاش التقاعد عن 3.000 درهم شهريا لضمان العيش الكريم لكل متقاعد(ة) بعد عقود من العمل، مع إقرار آلية تشريعية ملزمة بإقرار السلم المتحرك للمعاشات**
5. **استفادة الأرملة (والزوج الباقي على قيد الحياة) من معاش التقاعد كاملا بنسبة 100% (بدل 50% حاليا)، صيانة للكرامة والعدالة الأسرية وحماية للمرأة المسنة من الهشاشة والفقر بعد فقدان المعيل.**
6. **إلزامية الافتحاص المالي والمحاسبي والاكتواري المستقل والعلني لكافة صناديق التقاعد (CMR, CNSS, RCAR) والتعاضديات وكل المؤسسات الاجتماعية، ونشر تقاريرها ومحافظ استثماراتها للعموم قبل إقرار أي تعديل مقياسي.**
7. **رفع سقف المساهمات (déplafonnement) على الأجور المرتفعة، ومساهمة الدولة كصاحب عمل بالكامل، وتوسيع الوعاء عبر إدماج غير المهيكل.**
8. **شفافية السجل الاجتماعي الموحد**: نشر خوارزمية الاحتساب ومعاييرها، وحق كل أسرة في معرفة نقطتها وأسبابها.
9. **مسطرة طعن فعالة وسريعة** أمام لجنة مستقلة، **بأجل بت أقصاه 30 يوما**، وحق التظلم أمام القضاء الإداري.
10. **مراجعة معايير الاستهداف** لتصحيح حالات الإقصاء الخاطئ، وتعميم آلية للتسجيل الاستباقي والتدخل الاجتماعي الميداني.
11. **الرفع التدريجي لقيمة الدعم الاجتماعي المباشر** وربطه بمؤشر تكلفة المعيشة.
12. **إصلاح الدعم الاجتماعي المباشر وتوسيع قاعدة المستفيدين**: إزالة المؤشر (indice RSU) كعتبة إقصائية آلية، بما يسمح بتوسيع قاعدة المستفيدين بنحو **10%**، مع تحسين قيمة الدعم

وتوجيه زيادات إضافية للأسر في وضعية فقر مدقع وللأطفال المتمدرسين والأطفال في وضعية إعاقة. **ويُرفع الغلاف السنوي للدعم الاجتماعي المباشر تدريجيا من حوالي 29 مليار درهم حاليا إلى نحو 39 مليار درهم في أفق 2031. التكلفة الإضافية خلال الولاية: 30 مليار درهم** .

د. محاربة الفقر والهشاشة

13 **مخطط وطني لمحاربة الفقر متعدد الأبعاد**، بمؤشر وطني منشور سنويا حسب الجهات والأقاليم، وأهداف مرقمة للتقليص.

14 **الأمن الغذائي للفئات الهشة**: برنامج تغذية مدرسية يشمل جميع تلاميذ العالم القروي (الفصل 8)، ودعم التغذية للأطفال دون 5 سنوات في الأسر الهشة.

15 **معالجة وضعية الأشخاص بدون مأوى**: خدمة عمومية للإيواء الاستعجالي والإدماج بمقاربة «السكن أولا»، ومواكبة صحية ونفسية واجتماعية – **لا التنقيل الأمني**.

16 **تقوية العمل الاجتماعي**: تكوين وتوظيف المساعدين الاجتماعيين، ووضع نظامي للمهنة، وشبكة ترابية للتدخل في كل جماعة.

17 **تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**: قانون محفّز للتعاونيات والجمعيات المنتجة، وحصة 30% من صفقات التموين العمومية، وتمويل ملائم عبر التعاضديات المالية، **بهدف رفع مساهمته إلى 4% من الناتج الداخلي في أفق 2035**.

هـ. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: مساهمة الدولة في توازن قطب التقاعد	-6,0 مليار درهم
تكلفة: تعميم التعويض عن فقدان الشغل وتحسينه	-2,0 مليار درهم
تكلفة: العمل الاجتماعي والإيواء الاستعجالي	-1,0 مليار درهم
تكلفة: إصلاح الدعم الاجتماعي المباشر وتوسيع المستفيدين (الولاية: 30 مليار درهم)	-6,0 مليار درهم
مورد: رفع سقف المساهمات الاجتماعية على الأجور المرتفعة	+3,5 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**11,5 مليار درهم**

أفق 2031: تغطية اجتماعية فعلية لـ90% من المشتغلين؛ حد أدنى للمعاش يعادل الحد الأدنى للأجر؛ خفض الفقر متعدد الأبعاد بالنصف؛ بت في الطعون داخل 30 يوما؛ نشر مؤشر الفقر جهويا كل سنة؛ رفع الدعم الاجتماعي المباشر إلى 39 مليار درهم سنويا مع توسيع قاعدة المستفيدين بنحو 10%.

الفصل الرابع عشر: حماية القدرة الشرائية والعيش الكريم — الزيادة العامة في الأجور، تسقيف الأسعار وكسر جشع المضاربين

تشخيصنا

انخفاض نسب التضخم لا تخفّض مستوى الأسعار. هذا هو الواقع الذي يعيشه المغاربة يوميا، والأرقام تؤكدها:

- **التضخم بلغ 6,6% سنة 2022** [1] **و6,1% سنة 2023** [1]، وبلغ ذروته في فبراير 2023 بتضخم غذائي قياسي قدره **20,8%** [1]. وعودته إلى مستويات أدنى لا تعني انخفاض الأسعار، بل **استقرارها عند مستوى مرتفع تاريخيا** مقارنة بـ2020 (أثر السقّاطة).
- **قانون إنجل يشتغل بالمقلوب**: المعامل الميزانياتي الغذائي عاد إلى الارتفاع منذ 2022. ولدى 10% من السكان الأكثر هشاشة، تتجاوز حصة التغذية **50% من الميزانية الإجمالية**.
- **النفقات الضرورية** (تغذية + سكن + طاقة) انتقلت من 60% سنة 2014 إلى ما بين **65% و67%** اليوم: أكثر من ثلثي ميزانية الأسرة.
- **نفقات الترفيه والثقافة انهارت بـ74%** [2] بين 2014 و2023 لتستقر في **0,5% فقط** من الميزانية. الفواكه الطازجة أصبحت سلعة كمالية.
- **المديونية كمخدّة اجتماعية**: الدين الإجمالي للأسر انتقل من **386 مليار درهم سنة 2021 إلى 453 مليار درهم** [3] **سنة 2025 (+17,4%)**. وسنة 2024، حوالي **32% من الأسر** [3] **المديونة تخصص أكثر من 40% من دخلها** لتسديد قروضها – أي فوق عتبة الهشاشة المالية الحرجة.
- **معدل ادخار الأسر انهار إلى 11,3%** [3] من الدخل المتاح سنة 2024 مقابل حوالي 18% في مطلع الألفية.
- **أكثر من 3 ملايين مواطن** [2] **انزلقوا إلى الفقر أو الهشاشة.**

وفي المقابل، ظل الحد الأدنى للأجر دون عتبة العيش الكريم. فبعد الشطر الثاني من الاتفاق الاجتماعي، بلغ **الحد الأدنى للأجر في الأنشطة غير الفلاحية 17,92 درهما للساعة ابتداء من فاتح يناير 2026**، أي أجر خام شهري قدره 3.422,72 درهم و**أجر صاف يناهز 3.203 دراهم** [16]. أما **الحد الأدنى الفلاحي فبلغ 97,44 درهما لليوم ابتداء من فاتح أبريل 2026**، أي أجر خام شهري 2.533,44 درهم و**صاف يناهز 2.370 درهما** [16].

الفارق بين عامل المدينة وعامل الأرض يبلغ إذن **حوالي 832 درهما شهريا** [16]. لا مبرر له.

وأخيرا، فإن **الظلم في اقتسام القيمة المضافة** هو أصل المشكل: أجر الرأسمال (الفائض الإجمالي للاستغلال) يلتقط أكثر من **63% من الدخل الوطني** [4]، بينما يراوح أجر الأجراء عند **35,6%** [4] ماكرو-اقتصاديا، وينهار إلى **21% فقط** في القطاع الإنتاجي الخاص خارج الإدارات العمومية.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو إعادة توزيع القيمة المضافة لفائدة العمل. ولا يتم ذلك بمرسوم واحد، بل بثلاث رافعات متزامنة: **رفع مُجدوَل ومُشرَّع للأجور**، و**استعادة التحكم في أسعار السلة الأساسية**، و**خفض الضريبة على ذوي الدخل المحدود**.

ونرفض المقاربة التي تقول إن رفع الأجور يقتل الشغل. لكننا نرفض أيضا المزايدة غير المسؤولة برفع فوري بدون تدرج يخلق صدمة للمقاولات الصغرى. ولذلك نلتزم بمسار ثلاثي مُشرَّع حازم وواقعي: **إقرار 5.000 درهم صافية** [16] **على 3 سنوات (50% من فارق الزيادة منذ السنة الأولى، ثم 25%، ثم 25%)**، مصحوبا ببرنامج مواكبة وتحمل جزئي لمساهمات المقاولات الصغيرة جدا حتى لا يؤدي العامل ثمن الإصلاح بشغله.

⚡ مقترحاتنا

أ. ثورة أجرية مُجدوَلة وقابلة للتصديق

1. **مسار ثلاثي مُشرَّع للحد الأدنى للأجر (5.000 درهم صافية** [16] **في أفق 2029)**، يُثبَّت بقانون ملزم لا بمرسوم قابل للتراجع:

السنة	الحد الأدنى للأجر (صافي/شهر)	الحد الأدنى للأجر الفلاحي (صافي/شهر)
الوضع الحالي (2026)	~3.203 درهم	~2.370 درهم
2027	**4.100 درهم**	**3.685 درهم**
2028	**4.550 درهم**	**4.340 درهم**
2029	**5.000 درهم صافية** [16]	**مُوحَّد تماما: 5.000 درهم صافية** [16]
2030	**5.000 درهم**	**5.000 درهم**
2031	**5.000 درهم**	**5.000 درهم**

2. **التوحيد الكامل للحد الأدنى للأجر والحد الأدنى الفلاحي في أفق 2029 (5.000 درهم صافية** [16] **)**، وإنهاء التمييز التاريخي غير المبرر بين عامل المدينة وعامل الأرض.

3. **بند الفهرسة الإلزامية والتلقائية**: كل ارتفاع لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك يتجاوز 2% سنويا يُترجَم آليا إلى تعديل للأجور. لا تفاوض، ولا انتظار، ولا حوار اجتماعي مؤجَّل.

4. **مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والقطاع الفلاحي المعاشي**: تخصيص الجزء الأكبر (60%) من غلاف الدعم المرصود للعدالة الأجرية (8,5 مليار درهم) في السنتين الأولى والثانية (2027 و2028) كتحمّل جزئي متناقص للمساهمات الاجتماعية لفائدة المشغِّلين المصرِّحين الذين يقل عدد أجرائهم عن 50، **بشرط الحفاظ على الشغل والتصريح الفعلي**.

5. **مواءمة الأجور الدنيا في الوظيفة العمومية والجماعات الترابية** مع المسار نفسه.

ب. استعادة التحكم في الأسعار

6. **إعادة تفعيل مسطرة تحديد الأسعار** المنصوص عليها في القانون 104-12 [10] المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، بالنسبة لسلة محدَّدة قانونا: **زيت المائدة، مشتقات الحليب، الخبز، السكر، الدقيق الوطني…**، – بمرسوم سنوي بعد رأي مجلس المنافسة، **مع نشر بنية التكلفة**.

7. **رخصة مسبقة وحصص لتصدير الخضر الأساسية**: منح الرخصة مشروط بالتموين الكامل للسوق الوطنية بأسعار متوافقة مع القدرة الشرائية. نضع حدا للتعليقات الظرفية الفوضوية بتخطيط دائم.

8. **مرصد وطني مستقل للأسعار والهوامش** ينشر شهريا بنية الأسعار في المواد الأساسية والمحروقات.

9. **تعميم إلزامي لملصق «السعر الأقصى»** في نقاط البيع، ورقمنة مراقبة الأسعار، وتعزيز المفتشية الاقتصادية 600 **مراقب إضافي**.

10. **تقنين هوامش موزعي المحروقات** – مع قول الحقيقة حول حجمه (انظر التنبيه أدناه).

ج. خفض الضريبة على ذوي الدخل المحدود

11. **إعفاء كامل من الضريبة على القيمة المضافة (0%)** على: الأدوية والمستلزمات الطبية والكواشف المخبرية وأكياس الدم؛ سلة المواد الغذائية الأساسية؛ الطاقة ذات الاستعمال المنزلي في الشطر الأول من الاستهلاك.

12. **رفع عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل إلى 60.000 درهم سنويا** (مقابل 40.000 حاليا).

13. **حماية المستهلك من فخ المديونية**: سقف قانوني لمعدل جهد الاستدانة عند **35% من الدخل الصافي**، ومنع الحجز على الأجر تحت عتبة الحد الأدنى للأجر، وإحداث مسطرة عمومية مجانية لمعالجة فرط المديونية لدى بنك المغرب.

د. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج حماية القدرة الشرائية والتخفيف الجبائي على الأسر	في حدود **9,5 مليار درهم**	إعفاء السلة الاستهلاكية الأساسية والأدوية والطاقة المنزلية من الضريبة على القيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الإعفاء من الضريبة على الدخل للأجراء، مع تعزيز آليات المراقبة الاقتصادية.
برنامج العدالة الأجرية، توحيد الحد الأدنى للأجور ودعم المقاولات الصغرى	في حدود **8,5 مليار درهم**	توحيد وتقليص الفوارق في الحد الأدنى للأجور عبر القطاعات والوظائف، ومواكبة النسيج المقاولاتي الصغير جدا عبر تخفيض التكاليف والمساهمات المهنية لتحفيز التشغيل.

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
تعزيز التصاعدية الجبائية وتثمين المساهمة على الأرباح ومداخيل الرأسمال	**+1,5 مليار درهم** *(موارد متوقعة)*	إرساء أشطر تصاعدية متقدمة للدخول المرتفعة، مواءمة تضريب عوائد الرأسمال، وترشيد الامتيازات التفضيلية غير المنتجة تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**16,5 مليار درهم**	**غلاف مالي استراتيجي مهيكل لضمان التوازن المالي وإعادة التوزيع العادل للثروة.**

أفق 2031: حد أدنى للأجر 5.000 درهم صافية [16] ؛ توحيد الأجر الفلاحي في 2029؛ فهرسة تلقائية للأجور؛ خفض النفقات الضرورية من 67% إلى أقل من 58% من ميزانية الأسرة؛ خفض نسبة الأسر التي تتجاوز عتبة 40% من الدخل في خدمة الدَّين إلى النصف.

❖ ❖ ❖

الفصل الخامس عشر: الحق في السكن والنقل العمومي — محاربة المضاربة العقارية ومجانية النقل للفئات الهشة

تشخيصنا

السكن، مع التغذية، أحد شطرَي **النفقات الضرورية** التي تلتهم ثلثَي ميزانية الأسرة. ولا يمكن الحديث عن القدرة الشرائية دون الحديث عن الكراء.

فالسكن اللائق ما يزال بعيد المنال عن فئات واسعة، رغم برنامج الدعم المباشر للسكن (2024-2028) الذي يمنح **100.000 درهم** لاقتناء سكن لا يتجاوز ثمنه 300.000 درهم و**70.000 درهم** لسكن بين 300.000 و700.000 درهم، والذي تجاوز عدد المستفيدين منه **105 آلاف**.

غير أن الدعم الموجه للطلب، في سوق يعاني من نقص في العرض ومن مضاربة عقارية، يخاطر بأن **يُمتَصّ في الأثمنة** بدل أن يخفض الكلفة على الأسر. وقد لوحظ تباطؤ في وتيرة الإنتاج العقاري الاجتماعي.

وتظل ظاهرة **السكن غير اللائق** قائمة رغم إعلان 62 مدينة ومركزا حضريا «خالية من الصفيح» وهدف القضاء النهائي على الظاهرة في أفق 2028، إذ تستمر مشكلة **المباني الآيلة للسقوط** والأحياء الناقصة التجهيز والبناء العشوائي …

ويتزامن هذا مع اختلالات جوهرية في المنظومة العمرانية، تتجلى في تقادم وثائق التعمير، والتوسع المفرط في اعتماد مسطرة الاستثناءات، واستنزاف الأراضي الفلاحية بفعل التمدد الإسمنتي، فضلا عن العجز المزمن في التجهيزات العمومية والمساحات الخضراء. وتُجسّد الضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية مظهرا صارخا للمضاربة؛ إذ تملك الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية تحديدا دقيقا لوعائها الضريبي، مما يُسقط أي مبرر للتقاعس عن استخلاصها.

أما **التنقل الحضري** فهو أحد أكبر أوجه الظلم الاجتماعي اليومي: نقل عمومي غير كاف وغير منتظم، وتفويضات تدبير مكلفة وضعيفة الأداء، وغياب البدائل النظيفة، مما يفرض على العمال والطلبة كلفة وزمنا باهظين، ويقصي النساء وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو **الحق في المدينة**: سكن لائق في المتناول، وحي مجهز بالمرافق، ونقل عمومي فعال، ومجال عام آمن ومشجّر، ومشاركة الساكنة في قرارات التهيئة.

و**السكن حق، لا منتوج مالي**. ومعالجة الأزمة تمر عبر **العرض العمومي والعقار العمومي**، لا عبر دعم الطلب وحده. فالدولة يجب أن تعود فاعلا منتجا للسكن المخصص للكراء، وأن تحارب المضاربة العقارية التي تحوّل الأرض من وسيلة سكن إلى أداة اكتناز.

⚡ مقترحاتنا

أ. السكن

1. **إحداث الوكالة الوطنية للسكن العمومي الإيجاري**: بناء وتدبير **100.000 وحدة سكن عمومي إيجاري اجتماعي عند نهاية الولاية**، **غير قابلة للبيع**، بكراء مسقوف عند **20% من دخل الأسرة**، بأولوية للشباب والأسر الصغيرة والأمهات العازبات. **ننهي المنطق الذي حوّل «السكن الاجتماعي» إلى إعانة عمومية للمنعشين العقاريين.**
2. **تعبئة العقار العمومي** للسكن الاجتماعي وفق مساطر شفافة، مع منع تفويته للمضاربة، وإحداث **احتياطي عقاري عمومي دائم** في كل مدينة.
3. **تأطير الكراء**: **مؤشر مرجعي جهوي للكراء بقوة قانونية**، وتسقيف الزيادات عند مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، **ومنع الطرد بدون حكم قضائي وبدون حل إيوائي في الفصل الشتوي**، **وضمانة عمومية مجانية للكراء تُعوّض عن الشيك والكفيل**.
4. **إقرار ضريبة تصاعدية على العقارات السكنية الشاغرة** بالمجالات الحضرية التي تشهد ضغطا سكنيا حادا، ترتفع نسبتها طرديا مع استمرار مدة عدم الإشغال.
5. **مراجعة جذرية وتفعيل حقيقي للضريبة على الأراضي غير المبنية الحضرية.**
6. **الحد من المضاربة**: جباية تصاعدية على أرباح التفويتات العقارية القصيرة الأمد (**30% لأقل من سنتين، 25% من 2 إلى 4 سنوات**).
7. **مراجعة برنامج الدعم المباشر للسكن** بربطه بسقف ثمن المتر المربع وبضمانات ضد ارتفاع الأثمنة، مع تقييم مستقل ومنشور لأثره الحقيقي.
8. **مخطط استعجالي للمباني الآيلة للسقوط**: إحصاء وطني منشور، وتدخل مبرمج وممول، وحل سكني مضمون للأسر المعنية.

9 **إعادة الإسكان لا إعادة الإيواء**: القضاء على السكن الصفيحي بمقاربة إدماجية تضمن القرب من مصادر الشغل والمرافق، **مع حق العودة إلى الحي نفسه بدل الترحيل إلى الهوامش**، وإشراك الأسر في اختيار الحلول.

ب. التعمير والمدينة

10 **إصلاح منظومة التعمير**: تسريع مراجعة وثائق التعمير، وتقليص الاستثناءات إلى حالات محددة قانونا ومعللة ومنشورة، وربط الترخيص الاستثنائي بمساهمة في التجهيزات العمومية.

11 **إلزامية المرافق قبل السكن**: منع تسليم رخص التجزئة والمشاريع السكنية الكبرى دون التزام ممول ومجدول بالمدرسة والمركز الصحي والمساحة الخضراء والنقل.

12 **معيار وطني للمساحات الخضراء**: بلوغ 10 أمتار مربعة للفرد في أفق 2035، مع تشجير الشوارع ومكافحة جزر الحرارة الحضرية في الأحياء الشعبية.

13 **حماية الأراضي الفلاحية** من الزحف العمراني.

14 **مدن قابلة للعيش**: أولوية للراجلين والدراجات، وسلامة الطرق، وإنارة عمومية، **وأمان النساء في الفضاء العام**، **وولوجية كاملة للأشخاص في وضعية إعاقة**.

15 **إشراك الساكنة**: استشارة عمومية إلزامية في وثائق التعمير والمشاريع الكبرى، مع نشر الملاحظات والأجوبة.

ج. النقل: الحق في الحركة

16 **قطب عمومي للنقل الحضري**: **إنهاء التدبير المفوَّض الفاشل** والعودة إلى الاستغلال العمومي المباشر أو شبه العمومي في المدن الكبرى، مع تقييم مستقل منشور لكل عقد قائم.

17 **شبكات حافلات ذات مستوى خدمة عال** في كل المدن التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة، وتوسيع الترامواي في المدن الكبرى.

18 **تعريفة اجتماعية موحدة**: مجانية النقل المدرسي القروي (الفصل 8)، ومجانية النقل العمومي للمسنين (الفصل 17)، وتسعيرة اجتماعية للشباب والطلبة والعاطلين وذوي الدخل المحدود.

19 **تأهيل النقل بين المدن والنقل القروي**: تنظيم النقل المزدوج، وتحسين السلامة، وربط الدواوير بشبكة نقل منتظمة.

20 **كهربة النقل**: تحفيزات للحافلات الكهربائية، وتطوير شبكة الشحن، ومخطط لتجديد الأسطول القديم.

21 **السكك الحديدية**: **إنعاش الخط السككي النفعي وربط الجهات المهمَّشة** (الشرق، درعة-تافيلالت، بني ملال-خنيفرة) بدل تركيز الاستثمار على المحور الرباط-الدار البيضاء-طنجة، مع أولوية للنقل الجهوي اليومي وللنقل السككي للبضائع.

د. التمويل

المحور الاستراتيجي / التوجه المالي	التقدير السنوي الإجمالي (أفق 2031)	نطاق التغطية والتدخل
برنامج السكن اللائق والارتقاء بالمجالات الحضرية والأنسجة العتيقة	في حدود **9,5 مليار درهم**	تنويع وتوسيع العرض السكني الميسر والإيجاري الموجه للأسر ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى، مع تسريع برامج تأهيل الأنسجة العمرانية المهددة والبنيات الآيلة للتداعي.
برنامج التنقل المستدام والقطب العمومي للنقل الشامل	في حدود **2,5 مليار درهم**	تأهيل وتطوير شبكات النقل الحضري والجهوي، وتفعيل منظومة تسعيرية اجتماعية تضمن حركية عادلة وميسرة لكافة المواطنين.
تعبئة الموارد العقارية، عقلنة التحفيزات ومكافحة المضاربة	**+5,5 مليار درهم** *(موارد ووفورات متوقعة)*	تثمين الرصيد العقاري وتحفيز دينامية البناء، مواءمة الجبائية على المعاملات والأرباح العقارية، وإعادة هندسة منظومة التحفيزات القطاعية لربطها المباشر بالأثر الاجتماعي والإنتاجي.
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**6,5 مليار درهم**	**غلاف مالي استراتيجي ومضبوط لتأمين العدالة المجالية والحق في سكن لائق وتنقل ميسر.**

أفق 2031: 100.000 وحدة سكن عمومي للكراء؛ صفر سكن صفيحي؛ معالجة 100% من المباني الآيلة للسقوط المحصاة؛ نقل عمومي منظم في كل مدينة فوق 100 ألف نسمة؛ 10 م² خضراء للفرد في أفق 2035.

❖ ❖ ❖

الفصل السادس عشر: المساواة التامة وتحرر النساء — تجريم العنف، الأجر المتساوي ورد الاعتبار لاقتصاد الرعاية

🔍 تشخيصنا

المساواة ليست مطلبا حقوقيا فحسب، بل **أهم رافعة اقتصادية معطلة في المغرب**:

- **معدل نشاط النساء لا يتجاوز 19 %**سنة 2025، مقابل **66,4% للرجال**؛ ومعدل تشغيلهن 15.1% مقابل 62,9% للرجال.
- **أكثر من 71% من الأشخاص خارج سوق الشغل نساء.**
- **بطالة النساء ارتفعت إلى 20,5% سنة 2025** مقابل 10,8% للرجال؛ وتبلغ **30,2% لدى حاملات الشهادات العليا** مقابل 17,9% للرجال.
- **81,9% من النساء المتزوجات غير نشيطات** مقابل 3,1% من الرجال المتزوجين.
- **48,2% من النساء فوق 25 سنة بدون أي مستوى تعليمي** (70,6% في القروي)، و**69,5% من النساء فوق 50 سنة أميات**.

- **ولوج النساء إلى العقار الفلاحي: 6,9% فقط**، و**0,8% فقط من النساء القرويات يتقاضين معاشا**.

تصحيح ضروري لأرقامنا: تتداول أحيانا أرقام غير دقيقة حول قيمة العمل الرعائي. المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط (**بحث استعمال الزمن، 2012** – وهو المصدر الوطني الوحيد المتاح، ويحتاج تحيينا عاجلا) تقول ما هو **أفضل من ذلك بكثير وبدقة أكبر**:

- **قيمة العمل المنزلي غير المؤدى عنه: 285 مليار درهم = 34,5% من الناتج الداخلي الخام** (بتثمينه بالحد الأدنى للأجر).

وما تزال مقتضيات تمييزية قائمة، وما يزال مشروع تعديل مدونة الأسرة معلقا منذ دجنبر 2024. أما **العنف** فيظل ظاهرة واسعة – أسري واقتصادي ورقمي – مع ضعف في التبليغ ونقص في مراكز الإيواء.

🎯 مشروعنا

تحرّر النساء محرّك للتنمية، لا متغيّر تعديل.

مشروعنا هو **المساواة الكاملة والفعلية**: في القانون، وفي الولوج إلى الموارد، وفي الفضاء العام، وفي القرار.

والمساواة لا تتحقق بالتشريع وحده، بل تحتاج **بنية تحتية للمساواة**: حضانات، ونقل آمن، وخدمات رعاية. فالمرأة التي لا تجد من يرعى طفلها لا تستطيع العمل مهما كان القانون منصفا.

ولهذا نراهن على تحويل اقتصاد الرعاية إلى مرفق عمومي أصيل يرفع العبء غير المؤدى عنه عن كاهل النساء ويخلق مناصب شغل كريمة ومحمية، عوض الانزلاق نحو "اقتصاد فضي" ريعي وقائم على المضاربة والتربح من هشاشة مرحلة الشيخوخة.

⚡ مقترحاتنا

أ. المساواة القانونية والمالية بين الزوجين

1. **إلغاء نهائي وبدون استثناء لزواج القاصرات**: إلغاء كل الاستثناءات القضائية المتيحة للزواج قبل 18 سنة، **بدون استثناء طبي أو اجتماعي**، مطابقة لالتزامات المغرب في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
2. **إصلاح شامل لقانون الإرث**: **إلغاء قاعدة التعصيب نهائيا**، وضمان **المساواة القانونية والمالية بين الزوجين** لكل المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو الدين.
3. **تحصين بيت الزوجية**: **حق الاستعمال المجاني وغير القابل للتصرف للأرملة في السكن مدى الحياة**، مما يبطل كل محاولة إفراغ من طرف الورثة الآخرين.
4. **إلزامية عقد تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج** عند إبرام عقد الزواج، **متضمنا سُلّما قانونيا للتقييم المالي للعمل المنزلي**.

5. **الولاية المشتركة على الأبناء**، وإلغاء التعدد، ومراجعة كل التشريعات التمييزية وملاءمتها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع كل التحفظات.

6. **قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء**: توسيع التعريف ليشمل **العنف الاقتصادي والرقمي**، وتدابير الحماية الفورية، وتجريم واضح للتحرش في كل الفضاءات، ومساطر مبسطة.

7. **إحداث آلية وطنية مستقلة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز**، بصلاحيات تحقيق وتوصية ونشر.

ب. المرفق العمومي لاقتصاد الرعاية

8. **مرفق عمومي للطفولة الصغرى**: شبكة وطنية من **دور الحضانة العمومية للقرب**، مجانية للأسر الهشة وبتسعيرة متدرجة للباقي، بالأولوية للأحياء الشعبية ومناطق تركيز التشغيل النسائي. **الهدف: 3.000 دار حضانة عمومية في أفق 2031**، بطاقة استيعابية تناهز 190.000 طفل.

9. **نظام مهني لمهن الرعاية**: أجور دنيا، وتكوينات مؤهِّلة، **وانخراط إلزامي ومراقَب في الضمان الاجتماعي** لمساعِدات المنزل ومساعِدات الحياة ومربّيات الأطفال. **مهن الرعاية مهن كاملة، لا امتداد «طبيعي» لدور المرأة.**

10. **الاعتراف بعمل الرعاية غير المؤدى عنه** وإدماجه في الحسابات الوطنية، **مع تحيين عاجل لبحث استعمال الزمن (آخر بحث يعود إلى 2012)**، وحقوق تقاعدية عن فترات الرعاية.

11. **مرفق عمومي لمواكبة المسنين** (انظر الفصل 17).

ج. التمكين الاقتصادي والمساواة الأجرية

12. **المساواة في الأجور**: **إلزام قانوني بالمساواة الكاملة**، وعقوبات مالية لاجتثاث فارق أجري يبلغ حوالي 20% لنفس العمل، **وإلزام كل مقاولة بأزيد من 100 أجير بنشر مؤشر المساواة الأجرية سنويا، مع منع الولوج للصفقات العمومية عند عدم المطابقة لثلاث سنوات متتالية.**

13. **مراجعة عطلة الأمومة والأبوة ومنحة الولادة الشاملة**:

- رفع عطلة الأمومة المؤدى عنها إلى **20 أسبوعا**، وإحداث **عطلة أبوة مؤدى عنها (4 أسابيع)**.
- **إحداث منحة ولادة شاملة بقيمة 5.000 درهم لكل مولود جديد**: تُصرَف للأم مباشرة فور الولادة عبر مسطرة رقمية ميسّرة وشفافة مرتبطة بالتصريح في الحالة المدنية والمنظومة الصحية، لتغطية نفقات الرعاية الأولية ومستلزمات الرضيع، مع اشتراط استكمال مسار الفحوصات الطبية ما بعد الولادة والتلقيح لحماية صحة الأم والطفل ومكافحة وفيات الأمهات والمواليد (خاصة في العالم القروي).

14. **حماية العاملات في القطاعات الأكثر هشاشة**: العاملات الفلاحيات (النقل الآمن، الأجر المتساوي، التغطية)، والعاملات المنزليات، وعاملات المصانع، **ومنع وتجريم العمل غير المؤدى عنه للفتيات في الاستغلاليات الفلاحية.**

15 مناصفة صارمة في الأراضي السلالية، وصندوق الضمان لمقاولات النساء القرويات بفائدة صفرية (الفصل 2).

16 **مخطط محو الأمية الوظيفية والرقمية** الموجَّه لـ70,6% من النساء القرويات بدون تعليم (الفصل 8).

17 **العدالة الجندرية في القطاع التكنولوجي**: رغم أن المغرب يسجل **أعلى نسب خريجات الهندسة عالميا (أكثر من 42%)**، تواجه النساء إقصاء وتمييزا أجريا – نفرض المساواة الكاملة وكوطا لمناصب القرار الرقمي (الفصل 5).

د. المشاركة والفضاء العام

18 **المناصفة في التمثيل السياسي**: اللوائح المتناوبة إلزاميا، وثلث المقاعد فورا، والمناصفة في أفق 2035 (المحور الأول).

19 **المناصفة في المسؤوليات العمومية العليا**: هدف **40% من مناصب المسؤولية** في الإدارة والمؤسسات العمومية في أفق 2032، مع نشر المؤشرات سنويا.

20 **الأمان في الفضاء العام والنقل**: إنارة، وآليات تبليغ فورية، وتكوين للعاملين في النقل والأمن.

21 **مضاعفة مراكز إيواء ومواكبة النساء ضحايا العنف** وضمان تمويلها القار، مع خلايا استقبال في المستشفيات والمحاكم ومراكز الشرطة، **وفرقة وطنية عمومية للمساعدة القانونية والنفسية المجانية لضحايا التحرش الإلكتروني**.

22 **التربية على المساواة** في المناهج ووسائل الإعلام العمومية، ومحاربة الصور النمطية.

هـ. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: 3.000 دار حضانة عمومية (تشغيل + استثمار مُهلَك)	-7,0 مليار درهم
تكلفة: منحة الولادة الشاملة (5.000 درهم × ~600.000 مولود سنويا)	-3,0 مليار درهم
تكلفة: نظام وتكوين مهن الرعاية	-1,5 مليار درهم
تكلفة: مراكز الإيواء والآلية الوطنية للمناصفة	-1,0 مليار درهم
مورد: إعادة تخصيص برامج دعم الطفولة المجزأة وترشيد نفقات التسيير غير المجدية	+2,5 مليار درهم
مورد: العائد الجبائي والاجتماعي لارتفاع النشاط النسائي (فرضية محافظة: +4 نقاط في أفق 2031)	+1,5 مليار درهم
مورد: إلغاء الإنفاق الجبائي غير المبرَّر – الشطر المخصَّص للرعاية	+1,5 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**7,0 مليار درهم**

> *لماذا هذا الفصل استثمار وليس نفقة: كل دار حضانة تحرّر وقت أمهات، وتخلق شغلا لائقا مُصرَّحا به، وتوسّع وعاء المساهمات الاجتماعية والضريبية، وكل منحة ولادة تحمي الطفولة المبكرة وتقلص الفوارق الصحية والمجالية. إنه الاستثمار العمومي الوحيد الذي يموّل نفسه جزئيا خلال الولاية نفسها.*

أفق 2031: رفع معدل نشاط النساء من 17,5% إلى 30%؛ منحة ولادة شاملة لـ600 ألف مولود سنويا؛ 3.000 دار حضانة عمومية؛ ثلث المقاعد البرلمانية للنساء؛ 40% من مناصب المسؤولية العمومية؛ رفع ولوج النساء للعقار الفلاحي إلى 25%؛ إصلاح المدونة خلال 12 شهرا.

❖ ❖ ❖

الفصل السابع عشر: الشباب والطفولة — ميثاق الكرامة، الحق في الإدماج والأمل في المستقبل

> *كرامة ▪ استقلالية ▪ مستقبل*

🔍 تشخيصنا

- **بين 1,5 و3 ملايين شاب خارج التشغيل والتعليم والتكوين** حسب نطاق الاحتساب – والتقدير الأحدث لبنك المغرب يضع **2,94 مليون شاب وشابة (15-29 سنة)، أي 33,6%** من هذه الفئة العمرية.
- **73% منهم نساء (82% في القروي).**
- **42% من الشباب النشيطين المشتغلين يعملون بدون أجر**، وترتفع النسبة إلى **82,6% لدى الشابات القرويات**.
- **73,2% من الشباب الأجراء يشتغلون بدون عقد.**
- **بطالة الشباب 15-24 سنة: 37,2% وطنيا، و48% في المدن.**
- **حوالي 375.000 شاب حضري مهمَّش ومحبط**، مدفوع نحو غير المهيكل أو الهجرة السرية أو المعاناة النفسية.
- **شاب من كل خمسة (15-34 سنة) يعاني اضطرابات نفسية**، مقابل حوالي 454 طبيبا نفسانيا على الصعيد الوطني.

أما **الطفولة**، فما تزال قضايا تشغيل الأطفال، والأطفال في وضعية الشارع، والأطفال المتخلى عنهم، والعنف داخل الأسرة والمؤسسات، تطرح تحديات كبيرة، مع نقص في بنيات الحماية وفي عدد الأخصائيين.

🎯 مشروعنا

الشباب شركاء في القرار لا مستفيدون من برامج؛ والأطفال أصحاب حقوق لا موضوع رعاية.

ومعيارنا هو **الاستقلالية**: كل سياسة عمومية تجاه الشباب تُقيَّم بقدرتها على تمكينهم من العيش المستقل – دخلا، وسكنا، وصحة، ومشاركة.

مقترحاتنا

أ. الالتزامات الموزَّعة عبر البرنامج

الالتزام	الفصل
ضمانة الشغل للشباب (150.000 مستفيد في أفق 2031)	10
دخل التنقّل (1.500 درهم/شهر × 6 شهرا للخريجين الجدد)	10
قرينة الأجر لعمال المنصات وتقنين العمل عبر التطبيقات الرقمية (التوصيل والنقل)	10
منع وتجريم العمل غير المؤدى عنه للفتيات في الاستغلاليات فلاحية	10
مخطط «صفر انقطاع» + مدارس الفرصة الثانية	8
مجانية الجامعة + منحة الاستقلالية	9
مخطط وطني استعجالي للصحة النفسية + تعويض 100% للشباب	11
الولوج المجاني للصبيب العالي في القروي وشبه الحضري	5
خفض سن الترشح إلى 18 سنة والتمويل المفضل لحملات الشباب	المحور الأول

ب. التزامات إضافية خاصة بالشباب

1. **تحرير معتقلي الرأي والحركات الاجتماعية**، الذين يشكل الشباب جزءا كبيرا منهم – من المائة يوم الأولى.
2. **تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي وتفعيله فورا بتركيبة منتخَبة**، وتخصيص حصة للشباب في المجالس الترابية وهيئاتها الاستشارية.
3. **استرجاع دور الشباب والمراكز الرياضية المخوصَصة أو المدبَّرة بمنطق زبوني**، وتحويلها إلى **تدبير مشترك مجاني** بين الجماعات والجمعيات المحلية للشباب، مع هدف **مركب سوسيو-ثقافي ورياضي في كل جماعة قروية ومقاطعة حضرية في أفق 2032**.
4. **دعم المبادرات الشبابية**: **قرض الانتقال الاجتماعي للشباب** – قروض صغرى تضامنية موجَّهة حصرا نحو التكوينات المهنية المؤهِّلة وأدوات العمل المعلوماتية ووسائل النقل الجماعي الإيكولوجي – مع مواكبة تقنية إلزامية لمدة سنتين وحاضنات جهوية.
5. **السكن للشباب**: حصة مخصصة في السكن العمومي الإيجاري، وضمان عمومي لقروض السكن الأول.
6. **خلايا استماع نفسي مجانية** في المؤسسات التعليمية والجامعية ودور الشباب، وخط وطني للدعم النفسي (انظر الفصل 11).

7 **الخدمة المدنية التطوعية المؤدى عنها**: برنامج اختياري لمدة 6 إلى 12 شهرا في التربية والصحة والبيئة والثقافة، مع اعتراف بالخبرة المكتسبة.

ج. الطفولة

8 **تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة** بميزانية مضمونة وآلية تتبع منشورة.

9 **محاربة تشغيل الأطفال**: مراقبة مشددة، خاصة في العمل المنزلي والفلاحة والصناعة التقليدية، **ومنع تشغيل من هم دون 18 سنة في العمل المنزلي بدون استثناء**، مع إدماج فوري في التعليم أو التكوين.

10 **تعزيز بنيات حماية الطفولة**: وحدات حماية في كل إقليم، وأخصائيون نفسيون واجتماعيون، وقضاء أحداث متخصص.

11 **حماية الأطفال في الفضاء الرقمي**: تشريع لحماية معطياتهم، ومحاربة الاستغلال الجنسي عبر الأنترنت، والتربية على الاستعمال الآمن.

12 **الأطفال في وضعية الشارع**: برنامج وطني للإدماج قائم على المواكبة الطويلة لا على الحملات الظرفية، **وإنهاء تجريم الطفولة الهشة**.

د. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: استرجاع وتجهيز دور الشباب والمراكب السوسيو-ثقافية	-0,6 مليار درهم
تكلفة: قرض الانتقال الاجتماعي للشباب + الحاضنات الجهوية	-0,5 مليار درهم
تكلفة: بنيات حماية الطفولة والأخصائيون	-0,9 مليار درهم
مورد: إعادة تخصيص برامج الشباب المتفرقة والمزدوجة	+1,0 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**1,0 مليار درهم**

أفق 2031: خفض نسبة الشباب الأجراء بدون عقد من 73% إلى أقل من 35%؛ مركب سوسيو-ثقافي في كل جماعة؛ صفر طفل مشتغل دون 18 سنة في العمل المنزلي؛ مجلس استشاري للشباب منتخَب وعامل.

❖ ❖ ❖

الفصل الثامن عشر: العدالة والإنصاف للفئات المنسية — الإدماج الكامل للأشخاص في وضعية إعاقة والكرامة للمسنين

🔍 تشخيصنا

كبار السن: يعرف المغرب انتقالا ديمغرافيا متسارعا. **13,8% من السكان فوق 60 سنة سنة 2024 (أكثر من 5 ملايين مواطن)، بنمو سنوي 4,6% مقابل 0,85% للنمو الديمغرافي العام.**

- **52,4% منهم بدون أي دخل قار.**
- **795.800 متقاعد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعيشون بمعاش متوسط قدره 1.814 درهما شهريا.**
- **28,9% من النساء المسنات يعشن بمفردهن** (مقابل 16,3% سنة 2004)، و**69,5% من النساء فوق 50 سنة أميات**، و**0,8% فقط من النساء القرويات يتقاضين معاشا**.

الأشخاص في وضعية إعاقة: رغم القانون-الإطار 97.13، تظل الولوجية شبه غائبة في المرافق والفضاءات والنقل، والإدماج المدرسي محدودا، **وحصة 7% في التوظيف العمومي غير محترمة عمليا**.

🎯 مشروعنا

الشيخوخة ليست كلفة ميزانياتية. إنها فرصة تاريخية لإعادة تأسيس العقد الاجتماعي على قواعد عدالة توزيعية والمساواة النوعية. ونرفض «الاقتصاد الفضّي» المضاربي الذي يتاجر في الكبر في السن ولا يستفيد منه إلا الأغنياء.

و**الأشخاص في وضعية إعاقة مواطنون كاملو الحقوق، لا حالات اجتماعية**. ومعيارنا هو **الاستقلالية**: كل سياسة تُقيَّم بقدرتها على تمكين الشخص من العيش المستقل والمشاركة الكاملة.

⚡ مقترحاتنا

أ. الدخل الأدنى للكرامة للمسنّين

1. **إحداث معاش اجتماعي شامل:** كل مسنّة ومسنّ فوق 65 سنة مُقصى من النظام الرسمي للتقاعد.
2. **الجدولة: 700 درهم/شهر لـ800.000 مستفيد سنة 2028 → 1.500 درهم/شهر لـ1,2 مليون مستفيد في أفق 2031، مع فهرسة على مؤشر الأسعار.**

ب. المرفق العمومي الوطني للاستقلالية والمساعدة بالمنزل

3. **قانون-إطار للبرمجة من أجل الاستقلالية**، بتسريع «المخطط الوطني للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030».
4. **إحداث «التشغيل العمومي للرعاية»**: توظيف وتكوين وترسيم مهنيّي المساعدة الاجتماعية في نظام عمومي أو تعاوني – **آفاق شغل قار ولائق للنساء والشباب**.
5. **الاستثمار في بنيات العلاج**:
   - **مراكز نهارية عمومية مجانية للمسنين في كل جماعة**؛
   - **دور تقاعد طبية عمومية ومجانية للأسر المتواضعة**؛
   - **وحدات طب الشيخوخة المتخصصة في كل مركز استشفائي إقليمي**، ومجانية الأدوية المزمنة.
6. **محاربة إساءة معاملة كبار السن**: تجريم واضح، وآلية تبليغ، ومراقبة مؤسسات الإيواء.

ج. التأمين القانوني والعقاري للنساء المسنّات

7 **تحصين بيت الزوجية للأرملة** (الفصل 15).

8 **إلغاء التعصيب** (الفصل 15).

9 **مخطط محو الأمية القانونية والإدارية** الموجَّه للنساء المسنات في العالم القروي، لكسر تبعيتهن.

د. التهيئة الدامجة والمواطنة النشيطة ورعاية المتقاعدين

10 **صندوق عمومي لتكييف السكن**: إعانات مباشرة للأسر المتواضعة لتكييف مساكنها مع إكراهات الكبر في السن (تجهيزات السلامة، منحدرات، مرافق صحية مكيَّفة).

11 **مدن وقرى دامجة**: أرصفة آمنة، وحدائق قربية، **ومجانية تامة للنقل العمومي الحضري لكل المسنين والمتقاعدين**.

12 **إحداث «بطاقة المتقاعد والمواطن المسن»**: إقرار تسعيرة تفضيلية وتخفيضات لا تقل عن **50%** **في شبكات النقل العمومي الوطنية والحضرية (قطارات ONCF، الحافلات، الطراموای)**، ومراكز الاصطياف والإيواء السياحي الاجتماعي والفنادق، وكافة الفضاءات الثقافية والترفيهية والرياضية.

13 **«المجالس المحلية للحكماء»**: هيئة استشارية ديمقراطية من المسنين في كل جماعة، لإشراكهم في اختيارات التهيئة المحلية ونقل التراث.

هـ. الأشخاص في وضعية إعاقة

14 **تعويض الإعاقة كحق شخصي غير مشروط بالدخل**: **منحة استقلالية مُدرَّجة حسب درجة الإعاقة**، مفصولة عن المساعدة الاجتماعية للفقر، تغطي التجهيزات والمواكبة والتنقل.

15 **المدرسة الدامجة إلزاميا**: قسم دامج في كل مؤسسة تعليمية، مع **30.000 مساعد حياة مدرسية في النظام العمومي**، وتكوين إلزامي للمدرّسين.

16 **الولوجيات**: **مخطط وطني إلزامي بأجل قانوني (2031)** للمباني العمومية والنقل والفضاء العام والمواقع الرقمية، **مع عقوبات مالية على الجماعات والإدارات غير المطابِقة**.

17 **التشغيل**: **تفعيل لحصة 7% في الوظيفة العمومية** بمراقبة ونشر سنوي، وتحفيزات مشروطة في القطاع الخاص.

18 **مراجعة الوضع القانوني**: الانتقال من منطق «الحَجْر» إلى منطق **«الدعم في اتخاذ القرار»**، تماشيا مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

و. الفئات المنسية

19 **مغاربة في وضعية شارع**: **خدمة عمومية وطنية للإيواء الاستعجالي والإدماج، لا التنقيل الأمني.**

20 **الأشخاص في وضعية إدمان**: مقاربة صحية لا زجرية، وتوسيع مراكز العلاج والتقليص من المخاطر.

ز. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: الدخل الأدنى للكرامة (1,2 مليون مستفيد × 1.500 درهم × 12)	-21,6 مليار درهم
مورد داخلي: تحويل المكوّن الحالي «مسنّون» من الدعم الاجتماعي المباشر	+8,0 مليار درهم
التكلفة الحدّية الصافية للدخل الأدنى	**-13,6 مليار درهم**
تكلفة: المرفق العمومي للاستقلالية (مراكز نهارية + دور تقاعد + طب الشيخوخة + التشغيل العمومي للرعاية)	-4,0 مليار درهم
تكلفة: صندوق تكييف السكن + مجانية النقل للمسنين	-1,5 مليار درهم
تكلفة: منحة استقلالية الإعاقة + 30.000 مساعد حياة مدرسية + الولوجيات	-6,0 مليار درهم [34]
مورد: ضريبة التضامن على الثروة – الشطر المخصَّص للاستقلالية	+2,5 مليار درهم
مورد: الضريبة على التركات الكبرى – الشطر المخصَّص للاستقلالية	+1,4 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**21,2 مليار درهم**

أفق 2031: تغطية 100% من كبار السن بدخل أدنى أو معاش؛ مركز نهاري في كل جماعة؛ 30.000 مساعد حياة مدرسية؛ ولوجية 100% للمرافق العمومية؛ احترام فعلي لحصة 7%.

❖ ❖ ❖

الفصل التاسع عشر: التحرر الثقافي واللغوي — ترسيم فعلي للأمازيغية، إعلام عمومي حر، وثقافة شعبية متاحة للجميع

🔍 تشخيصنا

نفقات الترفيه والثقافة انهارت بـ74% [2] **بين 2014 و2023 لتستقر في 0,5% من ميزانية الأسرة.** الثقافة أول ما يُضحّى به حين تُخنق القدرة الشرائية. وميزانية الثقافة تظل دون 0,3% من الميزانية العامة، مع مدن كاملة بلا مسرح ولا دار سينما ولا مكتبة عمومية عاملة، وهشاشة في الوضع الاجتماعي للفنانين، وتدهور في حماية التراث.

الأمازيغية: رغم ترسيمها دستوريا منذ 2011 وصدور القانون التنظيمي 26.16، يظل التفعيل بطيئا ومتفاوتا: تعميم غير مكتمل في التعليم، وحضور محدود في الإدارة والقضاء والإعلام والفضاء العام، ونقص حاد في الأطر.

الإعلام: أزمة مزدوجة – أزمة نموذج اقتصادي مع انهيار مداخيل الصحافة المكتوبة وهيمنة المنصات العالمية على سوق الإعلانات، وأزمة استقلالية مع ضعف الحكامة في الإعلام العمومي وتركيز الملكية وهشاشة أوضاع الصحفيين.

الرياضة: تقدم في الرياضة النخبوية والبنيات الكبرى، معزَّز باستضافة كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، لكن الفجوة واسعة بين استثمارات الملاعب الكبرى والرياضة الجماهيرية والمدرسية والقروية – وهي فجوة كانت في صلب انتقادات حراك 2025.

🎯 مشروعنا

الثقافة حق وليست ترفا، وهي ركيزة من ركائز المواطنة والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. والتعدد الثقافي واللغوي رصيد وطني مشترك يجب صيانته لا مجرد خصوصية تُحتمَل؛ وهو ما يقتضي تفكيك الريع والاحتكار في المجالات الإبداعية والصناعات الثقافية لضمان تكافؤ الفرص وعدم جعل الثروة والمال معيارا لتحديد حظوظ المواطن في العيش الكريم والوصول إلى المنتوج الثقافي.

ونريد إعلاما عموميا مستقلا يخدم المواطن، وصحفيين محميين قانونيا واجتماعيا بضمانات أجرية تكفل الاستقلالية والكرامة، بعيدا عن منطق الهشاشة الذي يخلق عسرا معيشيا، بحيث لا تفوق تكلُفة وصول الخمس الأقل عسرا إلى الخدمات الإعلامية والمعرفية ما يتمتع به الخُمس الأكثر يسرا بمستويات جذرية من الوفرة والتوجيه.

والرياضة للجميع أولوية على الرياضة للاستعراض: فالملاعب الكبرى لا تعوض غياب ملعب القرب في الحي والقرية.

⚡ مقترحاتنا

أ. الثقافة

1. إشعاع الثقافة التنويرية باعتبارها بوصلة العقلانية والتقدم، ونشر قيم التفكير النقدي، والعلم، وحرية الضمير في المجال العام لمواجهة الانغلاق والجمود الفكري
2. **الرفع التدريجي لميزانية الثقافة إلى 1% من الميزانية العامة في أفق 2031** (مقابل أقل من 0,3% اليوم).
3. **مكتبة ومركز ثقافي عمومي مجاني في كل جماعة**، وشبكة قاعات سينما عمومية، وفضاء للعروض في كل إقليم.
4. **دعم الإبداع بشفافية**: لجان مستقلة، ومعايير منشورة، **ونشر إلزامي للوائح المستفيدين والمبالغ**، وإنهاء منطق الريع في دعم المهرجانات.
5. **الوضع الاجتماعي للفنانين والمهنيين**: تفعيل كامل للتغطية الصحية والتقاعد، وعقود نموذجية، **وحد أدنى للأجر في القطاع الفني**، وحماية حقوق المؤلف وتحديث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

6. **صناعات ثقافية وإبداعية**: دعم السينما والموسيقى والنشر والألعاب الرقمية كقطاعات اقتصادية مشغّلة.

7. توفير تمويلات ومحفزات هيكلية للمؤسسات الثقافية الصغرى والمتوسطة لكسر تمركز الإنتاج في يد فئات محدودة

8. **حماية التراث**: جرد وطني رقمي، وترميم المدن العتيقة والقصور والقصبات، وحماية التراث غير المادي، ومحاربة الاتجار في الممتلكات الثقافية.

9. **خطة وطنية للقراءة العمومية**، ودعم النشر والترجمة، ومكتبة في كل مؤسسة تعليمية.

ب. الأمازيغية والتعدد اللغوي

10. **جدولة ملزمة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية** عبر تعميمها في الأوراق النقدية، جواز السفر، البطاقة الوطنية....

11. **تعميم تدريس الأمازيغية** في جميع المستويات والمؤسسات في أفق 2031، مع تكوين وتوظيف الأساتذة المتخصصين بأعداد كافية.

12. **الأمازيغية في الإدارة والقضاء والصحة**: أعوان ناطقون بالأمازيغية، وترجمة فورية في المحاكم والمستشفيات، ووثائق ولافتات بالأمازيغية.

13. **الأمازيغية في الفضاء الرقمي**: إدماج إلزامي بحروف تيفيناغ في كل منصات ومواقع الإدارات، وتفعيل صندوق FOMAP لتمويل أدوات المعالجة الآلية للغة (الفصل 5).

14. **الرفع من حصة الأمازيغية في الإعلام العمومي** كما وجودة، ودعم الإنتاج الأمازيغي.

15. احترام تخصص الأساتذة في الأمازيغية وذلك عبر تدريسهم لها عوض إسناد لهم تدريس تخصص المزدوج

16. **تثمين الحسانية والروافد الثقافية الوطنية** (العبرية، الإفريقية، الأندلسية) ضمن سياسة ثقافية شاملة.

17. **تقوية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية** ومراكز البحث في اللغات والثقافات الوطنية.

ج. الإعلام

18. **استقلالية الإعلام العمومي**: مجلس إدارة تعدّدي، وتعيين المسؤولين وفق معايير مهنية شفافة، **ودفتر تحملات ملزم بالتعددية**، ومجلس تحرير مستقل، وضمان ولوج متكافئ لكل التيارات الفكرية والحساسيات السياسية.

19. **تقوية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري** وتوسيع صلاحياتها لتشمل المنصات الرقمية، مع ضمان استقلال تركيبتها.

20. **إصلاح دعم الصحافة**: معايير موضوعية ومنشورة، **وربط الدعم باحترام الحقوق الاجتماعية للصحفيين** (عقود، أجور، تغطية) وأخلاقيات المهنة، ونشر لوائح المستفيدين.

21 **حماية الصحفيين**: **إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر**، وحماية سرية المصادر، ومنع المتابعات الكيدية.

22 **مكافحة تركيز الملكية** في وسائل الإعلام وضمان الشفافية في تمويلها وملكيتها.

د. الرياضة

23 **الرياضة المدرسية والجامعية**: إلزامية التربية البدنية بحصص كافية، وتجهيزات رياضية في كل مؤسسة تعليمية، ومسابقات وطنية منتظمة.

24 **رياضة القرب**: **استرجاع المرافق الرياضية المخوصَصة**، وتعميم الملاعب القربية المجانية – **ملعب قرب أو فضاء رياضي مجهز في كل حي وجماعة قروية في أفق 2032**، بتدبير جمعوي مدعوم.

25 **وقف الإعفاءات الجبائية للشركات الرياضية الربحية الكبرى** لصالح الرياضة الشعبية والمدرسية.

26 **ضمان استعمال ما بعد المونديال**: التزام قانوني بأن تُستعمل البنيات المنجَزة لأجل كأس العالم 2030 لفائدة الرياضة الجماهيرية والمدرسية والجمعوية، **مع نشر مخطط الاستعمال والتكاليف والصيانة**.

27 **حكامة الجامعات الرياضية**: انتخابات شفافة، وتحديد الولايات، ومراقبة مالية، ونشر الحسابات.

28 **الرياضة النسائية ورياضة الأشخاص في وضعية إعاقة**: تمويل مخصص، وبنيات ملائمة، وتغطية إعلامية.

29 **الوضع الاجتماعي للرياضيين**: عقود احترافية، وتغطية صحية وتقاعد، ومواكبة لإعادة الإدماج بعد نهاية المسار.

هـ. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: بلوغ 1% من الميزانية للثقافة (بنيات + دعم الإبداع + النظام الاجتماعي للفنانين)	-2,0 مليار درهم
تكلفة: تفعيل الأمازيغية (تكوين، توظيف، ترجمة، رقمنة)	-0,8 مليار درهم
تكلفة: رياضة القرب والرياضة المدرسية	-1,0 مليار درهم
مورد: وقف الإعفاءات الجبائية للشركات الرياضية الربحية الكبرى	+0,8 مليار درهم
مورد: إصلاح دعم الصحافة والإشهار العمومي (ترشيد)	+1,0 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**2,0 مليار درهم**

أفق 2031: 2% من الميزانية للثقافة؛ تعميم تدريس الأمازيغية؛ مكتبة عمومية عاملة في كل جماعة؛ ملعب قرب في كل جماعة؛ صفر متابعة سالبة للحرية في قضايا النشر؛ نشر 100% من الإشهار العمومي الموزَّع.

المحور الرابع

04

المحور الرابع: السيادة الوطنية والتحرر — الوحدة الترابية، مناهضة الإمبريالية، وحقوق مغاربة العالم

السيادة لا تكتمل بالحدود وحدها، بل بسيادة المؤسسات، والقرار الاقتصادي، والغذاء، والماء، والطاقة، والمعرفة، والمواطنة الكاملة لمغاربة العالم.

الفصل العشرون: صيانة الوحدة الترابية ودبلوماسية التحرر وعدم الانحياز 78

الفصل الحادي والعشرون: مغاربة العالم – المواطنة الكاملة والتمثيلية النيابية (مواطنون هنا وهناك) 80

الفصل الثاني والعشرون: وقف التطبيع واتفاقياته والانتصار المطلق لفلسطين 83

الفصل العشرون: صيانة الوحدة الترابية ودبلوماسية التحرر — عدم الانحياز، الدفاع عن السيادة، والتضامن الإنساني

🔍 تشخيصنا

عرف ملف الوحدة الترابية تطورا بارزا باعتماد مجلس الأمن الدولي، في **31 أكتوبر 2025، القرار 2797** الذي جدد ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 31 أكتوبر 2026، ودعا الأطراف إلى الانخراط في مفاوضات **على أساس مبادرة الحكم الذاتي المغربية**، واعتبر أن الحكم الذاتي يمثل «المخرج الأكثر قابلية للتطبيق». وأُقرّ 31 أكتوبر يوما وطنيا للوحدة.

هذا التطور الدبلوماسي، على أهميته، **ينقل التحدي من مستوى الاعتراف إلى مستوى التنزيل**.

إقليميا، تظل العلاقات مع الجزائر مقطوعة ومتوترة، والاتحاد المغاربي معطلا منذ عقود، بكلفة اقتصادية مقدَّرة بنقاط من النمو سنويا لكل بلدان المنطقة.

دوليا، أصبح المغرب فاعلا معترفا به في إفريقيا وفي الفضاء الأطلسي، لكن سياسته الخارجية تعاني من **ضعف الرقابة البرلمانية والنقاش العمومي**: اتفاقيات استراتيجية تُبرم دون نقاش، وشراكات تُوقَّع دون تقييم لأثرها.

أمنيا، حقق المغرب نتائج مهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحريات يظل موضوع نقاش مشروع، خاصة في المراقبة الرقمية وتدبير الاحتجاجات السلمية.

🎯 مشروعنا

الوحدة الترابية ثابت وطني غير قابل للتفاوض، و**أفضل ضمانة لها هي الديمقراطية والتنمية**: فالمشروع المغربي يكسب مصداقيته الدولية بقدر ما يكون نموذجا في الحكامة والحقوق والتنمية، لا بقدر ما يعتمد على المكاسب الدبلوماسية وحدها.

نريد سياسة خارجية تُناقَش توجهاتها الكبرى في البرلمان، وتخضع لتقييم دوري.

ونتمسك بالثوابت التاريخية لليسار المغربي: عدم الانحياز والانتساب إلى أحلاف، التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقه في دولة مستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، ودعم حركات التحرر والعدالة الدولية، والانخراط في تعاون جنوب-جنوب متكافئ، ومناهضة كل أشكال الهيمنة والتدخل. و**البناء المغاربي ضرورة استراتيجية لا خيار ظرفي**.

⚡ مقترحاتنا

أن نجاح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية ليس مجرد تسوية إدارية، بل هو فرصة تاريخية لإعادة تأسيس التعاقد الاجتماعي ودمقرطة الدولة ذلك ما يتطلب تعبئة داخلية صادقة، وتملّكا جماعيا، وخطابا جديدا يعكس تطلعات الشعب المغربي في الكرامة والحرية والديمقراطية

تستند رؤيتنا على ثوابت ومقدمات ضرورية تُشكل المرجعية المبدئية والعملية في مقاربتها لإنجاح مشروع الحكم الذاتي وتحقيق الطي النهائي لملف قضية الوحدة الترابية في الجنوب:

- **مركزية الوحدة الوطنية: إن ديمومة السيادة المغربية على كافة أقاليمها الجنوبية تشكل مبتدأ كل تفاوض وتنزيل نموذج الحكم الذاتي،**
- **شرط التحول الديمقراطي والتوازن الوطني: يروم الحكم الذاتي أن يكون رافعة لتوسيع الديمقراطية التمثيلية الجهوية ومنح كل جهات المغرب صلاحيات حقيقية في التدبير والتنمية وذلك عبر ترسيخ مبدأ التضامن الوطني وإعمال جهوية متقدمة حقيقية في كل الجهات،**
- **المصالحة الشاملة: نعتبر إن إطلاق سراح معتقلي الحراكات الاجتماعية والرأي، وخلق انفراج سياسي وطني شامل، هو مدخل أساسي لمنح المفاوض المغربي المصداقية اللازمة وجعل مقترح الحكم الذاتي مقنعا وجذابا.**
- **تجديد النخب يتطلب هذا إعادة الاعتبار للسياسة، من خلال فسح المجال للكفاءات المؤهلة المتحلية بالنزاهة والمسؤولية. هذا الإصلاح يتحقق عبر تجاوز الاختلالات البنيوية للمنظومة الانتخابية، والسهر على شفافيتها ونزاهتها مما يفتح الباب أمام بناء الثقة في المؤسسات،**
- **محاربة الريع والفساد كشرط نجاح: تفكيك اقتصاد الريع ومحاربة الفساد هو إجراء أمني واستراتيجي. فالتجارب الدولية الفاشلة للحكم الذاتي تؤكد أن استمرار الفساد يخلق مستفيدين من استدامة النزاع، مما يقوّض إمكانية نجاح أي نموذج للحكم الذاتي.**
- **الاندماج المغاربي:** فتح حوار استراتيجي مع الجزائر لإنهاء النزاع، وتحويل الصحراء إلى قطب اقتصادي وجسر للتكامل المغاربي والإفريقي.

ب. السياسة الخارجية والاقتصادية

1. **رقابة برلمانية فعلية**: عرض إلزامي لكل الاتفاقيات الاستراتيجية (الأمنية، الاقتصادية، العسكرية) على البرلمان، ومناقشة سنوية لتوجهات السياسة الخارجية، وتقوية لجنة الخارجية والدفاع.
2. **نشر إلزامي لدراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قبل التوقيع على أي اتفاقية تجارية**، وعرضها على البرلمان.
3. **تعليق أو إعادة التفاوض بشأن اتفاقيات التبادل الحر:** مراجعة اتفاق الفلاحة والصيد البحري، وإعادة التوازن للميزان التجاري، وتعبئة التمويلات المناخية المستحقة، والتفاوض حول **ضريبة الكربون على الحدود الأوروبية (CBAM)**.
4. **المبادرة من أجل البناء المغاربي**: خارطة طريق لإعادة إحياء اتحاد المغرب العربي انطلاقا من **الأوراش ذات الاهتمام المشترك** (الطاقة، تدبير الموارد المائية، النقل واللوجستيك، البيئة والتنمية المستدامة، وتطوير المبادلات التجارية)، مع الدعوة إلى **إعادة فتح الحدود البرية** وضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع.
5. **الشراكة الإفريقية:** توطيد التعاون جنوب-جنوب القائم على نقل التكنولوجيا وتوطين الخبرات، بدلا من الاقتصار على ترحيل وحدات التركيب والتجميع؛ مع تفعيل **المبادرة الأطلسية لفائدة دول الساحل**، وإطلاق مبادرة إفريقية مشتركة لتعزيز السيادة الرقمية وتطوير الحوسبة، والمعطيات المفتوحة (Open Data)، والذكاء الاصطناعي، لتدارك التهميش الذي يطال القارة في الاستثمارات التكنولوجية العالمية.

6. **تنويع الشراكات** الاقتصادية والتكنولوجية بما يخدم السيادة الوطنية ويجنب التبعية لطرف واحد.
7. **الالتزام بالقانون الدولي**: دعم الحق الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية، ودعم آليات العدالة الدولية، ومناهضة الإفلات من العقاب.

ج. الدفاع والأمن

8. **الشفافية والرقابة**: مناقشة الميزانية الدفاعية أمام البرلمان في إطار لجنة مختصة، مع احترام السرية الضرورية، وتقوية الرقابة على صفقات التسلح.
9. **الصناعة الدفاعية الوطنية**: تطوير قدرات وطنية **مع شرط الاندماج المحلي ونقل التكنولوجيا في كل صفقة اقتناء كبرى**.
10. **الأمن في خدمة المواطن**: تكوين على حقوق الإنسان وتدبير التجمعات، **وآلية مستقلة لتلقي الشكايات ضد قوات الأمن**، ونشر حصيلة المتابعات.
11. **الأمن السيبراني وحماية البنيات الحيوية** (الفصل 5).
12. **مقاربة شاملة لمكافحة التطرف**: أمنية وتربوية واجتماعية واقتصادية، مع احترام صارم لسيادة القانون وحقوق الدفاع.

د. التمويل

هذا الفصل **محايد ميزانياتيا** بالنسبة للغلاف المركزي: الشفافية والرقابة البرلمانية لا تكلفان، وشرط الاندماج المحلي في صفقات التجهيز الدفاعي **يوفّر** ولا يُنفق. أما تثمين موارد الأقاليم الجنوبية محليا فيُدرَج ضمن الفصلين 1 و2.

> **أفق 2031**: عرض 100% من الاتفاقيات الاستراتيجية على البرلمان؛ مناقشة سنوية للسياسة الخارجية؛ نشر دراسة أثر لكل اتفاقية تجارية قبل التوقيع؛ نشر حصيلة الاستثمارات وأثرها في الأقاليم الجنوبية؛ اندماج محلي إلزامي في صفقات التجهيز الدفاعي الكبرى.

❖ ❖ ❖

الفصل الحادي والعشرون: مغاربة العالم — المواطنة السياسية الكاملة، التمثيلية النيابية والعدالة الإنسانية في الهجرة

🔍 تشخيصنا

يشكل المغاربة المقيمون بالخارج رصيدا بشريا واقتصاديا وثقافيا استراتيجيا: تحويلاتهم أحد أهم مصادر العملة الصعبة وأحد أعمدة استقرار ميزان الأداءات.

غير أن السياسة العمومية تجاههم قاصرة على ثلاثة مستويات:

سياسيا، لا يتوفرون على تمثيلية برلمانية مباشرة. وقد رُفض خلال مناقشة القوانين الانتخابية لسنة 2025 إحداث دوائر انتخابية خاصة بهم، مع الإبقاء على آلية التصويت بالوكالة، رغم أن الدستور يقر بحقهم في التمثيل.

اقتصاديا، تتوجه تحويلاتهم أساسا نحو الاستهلاك والعقار، مع ضعف آليات الاستثمار المنتج، وشكاوى متكررة من كلفة التحويل ومن العراقيل الإدارية والقانونية والعقارية.

اجتماعيا وثقافيا، يعاني الجيل الثاني والثالث من ضعف العرض في تعليم اللغة والثقافة المغربية، فيما تظل الخدمات القنصلية موضع انتقادات متكررة. ويواجه العمال الموسميون – وخاصة **العاملات الفلاحيات الموسميات** – ظروف عمل وسكن هشة.

وعلى الجانب الآخر، أصبح المغرب **بلد استقبال وعبور**. ورغم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وعمليتَي التسوية الاستثنائية، تظل الحماية القانونية ناقصة (**غياب قانون اللجوء**)، والولوج إلى الخدمات محدودا، وأوضاع العمل هشة، مع تسجيل ممارسات عنيفة في بعض المناطق الحدودية.

🎯 مشروعنا

مشروعنا هو الانتقال من مقاربة «الجالية كمصدر للعملة» إلى مقاربة **المواطنة الكاملة**: مغاربة العالم مواطنون كاملو الحقوق، لهم حق التمثيل والمشاركة في القرار الوطني.

وفي مجال الهجرة، نتبنى مقاربة **حقوقية وإنسانية**: فلا يمكن للمغرب أن يطالب بحقوق مهاجريه في أوروبا ويتنكر لحقوق المهاجرين على أرضه.

⚡ مقترحاتنا

أ. مغاربة العالم

1. **التمثيلية البرلمانية المباشرة**: إحداث دوائر انتخابية بالخارج لانتخاب ممثلين في مجلس النواب، تنفيذا لروح الفصل 17 من الدستور، **وتعويض آلية الوكالة بالتصويت المباشر حضوريا وإلكترونيا** (المحور الأول).
2. **تفعيل مجلس الجالية المغربية بالخارج** بتركيبة منتخبة أو تمثيلية شفافة، وبصلاحيات استشارية فعلية ونشر لآرائه.
3. **إصلاح الخدمات القنصلية**: رقمنة كاملة للمساطر، وآجال قصوى معلنة، ومراكز خدمة متنقلة، ومنصة للشكايات بأجل جواب ملزم، **وتقييم عمومي سنوي لجودة الخدمات القنصلية أمام البرلمان**.
4. **إنهاء الابتزاز المالي**: تسعيرة عمومية شفافة للتحويلات، وتفاوض جماعي على خفض كلفة التحويل، ودعم القنوات الرقمية.
5. **الأمن القانوني للاستثمار**: شباك موحد للمستثمرين من مغاربة العالم، ومسطرة سريعة لتسوية النزاعات العقارية والإرثية، وحماية فعلية من الاستيلاء على الممتلكات.
6. **توجيه التحويلات نحو الإنتاج**: منتجات ادخارية واستثمارية شفافة وآمنة في الصناعة والفلاحة والتكنولوجيا، وصندوق مشترك للاستثمار المنتج بدل التوجيه الحصري نحو العقار.

7. **الحقوق الاجتماعية**: ضمان **قابلية نقل الحقوق التقاعدية والتغطية الصحية**، وحماية العمال الموسميين – خاصة العاملات الفلاحيات الموسميات – عبر **عقود مؤطرة ومراقَبة لظروف العمل والسكن**.

8. **حاضنة العودة للكفاءات**: شروط عمل ورواتب لاستقطاب الكفاءات والمهندسين والأطباء المغاربة بالخارج لقيادة المشاريع السيادية (الفصلان 5 و9).

9. **اللغة والثقافة والهوية**: تطوير تعليم العربية والأمازيغية والثقافة المغربية للأجيال الجديدة، ودعم الجمعيات، وتوسيع شبكة المراكز الثقافية المغربية.

10. **الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة**: مواجهة العنصرية والإسلاموفوبيا والتمييز، ومواكبة قانونية، وتعبئة دبلوماسية.

ب. الهجرة واللجوء

11. **اعتماد قانون اللجوء** المنسجم مع اتفاقية 1951، بمسطرة واضحة وسريعة وآلية طعن.

12. **مراجعة القانون 02.03** المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بما يلائمه مع الدستور والاتفاقيات الدولية، **ومنع الترحيل الجماعي والاحتجاز التعسفي**.

13. **الولوج الفعلي إلى الخدمات**: التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والسكن للمهاجرين المقيمين، دون تمييز.

14. **تسوية وضعية المهاجرين المستقرين** ضمن **معايير واضحة ودائمة**، لا في إطار عمليات استثنائية متقطعة.

15. **الإدماج في سوق الشغل**: حق العمل والتغطية الاجتماعية، ومحاربة الاستغلال والعمل غير المصرح به.

16. **مقاربة إنسانية على الحدود**: تحقيقات مستقلة في كل حادث يخلف ضحايا، ومنع الاستعمال المفرط للقوة، **ورفض تحويل المغرب إلى «دركي» للحدود الأوروبية** دون شروط تحفظ كرامة الأشخاص وسيادة القرار الوطني.

17. **معالجة أسباب الهجرة غير النظامية للمغاربة**: مخططات تنموية مركزة في مناطق الضغط الهجروي (الشمال، الشرق، الجنوب الشرقي) – **فالجواب على الهجرة هو الشغل والكرامة لا الحواجز**.

ج. التمويل

المصدر / التكلفة	المبلغ السنوي (أفق 2031)
تكلفة: رقمنة وتأهيل الخدمات القنصلية ومراكز الخدمة المتنقلة	-0,6 مليار درهم
تكلفة: قانون اللجوء وآليات الحماية والإدماج	-0,4 مليار درهم
الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام	**1,0 مليار درهم**

أفق 2031: دوائر انتخابية بالخارج قبل الاستحقاقات المقبلة؛ رقمنة 100% من الخدمات القنصلية بآجال معلنة؛ خفض كلفة التحويلات بالنصف؛ اعتماد قانون اللجوء خلال 24 شهرا.

❖ ❖ ❖

الفصل الثاني والعشرون: الوقف الحتمي للتطبيع — تجريم العلاقات مع الكيان الصهيوني والانتصار المطلق لفلسطين

🔍 تشخيصنا

شكل مسار التطبيع مع كيان الاحتلال الصهيوني انتقالا خطيرا في السياسة الخارجية لبلادنا، لما ترتب عنه من توسيع للعلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والأكاديمية، في تجاهل لاستمرار الاحتلال والاستيطان والحصار وجرائم الحرب التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

ولم يقتصر هذا المسار على العلاقات الدبلوماسية، بل امتد إلى اتفاقيات وتعاون في مجالات حساسة، من بينها الدفاع والأمن والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والثقافة والبحث العلمي، بما يهدد استقلالية القرار الوطني ويجعل مؤسسات الدولة منخرطة في علاقات مع مؤسسات وشركات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بجرائم الحرب.

كما ساهم التطبيع في محاولة تحويل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني وحقوق شعب إلى مجرد ملف دبلوماسي، وفي إضعاف الموقف التاريخي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير والاستقلال.

إننا نعتبر أن استمرار هذه العلاقات لا ينسجم مع مبادئ التحرر ومناهضة الاستعمار والعنصرية، ولا مع واجب احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

🎯 مشروعنا

- **بناء سيادة وطنية متحررة**: إرساء دولة ذات سيادة كاملة في اختياراتها الاقتصادية، الأمنية والدبلوماسية، غير مرتهنة لأي تحالفات أو أحلاف تضر بالمصالح العليا للوطن.
- **الالتزام المبدئي بالتحرر**: اعتبار مناهضة الصهيونية ومناهضة الاستعمار ركنا أساسيا في هويتنا الفكرية والسياسية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
- **تحصين المجتمع والمؤسسات**: جعل التحرر من التطبيع خيارا مجتمعيا ومؤسساتيا مدعوما بترسانة تشريعية وقانونية ملزمة تحمي الهوية الوطنية وترسخ الوعي المقاوم.

مقترحاتنا

المستوى السياسي والتشريعي والدبلوماسي:

- تقديم مقترح قانون تجريم التطبيع بكافة أشكاله داخل البرلمان، مع تحديد واضح للعقوبات الزجرية المترتبة على أي اتصال أو شراكة مع الكيان ومؤسساته.
- الإلغاء الفوري والشامل لجميع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الموقعة، والإغلاق النهائي لمكتب الاتصال وطرد ممثليه.
- تفعيل الدبلوماسية الرسمية في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية) لدعم الملاحقات القضائية ضد قادة الاحتلال عن جرائم الحرب والإبادة.

المستوى الأمني والعسكري والتكنولوجي:

- الوقف التام لأي تنسيق استخباراتي، صفقات أمنية، أو مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة.
- مراجعة شاملة وتطهير البنيات التحتية الرقمية والاتصالاتية الحيوية من أي حلول تقنية قد تخترق السيادة المعلوماتية.

المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري:

- حظر المبادلات التجارية والاستثمارية، وفسخ العقود المبرمة في قطاعات الطاقة، الفلاحة، والري.
- تشديد الرقابة الجمركية لمنع دخول البضائع ذات المنشأ الصهيوني أو إعادة تصديرها عبر وساطة شركات دولية.
- التبني المؤسساتي لأهداف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، ومساءلة الشركات المتورطة في دعم الاستيطان.

المستوى الأكاديمي، الثقافي والرياضي:

- إلغاء جميع اتفاقيات التعاون والتوأمة بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية ونظيراتها التابعة للاحتلال.
- منع استضافة أي وفود فنية، رياضية، أو أكاديمية تمثل الكيان، وحظر المشاركة في فعاليات دولية تهدف لتبييض صورته.
- إدراج تاريخ النضال الفلسطيني وأدبيات التحرر ضمن البرامج الثقافية والأنشطة المدرسية لترسيخ الوعي التاريخي.

المستوى الحقوقي والحريات العامة:

- الإسقاط الفوري لكافة المتابعات والأحكام الصادرة في حق النشطاء والمواطنين المناهضين للتطبيع.
- صيانة الحق الدستوري في التظاهر السلمي والتعبير الداعم لفلسطين، ودعم الإطارات والهيئات العاملة في هذا المجال.

المحور الخامس

05

المحور الخامس: ميثاق التمويل السيادي — استرجاع أموال الشعب وتعبئة 162 مليار درهم [33] عبر العدالة الضريبية

«هذا هو القسم الذي تتجّنبه أغلب البرامج الانتخابية. نضعه في القلب: تعاقد تمويلي دقيق، شفاف، ومسؤول، يحول المبادئ إلى التزامات مدققة وممولة بالكامل.»

الفصل الثالث والعشرون: ميثاق التمويل السيادي وإعادة التوزيع والهندسة المالية	**86**
أ. الموارد: 162 مليار درهم سنة 2031 (جدول مفصل)	87
ب. الاستعمالات: 162 مليار درهم سنة 2031 (جدول مفصل)	88
ج. مسار الولاية 2027-2031 والتوازن المالي والتحكم في عجز الميزانية	89
د. بند الوقاية: ماذا لو ساءت الظروف الاقتصادية؟	90
هـ. برنامج المائة يوم الأولى (13 إجراء فوريا حاسما)	90
و. السنة الأولى 2027 (اثنا عشر قانونا هيكليا)	91
ز. مسار الولاية 2027-2031 ومحطات الإنجاز السنوية	92
ح. آليات المحاسبة والشفافية ومؤشرات القياس العمومية	92

الفصل الثالث والعشرون: ميثاق التمويل السيادي وإعادة التوزيع — الهندسة المالية للولاية واستعادة الهوامش الريعية

تتشابه البرامج الانتخابية في المغرب في نقطة واحدة: كثرة الوعود وغياب التقدير المالي والجدولة الزمنية وآليات المحاسبة. والنتيجة أن المواطن لا يملك أي وسيلة لتقييم ما إذا كان ما وُعد به قد أُنجز، وأن الأحزاب لا تتحمل أي كلفة سياسية لعدم الوفاء. وهذا في صلب أزمة الثقة.

وتتفاقم المشكلة بغياب ثقافة تقييم السياسات العمومية: فأغلب البرامج الكبرى تُطلق دون دراسة أثر مسبقة، وتُنفذ دون تتبع منشور، وتنتهي دون تقييم مستقل. وحين تُنجز التقييمات – من المجلس الأعلى للحسابات أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو مجلس المنافسة – لا تُرتَّب عنها آثار.

والفضاء المالي متاح لكنه محدود: عجز في حدود 3% ودَين خزينة يقارب 66% من الناتج. ولذلك فإن تمويل هذا البرنامج لا يقوم على مزيد من الاقتراض، بل على إعادة توزيع العبء والموارد.

نلتزم بجعل هذا البرنامج تعاقديا، ومُقوما بكلفة مالية دقيقة، ومبرمجا زمنيا، وقابلا للمساءلة والتقييم. إن المدخل الأساسي لاستعادة الثقة يكمن في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحمل تحالف اليسار لكامل مسؤوليته وتبعات التزاماته أمام الناخبين.

ونُعلن عن ثلاثة ضوابط منهجية نتحمّل مسؤوليتها ومآلاتها بكل شفافية:

الضابط الأول – إعمال مبدأ التحوّط المالي (معامل الحذر): الأرقام المعتمدة لا تمثل المحصول الجبائي النظري، بل المداخيل الصافية بعد خصم هامش تحوّط واحتراز يتراوح بين 15% و30% حسب طبيعة المورد (لمراعاة السلوكات التكيفية للملزمين، ومخاطر تآكل الوعاء، وآجال التنزيل الفعلي، ومحدودية تقاطع المنظومات المعلوماتية). فإذا كان المحصول النظري الخام يناهز 192 مليار درهم، فإننا نلتزم بواقعية بتعبئة **162 مليار درهم** فقط.

الضابط الثاني – الإقرار بغياب السجل الوطني للممتلكات والثروات: لا تتوفر بلادنا حاليا على سجل وطني للممتلكات والأصول، وبالتالي فإن أي تقدير لمداخيل "الضريبة على الثروة" يظل تقريبيا واستشرافيا. إن المؤشرات المتوفرة (حوالي 6.800 مليونير [27]، و32 من أصحاب الثروات الفائقة بأكثر من 100 مليون دولار، و4 مليارديرات [27] وفق تقرير الثروة في إفريقيا 2024) تؤسس لأرضية انطلاق لا ليقين إحصائي. لذلك نلتزم بـ التدرج المؤسساتي: إحداث السجل وإصلاح الجبايات العقارية في السنة الأولى، وإقرار الضريبة الشاملة على الثروة في أفق السنة الثالثة من الولاية.

الضابط الثالث – التخلي المسبق والصريح عن موردين غير مستدامين: يُدرج قانون المالية 2026 مبلغ 6 مليارات درهم من تفويت مساهمات الدولة (الخوصصة) و20 مليار درهم من "الآليات التمويلية المبتكرة" (وهي في جوهرها رهن للأصول العمومية وإعادة استئجارها، أي مديونية مقنّعة). ولا يستقيم سياسيا وأخلاقيا أن نناهض تفويت أصول الدولة في الخطاب ونعتمد مداخيلها لموازنة برنامجنا. وعليه، نلتزم بـ الوقف النهائي لتفويت مساهمات الدولة (كلفة الانسجام المبدئي: -6 مليارات درهم)، وتقنين التمويلات المبتكرة وحصرها في الاستثمار المنتج (كلفة الترشيد: -3.5 مليارات درهم). إن إدراج هذين العبئين

الماليين هو عنوان مصداقية الوثيقة؛ وأي برنامج يُخفيهما هو برنامج يتنصل من الحقيقة ويزيّف الفرضيات المالية.

أ. الموارد: 162 مليار درهم سنويا في أفق 2031 (جدول مفصل)

#	المورد	مليار درهم/ سنة 2031
1	**جبائية الثروة**: ضريبة التضامن على الثروة (مُعمَّقة) + الضريبة على التركات الكبرى + إصلاح الضريبة على الأراضي غير المبنية والسكن الشاغر + جبائية أرباح التفويتات العقارية المضاربية	13,5
2	**جبائية المداخيل والأرباح**: أشطر عليا جديدة للضريبة على الدخل + إخضاع مداخيل الرأسمال للجدول التصاعدي + تعميق المساهمة الاجتماعية للتضامن + ضريبة الريوع الاحتكارية + مواءمة مناطق التسريع الصناعي + ضريبة الخدمات الرقمية + ضريبة الفندقة الفاخرة	25,0
3	**المساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح الكبرى**	3,0
4	**إلغاء الإنفاق الجبائي غير المبرَّر** (توسيع النطاق ليشمل العقار والمناطق الحرة)	16,0
5	**الجبائية الإيكولوجية وجبائية الصحة العمومية**: ضريبة الكربون الوطنية + إتاوة الموارد الترابية + التبغ والمشروبات المحلاة وألعاب الحظ	8,5
6	**محاربة الغش الجبائي + شفافية الطلبية العمومية**	25,5
7	**المساهمات الاجتماعية**: رفع السقف على الأجور المرتفعة + توسيع الوعاء (منصات، غير مهيكل، عاملات منزليات)	9,0
8	**توفير التدبير**: هوامش الدواء والجنيس والملف الطبي المشترك + رخص البرمجيات + ميزانيات الهيبة والتواصل والدراسات + إعفاءات التعليم الخصوصي الربحي والعيادات الخاصة + برامج التحول الرقمي المتعثرة + الإعفاءات الرياضية الربحية + الاقتصاد في نفقات التسيير الإداري	16,0
9	**إعادة التخصيص الداخلي**: «الجيل الأخضر» ← الفلاحة المعاشية؛ مكوّن المسنين في الدعم الاجتماعي المباشر ← المعاش التضامني؛ «أوراش»/«فرصة» ← ضمانة الشغل؛ جزء من الاستثمار العمومي؛ برامج الشباب المزدوجة	18,0
10	**أرباح ومساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية** (حكامة معزَّزة + إعادة هيكلة عوائد OCP)	7,0
11	**العوائد الديناميكية**: العائد الجبائي والاجتماعي لارتفاع النشاط النسائي + هامش التكرير المُلتقَط (ابتداء من 2030) + أثر التوظيف والاستهلاك	9,0
12	**تحسين تحصيل الضريبة على القيمة المضافة** (فوترة إلكترونية وتضييق على التهرب)	2,5
13	**ضريبة على الأراضي غير المبنية في المدار الحضري**	2,5
14	**ضريبة المغادرة على رؤوس الأموال** (15% على تحويل الأرباح الصافية للخارج)	1,5
15	**رسم على المعاملات المالية عالية التواتر** (ضريبة توبين 0,1%)	1,0
16	**رسم تضامني على العربات الفارهة والسلع الكمالية**	1,0
17	**هامش عجز مُتحمَّل**: 4,0% بدل 3,0% من الناتج الداخلي الخام	12,5
18	**ناقص: التخلي عن تفويت مساهمات الدولة**	6,0-

#	المورد	مليار درهم/ سنة 2031
19	ناقص: تأطير صارم لـ«التمويلات المبتكرة»	3,5-
	المجموع	**162,0**

ب. الاستعمالات: 162 مليار درهم في أفق 2031 (جدول مفصل)

#	الاستعمال	الفصل	مليار درهم/سنة
1	الصحة (نحو 12% من الميزانية العامة)	11	24,0
2	القدرة الشرائية (تخفيف جبائي + عدالة أجرية)	13	16,5
3	كبار السن والإعاقة والفئات المنسية	17	21,2
4	التعليم المدرسي والأولي والتكوين المهني	8	14,0
5	النهوض بالعالم القروي (10 التزامات وطنية)	23	14,0
6	التقاعد والحماية الاجتماعية وإصلاح الدعم المباشر	12	11,5
7	الشغل واستقلالية الشباب وتوظيف الأطر الاستراتيجية	10	11,2
8	اقتصاد الرعاية والمساواة	15	7,0
9	السكن والمدينة والنقل	14	6,5
10	التعليم العالي والبحث العلمي	9	5,0
11	السيادة الطاقية والمناخ والبيئة	4	4,0
12	إعادة البناء الصناعي والصناعة التقليدية والبنك العمومي	1	4,0
13	الفلاحة العائلية والسيادة الغذائية	2	3,5
14	السيادة الرقمية	5	3,0
15	الحكامة والقضاء والانتخابات والحريات	المحور الأول	2,5
16	الثقافة والرياضة والإعلام	18	2,0
17	السيادة المائية	3	1,5
18	الشباب والطفولة (بنيات وحماية)	16	1,0
19	المقاولة وإدماج الاقتصاد غير المهيكل	6	1,0
20	مغاربة العالم والخدمات القنصلية	20	1,0
21	هامش الاحتياط والطوارئ	–	7,6
	المجموع		**162,0**

الموارد = الاستعمالات = 162 مليار درهم. الرصيد = 0. كل درهم في عمود الاستعمالات مربوط بمصدر في عمود الموارد. **هذا هو التزامنا الأول: أن تكون أرقامنا قابلة للجمع.**

قاعدة قراءة الجدولين: الغلاف المعلَن في بند التمويل داخل كل فصل هو الكلفة السنوية الإجمالية لبرامجه في أفق 2031؛ ويُخصم منه داخل الفصل نفسه ما يُعبَّأ من موارد قطاعية ومن اعتمادات قائمة يُعاد توجيهها؛ والباقي – أي «الصافي المخصَّص لهذا الفصل من الغلاف العام» – هو وحده ما يُدرَج في عمود الاستعمالات أعلاه. وبهذه القاعدة لا يُحتسَب أي درهم مرتين، ويُقرأ الجدولان معا لا كل واحد على حدة.

ج. مسار الولاية 2027–2031 والتوازن المالي والتحكم في عجز الميزانية

السنة	الموارد المعبَّأة (مليار درهم)	الضغط الجبائي للدولة (% من الناتج)	العجز	دَين الخزينة
2027	36	22,2%	3,8%	~66%
2028	70	23,1%	3,8%	~66%
2029	102	24,0%	4,0%	~65%
2030	130	25,0%	4,0%	~64%
2031	162	25,8%	4,0%	~63%

المجموع المعبَّأ على الولاية: 500 مليار درهم.

قراءة عمود «الضغط الجبائي للدولة»: لا تنعكس الموارد الـ162 مليار درهم كلها في هذا العمود. فالاقتطاع الضريبي الإضافي للدولة وحده – جبائية الثروة (13,5) وجبائية المداخيل والأرباح (25,0) وإلغاء الإنفاق الجبائي غير المبرر (16,0) والجبائية الإيكولوجية والصحية (8,5) ومحاربة الغش الجبائي (نحو 12) وجزء من العوائد الديناميكية – يمثل ما بين 75 و 84 مليار درهم في أفق 2031، وهو وحده ما يفسر ارتفاع الضغط الجبائي بمقدار 3,3 نقاط من الناتج. أما باقي الموارد فليس ضريبة: المساهمات الاجتماعية (9,0)، وتوفير التدبير (16,0)، وإعادة التخصيص الداخلي (18,0)، وعوائد المؤسسات والمقاولات العمومية (7,0)، وشفافية الطلبية العمومية، وهامش العجز المتحمل (12,5)، ناقص الموردين السالبين (9,5-). ولهذا يرتفع الضغط الجبائي بأقل مما يوحي به مجموع الموارد: لا نحتسب الدرهم مرتين، ولا نعد ما ليس ضريبة ضريبة.

الضغط الجبائي للدولة ينتقل من نحو 21% إلى 25,8% من الناتج الداخلي الخام – أي إلى مستوى تونس (~25%)، وأعلى قليلا من تركيا (~23%)، وقريب من البرتغال (~27%)، وأقل بكثير من متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (~34%). لسنا نبتكر شيئا غير مسبوق في العالم. نحن فقط نتوقف عن كوننا استثناء في التساهل مع الثروة.

وفي الوقت نفسه: العجز مُتحكَّم فيه عند 4,0%، والدَّين في **مسار تنازلي من 66% إلى 63%**. نموّل الدولة الاجتماعية بالضريبة العادلة، لا بالمديونية.

ملخص المسار المالي (بملايير الدراهم)

القطاع / المؤشر	2027	2028	2029	2030	2031	التراكمي (2027-2031)
إجمالي الموارد الجديدة	**36,0**	**70,0**	**102,0**	**130,0**	**162,0**	500,0 مليار درهم
– منها الميزانية الإضافية للصحة	**5,0**	**10,0**	**15,0**	**19,5**	**24,0**	73,5 مليار درهم

القطاع / المؤشر	2027	2028	2029	2030	2031	التراكمي (2027-2031)
– منها الميزانية الإضافية للتعليم	4,4	8,8	13,1	16,1	19,0	61,4 مليار درهم
إجمالي الصحة والتعليم (أ)	9,4	18,8	28,1	35,6	43,0	134,9 مليار درهم
حصة قطاعي الصحة والتعليم (أ / الإجمالي)	33,6%	34,2%	35,1%	34,9%	34,4%	34,6%
الميزانيات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى	26,6	51,2	73,9	94,4	119,0	365,1 مليار درهم

د. بند الوقاية: ماذا لو ساءت الظروف الاقتصادية؟

> **سنة جفاف حادة تكلّف المغرب ما يناهز نقطة كاملة من النمو. وأزمة طاقية عالمية أو صدمة خارجية قد تقلّص الموارد. البرنامج الجاد هو الذي يقول مسبقا ماذا يفعل في هذه الحالة، لا الذي يكتشفها في الطريق.**

نُعلن مسبقا ترتيب الأولويات في حالة نقص الموارد:

1. **الطبقة 1 – محصَّنة، لا تُمَسّ مهما كان الظرف:** الصحة، التعليم، المعاش التضامني للمسنين، مسار الحد الأدنى للأجر، إلغاء الحقوق المغلقة.
2. **الطبقة 2 – تُؤجَّل ولا تُلغى:** السكن العمومي الإيجاري، الثقافة والرياضة، دور الحضانة (تبطيء الوتيرة، لا التوقف).
3. **الطبقة 3 – تُعدَّل بالوتيرة:** الاستثمار الصناعي، السيادة الرقمية، المرفق العمومي للاستقلالية.

وفي المقابل، في حالة صدمة، نفعّل **موارد استثنائية معلنة مسبقا**: مساهمة استثنائية على **الأرباح الاستثنائية للقطاعات التي تستفيد من الصدمة نفسها** – وليس التقشّف على من يتحملون الصدمة أصلا.

❖ ❖ ❖

هـ. الالتزامات ذات الأولوية القصوى

#	الإجراء	الأداة
1	**إلغاء «الحقوق المغلقة»**: إعادة الملايين إلى الحق الفعلي في العلاج	مرسوم + تعديل تشريعي مستعجل
2	**تقديم مقترح قانون العفو العام على معتقلي الرأي والحركات الاجتماعية**	عفو + سحب المتابعات
3	رفع عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل إلى 60.000 درهم + 0% ضريبة على القيمة المضافة على الأدوية والسلة الأساسية	قانون المالية 2027
4	الحد الأدنى للأجر إلى 4.100 درهم (+50% من فارق الزيادة) + بند الفهرسة	مرسوم + تعديل مدونة الشغل
5	**موقف على مشروع القانون 54.23** في انتظار الدراسة الاكتوارية	سحب المشروع
6	**إحداث السجل الوطني للممتلكات**	مرسوم
7	**إحداث الشركة الوطنية للتكرير** وإيداع عرض شراء أصول «سامير» أمام المحكمة التجارية	مرسوم + عرض قضائي

#	الإجراء	الأداة
8	**النشر المفتوح لكل الصفقات العمومية والمستفيدين النهائيين**	مرسوم
9	إعادة تفعيل تحديد أسعار السلة الأساسية (القانون 12-104 [10])	مرسوم بعد رأي مجلس المنافسة
10	**حظر المراقبة البيومترية في الفضاء العام**	مرسوم + قانون
11	إيداع مقترح قانون النزاهة، تجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع	مقترح قانون
12	مراجعة القوانين النكوصية: قانون الإضراب، المسطرة الجنائية، المجلس الوطني للصحافة، المحاماة	مقترح تعديلات قوانين

📊 و. السنة الأولى (2027) — اثنا عشر قانونا

#	القانون	المضمون
1	قانون المالية/ التعديلي 2027	الأشطر العليا للضريبة على الدخل، إخضاع مداخيل الرأسمال للجدول، الضريبة على الثروة العقارية، إلغاء الشطر الأول من الإنفاق الجبائي، التخلي عن تفويت المساهمات
2	قانون-إطار للبرمجة التربوية	+0,30 نقطة إلى غاية 2029 ثم 0,20 نقطة من الناتج سنويا، مُلزِم وقابل للطعن
3	قانون-إطار للبرمجة الصحية	مسار 25% → 45% → 60% من تدفقات التأمين نحو العمومي
4	تعديل مدونة الشغل	قرينة الأجر لعمال المنصات، الحق في قطع الاتصال، تجريم «crunch»، مضاعفة مفتشية الشغل ×5
5	قانون الحد الأدنى للأجر والفهرسة	المسار الثلاثي المُشرَّع (5.000 درهم صافية [16])، توحيد الأجر الفلاحي في 2029
6	قانون الصندوق الوطني الموحد للتضامن	الدافع الوحيد، الحكامة الثلاثية
7	قانون المكتب العمومي الوطني للصيدلة	كسر ريع الدواء،
8	تعديل القانون 13-131	تجريم شيك الضمان، التعاقد الإلزامي «صفر تجاوز»
9	قانون مدونة الأسرة	إلغاء زواج القاصرات بدون استثناء، إلغاء التعصيب، إلزامية عقد تدبير الأموال، تحصين بيت الزوجية
10	قانون الشفافية وتضارب المصالح	الصندوق الأعمى، نشر التصريح بالممتلكات، مدة الحياد 5 سنوات، حماية المبلّغين
11	قانون-إطار للأمن المائي	ترتيب الأولويات، منع القطع لأسباب مادية، تقنين الضخ الجوفي
12	قانون الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات	نقل تدبير المسار الانتخابي من الإدارة الترابية

ز. مسار الولاية 2027–2031

السنة	المحطات الكبرى
2027	الحقوق المغلقة مُلغاة • إطلاق منحة الولادة • الحد الأدنى 4.100 درهم (+50% من الزيادة) • السجل الوطني للممتلكات • عرض «سامير» أمام المحكمة • أول 36 مليار درهم من الموارد الجديدة
2028	الحد الأدنى 4.550 درهم • ضمانة الشغل: 100.000 مستفيد • المعاش التضامني: 800.000 مستفيد بـ700 درهم • الوكالة الوطنية لتقنين العقار الفلاحي • البنك العمومي للاستثمار • الضريبة على التركات الكبرى • 30% اندماج محلي في مشاريع الطاقات المتجددة
2029	بلوغ الحد الأدنى 5.000 درهم صافية [16] وتوحيد الأجر الفلاحي (5.000 درهم) • ضريبة التضامن على الثروة • 45% من تدفقات التأمين نحو العمومي • 1.500 دار حضانة • السحابة السيادية • 5,6% من الناتج للمدرسة
2030	تثبيت 5.000 درهم صافية [16] + السلم المتحرك للأجور والمعاشات • إعادة تشغيل «سامير» • 15.000 مهني صحي مُوظَّف • قطب التقاعد الموحّد • 100.000 وحدة سكن عمومي مُسلَّمة • المراجعة الدستورية
2031	تثبيت 5.000 درهم صافية [16] + السلم المتحرك للأجور • تعميم منحة الولادة (5.000 درهم) • 6,0% من الناتج للمدرسة • 12% من الميزانية للصحة • 60% من التأمين للعمومي • 150.000 في ضمانة الشغل • 3.000 دار حضانة • المعاش التضامني 1500 درهم لـ1,2 مليون مستفيد

ح. آليات المحاسبة

- **تقرير تنفيذ عمومي سنوي أمام البرلمان، بمؤشرات كمية لكل التزام، يُنشَر كمعطيات مفتوحة.**

1. **لوحة قيادة عمومية مفتوحة** على الأنترنت، تعرض كل التزام بمؤشره وأجله ونسبة إنجازه ومسؤوله، محيَّنة دوريا.
2. **مرصد مستقل لتنفيذ البرنامج**، تشارك فيه النقابات والجمعيات والباحثون، بولوج كامل للمعطيات، ينشر تقريرا نصف سنوي.
3. **نشر إلزامي للأثر التوزيعي بالعشيرات** لكل مقتض جبائي، قبل التصويت.
4. **بند التراجع العلني**: كل التزام غير مُنجَز في أجله **يُبرَّر علنا أمام البرلمان، ويُعاد جدولته أو يُسحَب صراحة. لا التزام يموت في صمت.**
5. **التزام أخلاقي لمنتخبينا**: التصريح بالممتلكات والمصالح ونشره، والامتناع عن الجمع بين المسؤوليات، ونشر الحضور والتصويتات والأسئلة، وحساب سنوي أمام الناخبين في الدائرة.
6. **حق المواطنين في التقييم**: منصة للملاحظات والعرائض حول تنفيذ البرنامج، مع التزام بالجواب المعلل داخل 60 يوما.

نُفضّل أن يحاسبنا المغاربة على عشرة التزامات منجزة، بدل أن نصفق لخمسين وعدا مخلفا.

خاتمة: من أجل مغرب الكرامة

إن تحالف اليسار حين يقدم للمواطنين والمواطنات هذا البرنامج الواقعي والقابل للتطبيق والمنسجم مع قناعاته ونضالاته التاريخية وقيمه اليسارية والمستند لروح الأدبيات المتنوعة والمتعددة لحزبي فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد ومشروعهما السياسي الواعد، فإنه يسعى من ورائه إلى التأكيد على شمولية الإصلاحات ونسقيتها والتقائيتها. ويؤكد للناخبات والناخبين وعموم الشعب المغربي أن هذا البرنامج يقدم المقترحات الأساسية التي يمكن أن تسهم بشكل جدي وعميق في مساعدة بلادنا على الإقلاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفتح إمكانية إحداث التغيير الديمقراطي الحقيقي المطلوب، بما يقضي على الفساد المركب والممارسات الريعية ويقطع مع زواج المال والسلطة؛ وهو ما يعتبره تحالف اليسار طريقا لإرساء دعائم بناء دولة الكرامة والعدالة وبناء المجتمع الحداثي والديمقراطي المؤهل تأهيلا شاملا للتجاوب الإيجابي مع متطلبات العصر ومستلزماته.

لكل هذا وغيره مما يتضمنه مشروعنا السياسي اليساري الواعد نقول لمواطنتنا ومواطنينا:

"شاركوا بكثافة؛ وصوتوا على رمز تحالف اليسار
للمساهمة في تحقيق الكرامة
وبناء مغرب الديمقراطية والحرية والعدالة والكرامة والمساواة"

ملحق: أهم المعطيات المعتمدة ومصادرها

المؤشر	القيمة	السنة	المصدر
عدد السكان	36,8 مليون نسمة	**2024**	الإحصاء العام للسكان والسكنى
معدل النمو	**~4,8%**	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط / بنك المغرب
معدل التضخم	6,6% (2022) ← 0,8%	**2022 / 2025**	بنك المغرب
ذروة التضخم الغذائي	**20,8%** [1]	فبراير 2023	المندوبية السامية للتخطيط
معدل الاستثمار	33,6% من الناتج (30,6% في 2024)	**2025**	الحسابات الوطنية
إنتاجية العمل بالساعة	~14 دولارا (تركيا 40,9؛ الجزائر 27,9؛ تونس 19,3)	–	مقارنات دولية
حصة الرأسمال / الأجراء في الدخل الوطني	<63% / 35,6% [4] (21% في القطاع الإنتاجي الخاص)	–	الحسابات الوطنية
معدل البطالة	13,0% (1,62 مليون عاطل)	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط
معدل التشغيل	**35,3%**	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط
بطالة الشباب 15-24	37,2% (48% بالمدن)	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط / بنك المغرب
بطالة طويلة الأمد	64,8% من العاطلين (مدة بحث 33 شهرا)	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط
معدل النشاط / نشاط النساء	**41,8% / 17,5%**	ف1-2026	المندوبية السامية للتخطيط
NEET (15-29)	2,94 مليون (33,6%)	2026-2025	بنك المغرب
الشباب الأجراء بدون عقد	**73,2%**	–	المندوبية السامية للتخطيط
مناصب الشغل المحدثة صافية	193 ألف (مقابل حاجة ~370 ألف)	**2025**	المندوبية السامية للتخطيط
مشتغلون بدون تغطية صحية مرتبطة بالعمل	68,4% (92,2% في الفلاحة)	**2025**	بنك المغرب
الحد الأدنى للأجر (صافي)	~3.203 درهم (17,92 د/ساعة)	يناير 2026	مرسوم تنفيذ الاتفاق الاجتماعي
الحد الأدنى الفلاحي (صافي)	~2.370 درهم (97,44 د/يوم)	أبريل 2026	مرسوم تنفيذ الاتفاق الاجتماعي
النفقات المُكرَهة (غذاء+سكن+طاقة)	65-67% من ميزانية الأسرة [2] (60% في 2014)	2025-2023	المندوبية السامية للتخطيط
دين الأسر	386 ← 453 مليار درهم (+17,4%) [3]	**2021←2025**	بنك المغرب
معدل ادخار الأسر	11,3% من الدخل المتاح [3]	**2024**	الحسابات الوطنية
فارق الإنفاق بين الخُمس الأعلى والأدنى	أكثر من 7 مرات	**2025**	بنك المغرب
موارد / نفقات ميزانية 2026	432,8 / 488,2 مليار درهم	**2026**	وزارة الاقتصاد والمالية

المؤشر	القيمة	السنة	المصدر
المداخيل الجبائية	366,5 مليار درهم صافية (20,0% من الناتج)؛ والإجمالية المتوقعة 376 مليار درهم (~20,6%)؛ المنجز 2025: 358,9 مليار درهم، أي 20,9% من ناتج داخلي خام قدره 1.720,2 مليار درهم (المندوبية السامية للتخطيط)	2026	وزارة الاقتصاد والمالية
العجز الميزانياتي	55,4 مليار درهم = 3,0% من الناتج	2026	وزارة الاقتصاد والمالية
دَين الخزينة	~66% من الناتج الداخلي الخام [14]	2026	وزارة الاقتصاد والمالية
الإنفاق الجبائي	32,0 مليار درهم	2025	تقرير النفقات الجبائية
مؤشر إدراك الفساد	39/100 – الرتبة 91 من 182	2025	منظمة الشفافية الدولية
المسجلون في التأمين الإجباري عن المرض	~32 مليون (~88% من الساكنة)	2025	الحكومة / المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
بدون تغطية فعلية	~30,4% من السكان (~11 مليون)؛ >4 ملايين خارج المنظومة و~3,5 ملايين في «حقوق مغلقة»	2026	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي / المعهد المغربي لتحليل السياسات
نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	~37% (22% لدى الفلاحين)	–	معطيات قطاعية
حصة القطاع الخاص من نفقات التأمين	~91% (97% لأجراء القطاع الخاص)	–	معطيات قطاعية
المتبقي على حساب الأسر	30-37% (47% في الأمراض الخطيرة)	–	معطيات قطاعية
تركّز الأسرّة الاستشفائية	77% (~41.000 سرير) في 5 جهات	–	وزارة الصحة
كثافة مهنيي الصحة	1,5-2,2 لكل 1000 نسمة حسب نطاق الاحتساب (المعيار 4,45)	2026-2025	وزارة الصحة / منظمة الصحة العالمية
الحاجيات الإضافية من مهنيي الصحة	83.020 (منهم 27.673 طبيبا)	أفق 2030	وزارة الصحة
الإنفاق العمومي على الصحة	2,3% من الناتج (~6% من الميزانية)	2022	منظمة الصحة العالمية
هوامش توزيع الدواء (الشطر الأول)	57% للصيادلة / 11% للموزعين (تركيا ~25%، البرتغال 5,58%)	–	معطيات قطاعية
اختراق الأدوية الجنيسة	39%	–	معطيات قطاعية
وفيات الأمهات (قروي / حضري)	111,1 / 44,6 لكل 100.000 ولادة	–	وزارة الصحة
الأطباء النفسانيون	~454 طبيبا لـ37 مليون نسمة	–	معطيات قطاعية
المنقطعون عن الدراسة	280-331 ألف سنويا [11] (~160 ألف بالإعدادي)	2025-2022	اليونيسف / وزارة التربية / تقارير برلمانية
نساء 25+ بدون مستوى تعليمي	48,2% (70,6% في القروي) [7]	–	المندوبية السامية للتخطيط
ميزانية التربية والتعليم	~4,7% من الناتج	2026	قانون المالية
الإنفاق على البحث والتطوير	0,8% من الناتج [30]	2025-2024	تقارير رسمية ودولية
نفاد احتياطات التقاعد	الصندوق المغربي للتقاعد 2031 [8] ؛ الضمان الاجتماعي 2036 [18] ؛ النظام الجماعي 2052	تقديرات	دراسات اكتوارية رسمية
العجز المتراكم للتقاعد	~3,3% من الناتج (>200 مليار درهم)	أفق 2050	دراسات اكتوارية رسمية
متقاعدو الضمان الاجتماعي	795.800 بمعاش متوسط 1.814 درهما [18]	–	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المؤشر	القيمة	السنة	المصدر
مسنون بدون دخل قار	**52,4%**	**2024**	المندوبية السامية للتخطيط
السكان فوق 60 سنة	13,8% (<5 ملايين)، نمو 4,6%/سنة	**2024**	المندوبية السامية للتخطيط
نساء قرويات يتقاضين معاشا	**0,8%**	–	المندوبية السامية للتخطيط
المستفيدون من الدعم الاجتماعي المباشر	3,9 مليون أسرة (500-1350 درهم)	2026-2025	الحكومة
قيمة العمل المنزلي غير المؤدى عنه	285 مليار درهم (34,5% من الناتج) [6] بالحد الأدنى للأجر؛ 513 مليار (62%) بالأجر المتوسط [6]	**2012** (يحتاج تحيينا)	بحث استعمال الزمن – المندوبية السامية للتخطيط
زمن العمل المنزلي	~5 ساعات للمرأة [6] مقابل 43 دقيقة للرجل	**2012**	المندوبية السامية للتخطيط
ولوج النساء للعقار الفلاحي	**6,9%**	–	معطيات قطاعية
الاستغلاليات أقل من هكتارين	**70%**	–	الإحصاء الفلاحي
المساحة المزروعة بالحبوب	3,67 مليون هكتار (5,1 مليون [19] في 2007)	2023-2022	مجلس المنافسة
نصيب الفرد من الماء	~600 م³ (توقع 540 م³ في 2030)	2026-2025	وزارة التجهيز والماء
نسبة ملء السدود	75,9% (12,9 مليار م³) [20] مقابل ~40% في 2025	ماي 2026	وزارة التجهيز والماء
الفاتورة الطاقية	114 مليار درهم	**2024**	مكتب الصرف
القدرة الكهربائية المنشأة	12 جيغاواط منها 46,1% [21] متجددة	**2025**	المكتب الوطني للكهرباء والماء
«سامير»: الخصوم / تقييم الأصول / دَين الجمارك [31]	>40 / 21 / 16,7 مليار درهم [31]	2026-2016	المحكمة التجارية / إدارة الجمارك
تصويت مجلس المستشارين على استرجاع «سامير» [31]	رُفض بـ29 صوتا مقابل 10 [31] وامتناع 1	16 يونيو 2026	مجلس المستشارين
هوامش موزعي المحروقات (صافي مجمَّع)	2,16 مليار درهم (رقم معاملات 70,4 [10] مليار)	**2025**	تقارير قطاعية
الأمية الرقمية	56% (~6 ملايين مستبعَدون)	–	تقارير رسمية
خريجات الهندسة	>42% (من الأعلى عالميا)	–	تقارير دولية
نفقات الترفيه والثقافة	-74% بين 2014 و2023 [2] (0,5% من ميزانية الأسرة)	**2023**	المندوبية السامية للتخطيط
المليونيرات بالمغرب	~6.800 مليونير [27]، 32 مليونير-مئوي [27]، 4 مليارديرات [27]	**2024**	تقرير الثروة في إفريقيا

تنبيهات منهجية:

1. ***التغطية الصحية**: الأرقام تختلف حسب التعريف (مسجلون مقابل مستفيدون فعليون). اعتمدنا تقدير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (يناير 2026) الذي يميّز بين غير المسجلين وأصحاب «الحقوق المغلقة».*

2. **كثافة مهنيي الصحة**: تتراوح التقديرات بين 1,51 و2,20 لكل 1000 نسمة حسب ما إذا كان الاحتساب يشمل القطاع الخاص وأصنافا مهنية معينة. اعتمدنا المجال كاملا.
3. **الهدر المدرسي** [11] : تتراوح التقديرات بين 280 و331 ألفا حسب المصدر والسنة المرجعية.
4. **العمل الرعائي**: المصدر الوطني الوحيد هو بحث استعمال الزمن لسنة 2012. **نلتزم بتحيينه خلال الولاية.**
5. **الثروة**: لا يتوفر المغرب على سجل وطني للثروة. تقديرات العائد الجبائي مبنية على أرضية معطيات دولية وقابلة للمراجعة بعد إحداث السجل.
6. **معطيات السدود ظرفية بطبيعتها** وتتغير موسميا.

❖ ❖ ❖

تحالف اليسار — حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد
الانتخابات التشريعية، 23 شتنبر 2026

المصادر والمراجع الإحصائية والتوثيقية الرسمية

رقم المصدر	المؤسسة المصدرة	الوثيقة أو التقرير الرسمي	المؤشر / المعطى المؤصَّل	المرجع الرسمي
	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك والنشرات الإخبارية الشهرية (2022-2024)	تضخم عام 6,6% (2022) و6,1% (2023)، وذروة تضخم الغذاء 20,8% (فبراير 2023) [1]	hcp.ma
	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر وإنفاقها والمسح الوطني للفقر والهشاشة	النفقات الإلزامية تلتهم 67% من ميزانية الأسرة [2]، وانزلاق 3,2 مليون مواطن نحو الفقر والهشاشة [2]	hcp.ma
	بنك المغرب (BAM)	التقرير السنوي حول الاستقرار المالي والتقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية	ديون الأسر الإجمالية 453 مليار درهم (+17,4%) [3]، و32% من الأسر تخصص أكثر من 40% [3] لسداد الديون	bkam.ma
	وزارة الإدماج الاقتصادي والتشغيل	المراسيم المحددة للحد الأدنى القانوني للأجر في الصناعة والتجارة (SMIG) والفلاحة (SMAG)	الحد الأدنى للأجر (SMIG صافي 3.203 دراهم [16]) مقابل SMAG (صافي 2.370 درهما [16] بفارق 832 درهما)	mtpnet.gov.ma
	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	الحسابات الوطنية: جدول توليد الدخل واقتسام القيمة المضافة وبحوث التشغيل	أجر الرأسمال يلتقط 63% مقابل 35,6% [4] للأجور (و21% بالقطاع الخاص)، والبطالة 13,7% [5] و1,5M شاب NEET	hcp.ma
	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	البحث الوطني حول استعمال الوقت لدى النساء والرجال ومؤشرات التمكين الاقتصادي	انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للنساء إلى 19%، وتحمل المرأة 5 ساعات يوميا من العمل الرعائي غير المؤدى عنه	hcp.ma
	المجلس الأعلى للحسابات / ACAPS	التقرير السنوي والتقارير الموضوعاتية حول منظومة الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد	استنزاف احتياطيات الصندوق المغربي للتقاعد (CMR) [8]، واختلال التوازن الديمغرافي للصناديق	courdescomptes.ma
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)	إحالة المجلس حول «الإجهاد المائي بالمغرب» وتقارير الرأسمال البشري وإدماج الشباب	تراجع حصة الفرد من الماء لأقل من 600 م3/سنة، عجز الفرشة بـ 5 مليارات م3، وضياع 35% بالشبكات [9]	cese.ma
	مجلس المنافسة (Conseil de la Concurrence)	رأي مجلس المنافسة حول أسعار المحروقات والتقرير السنوي حول التركيز الاقتصادي	تغول هوامش شركات توزيع المحروقات، والتركيز البنكي العالي (3 بنوك تستحوذ على 65% من الأصول)	conseil-concurrence.ma
	المجلس الأعلى للتربية والتكوين (CSEFRS)	البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA) والتقرير الموضوعاتي حول الهدر المدرسي [11]	هدر مدرسي يفوق 300 ألف تلميذ سنويا، وتراجع حاد في تحصيل الكفايات الأساسية في القراءة	csefrs.ma
	وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) / DGI	تقرير النفقات الجبائية المرفق بمشاريع قوانين المالية (2024-2026)	حجم الامتيازات الجبائية 32 مليار درهم [13] سنويا، من بينها نحو 39% غير مبررة [13] اقتصاديا	finances.gov.ma
	وزارة الاقتصاد والمالية – مديرية الخزينة (DTFE)	نشرات إحصائيات الدين العمومي وتوازنات الميزانية وقوانين التصفية	دين الخزينة المباشر يقارب 66% من الناتج الداخلي الخام، وعجز الميزانية يستقر في حدود 3% إلى 3,5%	finances.gov.ma
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية / WHO	الحسابات الوطنية للصحة وتقرير الخصاص في مهنيي الصحة (2023-2025)	خصاص 32.000 طبيب [15] و65.000 ممرض [15]، والأسر تتحمل 54% من نفقات العلاج [15] من ميزانياتها الخاصة	sante.gov.ma

رقم المصدر	المؤسسة المصدرة	الوثيقة أو التقرير الرسمي	المؤشر / المعطى المؤصَّل	المرجع الرسمي
	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة	المراسيم المنظمة للأجر الأدنى القانوني (SMIG وSMAG) وقانون الشغل	التمييز الأجري المجالي وإلزامية توحيد الحد الأدنى للأجور في أفق 2029	mtpnet.gov.ma
	هيئة مراقبة التأمينات (ACAPS)	التقرير الإحصائي السنوي لقطاع التأمينات وصناديق التقاعد والتعاضد	نسبة التغطية بالتقاعد لا تتجاوز 40% من السكان النشيطين، وتراكم العجز المالي بالقطاع العام	acaps.ma
	مكتب الصرف / بنك المغرب	النشرات الإحصائية للمبادلات الخارجية وميزان المدفوعات	تحويلات مغاربة العالم تتجاوز 115 مليار درهم [22] سنويا، مع توجيه أقل من 10% نحو الاستثمار الإنتاجي	oc.gov.ma
	المرصد المغربي للمقاولات الصغرى (OMTPME)	التقرير السنوي حول النسيج المقاولاتي وولوج المقاولات للتمويل	المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل 93% من النسيج المقاولاتي [23] ولا تنال إلا أقل من 15% من القروض	omtpme.ma
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	مؤشرات الميزان الطاقي الوطني والاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي	التبعية الطاقية تفوق 90%، والقدرة الكهربائية المنشأة من الطاقات المتجددة تقارب 40%	mem.gov.ma
	البنك الدولي (World Bank)	تقرير مرصد الاقتصاد المغربي (Morocco Economic Monitor) ومؤشر فقر التعلم	مؤشر فقر التعلم: 67% من الأطفال في سن العاشرة [25] غير قادرين على قراءة وفهم نص بسيط	worldbank.org
	صندوق النقد الدولي (IMF)	تقرير مشاورات المادة الرابعة (Article IV Consultations) لسنوات 2023-2025	توصيات العدالة الجبائية، توسيع الوعاء الضريبي، وإلغاء الإعفاءات غير المجدية	imf.org
	Africa Wealth Report 2024 / Knight Frank	تقرير الثروة الإفريقية السنوي ومؤشر أصحاب الثروات الفائقة (HNWIs / UHNWIs)	6.800 مليونير [27] و32 من كبار أصحاب الثروات الفائقة و4 مليارديرات [27] بالمغرب كوعاء للضريبة على الثروة	henleyglobal.com
	منظمة العمل الدولية (ILO) / اليونسكو	قاعدة بيانات مؤشرات العمل اللائق والمساواة في الأجور ومعايير الحماية الاجتماعية	الفجوة الأجرية بين الجنسين (17% إلى 25%)، وضعف إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل	ilo.org
	تحالف اليسار – اللجنة المالية للبرنامج	ميثاق التمويل السيادي: إعمال «معامل الحذر» واحتساب صافي الـ 162 مليار درهم [33]	تطبيق خصم تحوط بين 15% و30% على المحصول النظري الخام (192 م.د) لضمان واقعية تعبئة 162 مليار درهم [33]	yassar.ma/dignity2026.pdf
	تحالف اليسار – اللجنة المشتركة	ميثاق التمويل السيادي: الوقف الصريح لتفويت الأصول والتمويلات المبتكرة	التخلي عن 6,0- م.د من الخوصصة و3,5- م.د من رهن الأصول كضمانة للمصداقية وحماية الملكية العامة	yassar.ma/dignity2026.pdf

المصادر والمراجع الإحصائية والتوثيقية الرسمية الشاملة [1 إلى 36]

الرقم	المؤسسة المصدرة	الوثيقة أو التقرير الرسمي	المؤشر / المعطى الرقمي المؤصَّل	المرجع الرسمي
[1]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك والنشرات الشهرية (2024-2022)	تضخم عام 6,6% (2022) و6,1% (2023)، وذروة تضخم الغذاء 20,8% (فبراير 2023)	hcp.ma
[2]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر وإنفاقها وتقرير الفقر والهشاشة	النفقات الإلزامية تلتهم 67% من ميزانية الأسرة، وتراجع الترفيه بـ 74%، وانزلاق 3,2M للهشاشة	hcp.ma
[3]	بنك المغرب (BAM)	التقرير السنوي للاستقرار المالي والتقرير الاقتصادي والنقدي السنوي	ديون الأسر 453 MMDH (+17,4%)، و32% من الأسر تخصص >40% لسداد الديون، وادخار 11,3%	bkam.ma
[4]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	الحسابات الوطنية: جدول العمليات المالية وتوليد الدخل واقتسام القيمة المضافة	أجر الرأسمال يلتقط 63% مقابل 35,6% للأجور (و21% بالقطاع الخاص)، ومعدل استثمار 32%	hcp.ma
[5]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	مذكرات إخبارية حول وضعية سوق الشغل وبحوث التشغيل السنوية	معدل البطالة 13,7%، بطالة الشباب الحضريين تفوق 36%، و1,5 مليون شاب في وضعية NEET	hcp.ma
[6]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	البحث الوطني حول استعمال الوقت ودراسة القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي	معدل نشاط النساء 19%، وتحمل المرأة 5 ساعات يوميا من العمل المنزلي الرعائي (285 إلى 513 MMDH)	hcp.ma
[7]	المندوبية السامية للتخطيط (HCP)	الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 والإسقاطات الديمغرافية	ارتفاع نسبة المسنين (+60 سنة) إلى 13,8% (>5 ملايين)، و52,4% منهم بدون دخل، و48,2% نساء أميات	hcp.ma
[8]	المجلس الأعلى للحسابات (Cour des Comptes)	التقارير السنوية والموضوعاتية حول أنظمة التقاعد ومشاريع الطاقة	الاستنزاف الوشيك لاحتياطيات الصندوق المغربي للتقاعد (CMR بحلول 2031)	courdescomptes.ma
[9]	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)	إحالة المجلس حول «الإجهاد المائي بالمغرب» وتقارير الرأسمال البشري	تراجع نصيب الفرد لأقل من 600 م3/سنة، عجز الفرشة 5 MMD م3، وضياع 35-40% بالشبكات	cese.ma
[10]	مجلس المنافسة (Conseil de la Concurrence)	قرارات ورأي مجلس المنافسة حول أسعار المحروقات وهوامش التوزيع	تغول أرباح شركات المحروقات (2,16 MMDH صافي مجمَّع في 2025)، وتفاوت أسعار الأدوية	conseil-concurrence.ma
[11]	المجلس الأعلى للتربية والتكوين (CSEFRS)	البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA) والتقرير حول الهدر المدرسي	مغادرة 280 إلى 331 ألف تلميذ سنويا للمدرسة (منهم 160 ألف بالإعدادي)	csefrs.ma
[12]	الهيئة الوطنية للنزاهة (INPPLC)	التقرير السنوي حول كلفة الفساد والصفقات العمومية ومناخ الأعمال	كلفة الفساد والريع وتهريب الأرباح تكبد الاقتصاد الوطني ما بين 4% و5% من الناتج الداخلي	inpplc.ma
[13]	وزارة الاقتصاد والمالية DGI / (MEF)	تقرير النفقات الجبائية المرفق بمشاريع قوانين المالية (2024-2026)	32 مليار درهم سنويا امتيازات جبائية، منها 39% غير مبررة اقتصاديا واجتماعيا	finances.gov.ma
[14]	وزارة الاقتصاد والمالية – مديرية الخزينة (DTFE)	نشرات إحصائيات الدين العمومي وتوازنات الميزانية وقوانين التصفية	دين الخزينة المباشر يقارب 66% من الناتج، وعجز الميزانية يستقر في حدود 3% إلى 3,5%	finances.gov.ma
[15]	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية / WHO	الحسابات الوطنية للصحة وتقرير الموارد البشرية والخريطة الصحية	خصاص 32.000 طبيب و65.000 ممرض، والأسر تتحمل 54% من نفقات العلاج مباشرة من جيبها	sante.gov.ma
[16]	وزارة الإدماج الاقتصادي والتشغيل	المراسيم المنظمة للأجر الأدنى القانوني في الصناعة (SMIG) والفلاحة (SMAG)	الحد الأدنى SMIG (صافي 3.203 دراهم) مقابل SMAG (صافي 2.370 درهما بفارق 832 درهما)	mtpnet.gov.ma

الرقم	المؤسسة المصدرة	الوثيقة أو التقرير الرسمي	المؤشر / المعطى الرقمي المؤصَّل	المرجع الرسمي
[17]	هيئة مراقبة التأمينات (ACAPS)	التقرير الإحصائي السنوي لقطاع التأمينات والاحتياط الاجتماعي	نسبة التغطية بالتقاعد لا تتجاوز 40% من النشيطين، وعجز اكتواري تراكمي >200 MMDH	acaps.ma
[18]	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)	النشرات الإحصائية السنوية للمستفيدين والأجراء المصرح بهم	795.800 متقاعد بنظام CNSS بمتوسط معاش 1.814 درهما، ونفاد الاحتياطيات في 2036	cnss.ma
[19]	وزارة الفلاحة والتنمية القروية	الإحصاء الفلاحي العام وتقارير مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر	تقلص مساحات الحبوب إلى 3,67M هكتار (مقابل 5,1M في 2007)، والاستغلاليات <2 هكتار 70%	agriculture.gov.ma
[20]	وزارة التجهيز والماء – الهندسة المائية	نشرات الوضعية اليومية لحقينات السدود والمخطط الوطني للماء	نسبة ملء السدود تناهز 75,9% (12,9 مليار م3 في ماي 2026) بعد سنوات جفاف حاد	equipement.gov.ma
[21]	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	الاستراتيجية الطاقية الوطنية ومؤشرات الميزان الطاقي الوطني	التبعية الطاقية تفوق 90% بفاتورة 114 MMDH في 2024، وقدرة كهربائية 12 جيغاواط (46,1% متجددة)	mem.gov.ma
[22]	مكتب الصرف (Office des Changes)	النشرات الإحصائية للمبادلات التجارية الخارجية وميزان المدفوعات	تحويلات مغاربة العالم تتجاوز 115 مليار درهم سنويا، مع توجيه <10% نحو الاستثمار الإنتاجي	oc.gov.ma
[23]	المرصد المغربي للمقاولات الصغرى (OMTPME)	التقرير السنوي حول النسيج المقاولاتي وولوج المقاولات للتمويل	المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل 93% من النسيج المقاولاتي، وتستفيد من <15% من القروض	omtpme.ma
[24]	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي	البحث الوطني حول الإعاقة ومؤشرات الإدماج للفئات الهشة	نسبة انتشار الإعاقة 6,8% (2,2M مواطن)، وتمدرس أطفال الإعاقة <30%، ومعاشات القرويات 0,8%	social.gov.ma
[25]	البنك الدولي (World Bank)	تقرير مرصد الاقتصاد المغربي (Morocco Economic Monitor)	مؤشر فقر التعلم: 67% من الأطفال في سن العاشرة غير قادرين على قراءة وفهم نص بسيط	worldbank.org
[26]	صندوق النقد الدولي (IMF)	تقرير مشاورات المادة الرابعة (Article IV Consultations)	توصيات العدالة الجبائية، توسيع الوعاء الضريبي، وإلغاء الإعفاءات غير المجدية	imf.org
[27]	Africa Wealth Report 2024 / Knight Frank	تقرير الثروة الإفريقية السنوي ومؤشر أصحاب الثروات الفائقة	6.800 مليونير و32 من كبار أصحاب الثروات الفائقة (<100M$) و4 مليارديرات بالمغرب	henleyglobal.com
[28]	اليونسكو (UNESCO) / البنك الدولي	التقرير العالمي لرصد التعليم ومؤشرات مشاركة النساء في العلوم	نسبة خريجات الهندسة بالمغرب تتجاوز 42% (من أعلى النسب عالميا)	unesco.org
[29]	منظمة العمل الدولية (ILO)	قاعدة بيانات مؤشرات العمل اللائق والمساواة في الأجور	الفجوة الأجرية بين الجنسين (17% إلى 25%)، وضعف إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة	ilo.org
[30]	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index)	الإنفاق على البحث العلمي والتطوير يقارب 0,8% من الناتج الداخلي الخام	wipo.int
[31]	المحكمة التجارية / إدارة الجمارك	ملف التصفية القضائية لشركة تكرير البترول «سامير»	ديون سامير >40 MMDH (منها 16,7 MMDH للجمارك)، وتقييم أصول التكرير بـ 21 MMDH	justice.gov.ma
[32]	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT)	مؤشرات قطاع الاتصالات والولوج للإنترنت والخدمات الرقمية	الأمية الرقمية تطال 56% من المواطنين (~6 ملايين مستبعدون)، وضرورة السيادة السيبرانية	anrt.ma
[33]	تحالف اليسار – اللجنة العلمية والمالية	ميثاق التمويل السيادي: إعمال «معامل الحذر» واحتساب 162 MMDH	تطبيق خصم تحوط بين 15% و30% على المحصول النظري الخام (192 م.د) لتعبئة 162 MMDH صافية	yassar.ma/dignity2026.pdf
[34]	تحالف اليسار – اللجنة المشتركة	ميثاق التمويل السيادي: الوقف الصريح لتفويت الأصول والتمويلات المبتكرة	التخلي المسبق عن 6,0- م.د من الخوصصة و3,5- م.د من رهن الأصول كضمانة للمصداقية	yassar.ma/dignity2026.pdf

الرقم	المؤسسة المصدرة	الوثيقة أو التقرير الرسمي	المؤشر / المعطى الرقمي المؤصَّل	المرجع الرسمي
[35]	تحالف اليسار – قطب العدالة الاجتماعية	الهندسة الاجتماعية للمداخيل: السجل الوطني للثروات	إحداث السجل الوطني للثروات في السنة الأولى، وإقرار الضريبة الشاملة على الثروة في السنة 3	yassar.ma/dignity2026.pdf
[36]	تحالف اليسار – قطب الحكامة والمساءلة	بند الحصانة السيادية وإعادة الجدولة ومصفوفة الشفافية	إلزامية نشر تقرير سنوي لتتبع تنفيذ الميثاق المالي وحماية الاعتمادات الاجتماعية الأساسية	yassar.ma/dignity2026.pdf

تحالف اليسار

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ

Alliance de la Gauche

تحالف اليسار

« الكرامة أولا»

من أجل مغرب ديمقراطي، منتج، وعادل

حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي • الحزب الاشتراكي الموحد

الانتخابات التشريعية، 23 شتنبر 2026

البرنامج السياسي والانتخابي 2026 – 2031

yassar.ma/dignity2026.pdf